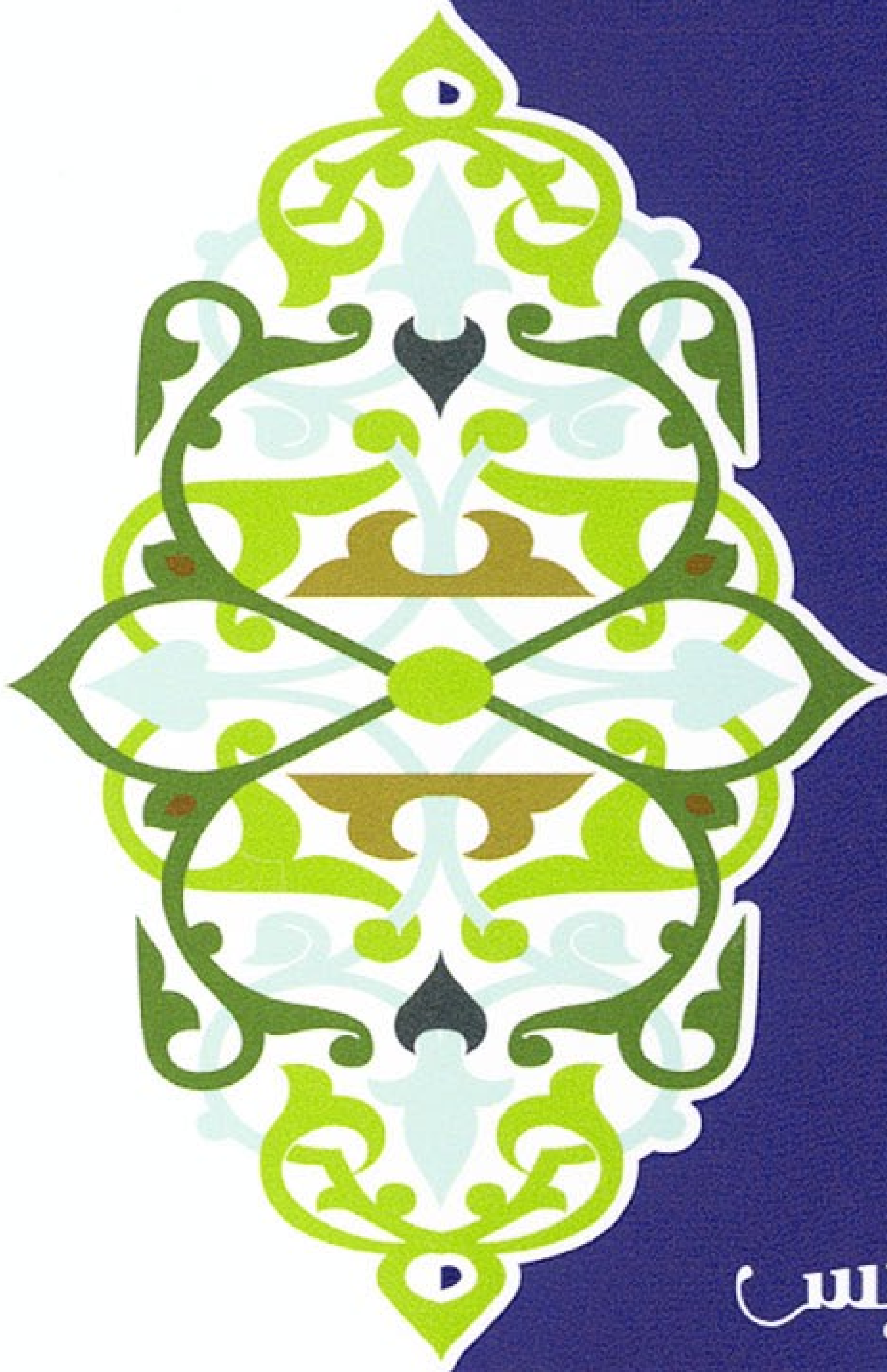


مركز ابن الأزرق لدراسات التراث السياسي
Ibn Al Azraq Center for Political Heritage Studies

سلسلة نصوص التراث السياسي



الجوهر النفيس
في سياسة الرئيس

تأليف
ابن الحداد
محمد بن منصور بن حبيش

تحقيق ودراسة
د. رضوان السيّد

الجوهر النفيس
في سياسة الرئيس

الجوهر النفيس في سياسة الرئيس

تأليف: ابن الحدَّاد محمد بن منصور بن حبيش

موضوع الكتاب: 1 – مرايا الأمراء 2 – آدبيات سلطانية
3 – أدب سياسي 4 – الأحكام السلطانية

الطبعة الثانية

1432هـ/ 2012م

الترقيم الدولي المتسلسل: ردمك
ISBN 52-87000-41429-6

الطبعة الأولى، بيروت، 1983

مركز ابن الأزرق لدراسات التراث السياسي
بيروت – لبنان
Ibn Al-Azraq Center for Political Heritage Studies
Beirut - Lebanon
www: ibnalazraq.com
E-mail: ibnalazraq@yahoo.com

الجوهر النفيس
في سياسة الرئيس

تأليف

ابن الحدَّاد محمد بن منصور بن حبيش

تحقيق ودراسة

الدكتور رضوان السيّد



مركز ابن الأزرق لدراسات التراث السياسي
Ibn Al Azraq Center for Political Heritage Studies

«الجوهر النفيس» والنشرة الجديدة

يتتمي «الجوهر النفيس في سياسة الرئيس» إلى الجنس الأدبي المعروف **بمرايا الأُمراء** أو نصائح الملوك. ولذاك الجنس ـ كما استظهرتُ في بعض الدراسات ـ ثلاثُ صِيَغ: **الحكاية على أَلْسِنة** الحيوانات، مثل كليلة ودمنة، والأسد والغوّاص. **والصيغة الثانية** تأتي في صورة عهدٍ من ملكٍ لولده، أو من أرسطو للإسكندر، أو من كبيرٍ لصغير. **والصيغةُ الثالثة** تَرِدُ في شكل كتابٍ ذي فصول، في المروءةً، والكرم، والحلم، والتَواضُع، وحُسْن السياسة.. إلخ. وقد تصل فصول الكتاب إلى الستين، أو قد تقتصر على عشرين فصلاً أو عشرة أبواب. والكتابُ الذي بين أيدينا من هذا النوع والصيغة. وهو مثل سائر المؤلَّفات من هذا النوع في المضامين. إذ المَقصودُ به إقناع الأمير أو الملك بالإحسان إلى الرعية وحُسْن معاملتها. وذلك عن طريق إيراد آيات وأحاديث ملائمة تحت كل باب، ثم إيراد شواهد من أقوال كبار العرب والحكماء. وكان بعضُ الزملاء قد ذهبوا إلى أنّ هذا الجنس الأدبي هو الذي أسَّس للاستبداد في الثقافة العربية، في حين ذهب آخر إلى **أنّ إجتماع السقيفة**، هو

الذي فعل ذلك! وما كان الأمر على هذا النحو، لا بالنسبة للسقيفة، ولا لجنس مرايا الأُمراء، فالسقيفةُ أرْستْ تقليداً ديموقراطياً، حيث اجتمع أهل المدينة واختاروا إمامَهُمْ بالأكثرية الكبيرة. أما هذا الجنس الأدبي، وإن لم يشكّك في شرعية المتغلِّب، لكنه دعاه إلى حُسْن السياسة، وإلى العدل، وإلى رِفعة الأخلاق في التعامُل مع فئات الرعية. وإلى جانب كُتّاب نصائح الملوك، كان هناك المرجئة والخوارج والشيعة والمعتزلة والآمرون بالمعروف والناهون عن المُنْكَر، وكلٌّ هؤلاء لا يقولون بالشرعية إلاّ بشروطٍ كثيرةٍ وصعبة. وهكذا فقد كان المجالُ مُتَاحاً لكلّ التيارات للتعبير عن آرائها ومعارضتها السياسية. ولا نحسبُ أنّ أربابَ هذا الجنس الأدبي (الذي لا ندري كم كان عددُ قُرّائه)، أثّروا في عدم التأكيد على شروط الشرعية! في حين لم يؤثّروا في التأكيد على العدل وحُسْن السياسة!

وما قمتُ بتحقيق هذا النصّ في الثمانينات، لأنه عن مرايا الأُمراء وحسْب، بل ولأنّ ابن الحدَّاد كتبه لبدر الدين لؤلؤ الذي سيطر على حلب حوالي الأربعة عقود، في حقبةٍ صعد فيها نجم الصليبيين والمغول، وقد اضطر بدر الدين لؤلؤ لمخامرة الطرفين. وما كان أهل حلب يحبون ذلك منه، وإن قدّروا له الاستقرار الذي حقّقه على مدى أكثر من أربعة عقود. ولذا يبدو ابن الحدَّاد حائراً بين النصح بحسن السياسة والحكمة، وفي الوقت نفسِه النهي عن مُخامرة الأعداء. وهذا التوتُّر الظاهر بين تحقيق الاستقرار، ودفْع

الضريبة للمغول والقتال معهم ضد المسلمين، يجعل من «الجوهر النفيس» وثيقةً مُعاصرةً لحقبة ضعفٍ تلت وفاة صلاح الدين عام 589هـ، وحيرة الناس والحكام، كيف يحفظون حياتهم واستقرارهم، ويواجهون في الوقتِ نفسِه استقواء الصليبيين من جديد، وظهور المغول، الذين ما لبثوا أن احتلوا بغداد، وقتلوا الخليفة، ثم اتّجهوا إلى حلب، لكنّ بدر الدين لؤلؤ كان قد توفّي، فحوصرت المدينةُ عشرة أشهُر ثم ضُربت عن بكرة أبيها. ومضى بعضُ أولاد بدر الدين لؤلؤ إلى مصر، فخرجوا مع المماليك لمقاتلة التتار حتى انتصروا عليهم في عين جالوت، لكنّ حلباً لم تتحرر إلاّ بعد سنوات.

لقد قمتُ بتحقيق النص في الثمانينات من القرن الماضي، وقدمتُ له بمقدمةٍ مُسْهبة. وقد رأيتُ أنه ما يزال له معنىً في السياقات القديمة التي كُتب بها، والمُعاصرة التي تحيطُ بنا، ولذلك وافقتُ على نشره من جديد، وبالله التوفيق.

رضوان السيّد

بيروت في 2011/2/17

في التقديم

I

يقول ابن الحدَّاد مؤلِّف «الجوهر النفيس في سياسة الرئيس» في مطلع مؤلَّفه[1]: «... لما كان **العدلُ** هو ميزانُ **الله** في أرضه؛ وبه يُتوصَّلُ إلى أداء فرضه؛ بادرتُ إلى جمع لُمْعَةٍ فيما ورد من محاسن العدل والسياسة لذوي النفاسة وأرباب الرِّياسة، وجعلتُها كتاباً؛ وَسَمْتُهُ **بالجوهر النفيس في سياسة الرئيس**. وكان الذي حداني إلى ذلك ما انتشر في البلاد واشتهر بين العباد من حُسْنِ **سيرة المولى الأمير الكبير، الأسعد، الأمجد، العالم، العادل، الكامل، الزاهد، العابد، المجاهد، أخصّ الخواصّ، العامل بالإخلاص، كهف الفقراء والمساكين، ملك الأمراء والمقدَّمين، خالصة أمير المؤمنين، سعد الدنيا والدين**، وليّ الدولة **البدرية**، وصفيّ المملكة **الرحيمية** - خلّد **الله** سُلطانها: وأعلى في الدارين مكانها وإمكانها...».

ووليّ الدولة البدرية، وصفيُّ المملكة الرحيمية هو لؤلؤ الملقَّب ببدر الدين والملك الرحيم[2]؛ الذي ملك الموصل ما يزيد

---

(1) الجوهر النفيس [ق 29 أ - 29 ب].

(2) قارن عن سيرة بدر الدين لؤلؤ وأعماله السياسية: المختصر في أخبار البشر 3/168، 198، وعيون التواريخ =

على أربعة عقودٍ من الزمان؛ ضمّ إليها خلالها سنجار (637هـ)، وجزيرة ابن عمر (649هـ)؛ وبقي مدة طويلة أقوى شخصيات الجزيرة الفراتية خصوصاً بعد وفاة مظفر الدين كوكبوري (630هـ) صاحب إربل. وعندما توفّي عام 657هـ عن نيفٍ وثمانين عاماً؛ كانت المنطقة كلها قد وقعت في قبضة التتار، ولم يتمكَّنْ ولداه ركن الدين إسماعيل وسيف الدين إسحاق من متابعة سياسته في مُحاسنة الغُزاة والتخاضُع لهم؛ فالتجآ إلى مصر المملوكية إلى حين، وسقطت الموصل بعد سقوط الجزيرة كلها في يد الغُزاة الجدد عام 659هـ[1].

ولقد غصّت الحقبة الواقعة بين وفاة نور الدين محمود زنكي (-569هـ) وصلاح الدين يوسف (-589هـ) الأيوبي من جهة، وبروز الدولتين الكبيرتين المغولية والمملوكية (-660هـ) من جهة ثانية

= 216/20 - 217، وتالي وفيات الأعيان ص 3 - 5، وتراجم رجال القرنين (ذيل الروضتين) ص 203، والأعلاق الخطيرة 169/1/3، 173، 200، 241، 243، ومفرج الكروب 262/3 - 263، 24/4 - 28، 188، 186/5، 253، والبداية والنهاية 214/13، وزبدة الحلب 187/3 - 189، 242 - 245، 259، والنجوم الزاهرة 70/7، والعبر 240/5، وتاريخ الإسلام للذهبي (مخطوطة أحمد الثالث رقم 4014) م 20/ [ق 171أ - 172ب] (وقد قمت بنشر الترجمة خلال الدراسة التقديمية)، والسلوك 421/2/1، وشذرات الذهب 289/5، ومنية الأدباء في تاريخ الموصل الحدباء لياسين بن خير الله العمري. ومن الدراسات الحديثة التي تناولته: دولة الأتابكة في الموصل لرشيد الجميلي (1970)، والموصل في العهد الأتابكي لسعيد الديوه جي (1955)، وإمارة الموصل في عهد بدر الدين لؤلؤ (1971)، ومظفر الدين كوكبوري لعبدالقادر أحمد طليمات (1963)، وأربيل في العهد الأتابكي (1976).

(1) انظر عن مصير أولاد بدر الدين والموصل بعده: الأعلاق الخطيرة 244/1/3، وتالي وفيات الأعيان ص 3 - 5، والسلوك 460/2/1 - 461، وذيل مرآة الزمان 452/1 - 454.

بإمارات صغيرة بالعراق والجزيرة والشام وفلسطين لأبناء نور الدين وأحفاده وإخوته وأبنائهم؛ ولأبناء صلاح الدين وأحفادهم وإخوته وأبنائهم. وطبيعيٌّ أن يُضعف ذلك من قدرة دار الإسلام على التصدي للغزاة الصليبيين الذين أخرجهم نور الدين من الجزيرة الفُراتية وبعض أطرافها، وأخرجهم صلاح الدين من بيت المقدس وأكثر حصون الداخل والساحل. والحق أن نظام الإقطاع العسكري الذي عرفته دار الإسلام أيام السلاجقة كان وراء الكثير من أسباب الضعف والتشرذم. وعندما قام نور الدين زنكي بمحاولته الوحدوية توصُّلاً لمجاهدة الصليبيين بعد أن ضعفت الإدارة المركزية السلجوقية - بقي في نطاق النظام الإقطاعي الآنف الذكر. فقد كان يعمد إلى إبقاء المتسلِّط المحلّي في المدينة أو الناحية التي يجده فيها بعد أن يُرغمه على الاعتراف به حاكماً أعلى (سلطاناً). وكان هذا المتسلِّط المحلّي يُرسل إليه بعض فصائل الجند إبّان الحرب الداخلية للسلطان أو صراعه مع الصليبيين. كما كان هذا المتسلط (الأمير، الأتابك[1]، الملك) يورِثُ إمارته ابنه أو أبناءه من بعده؛ وكان السلطان يعترف عادةً بهذا الميراث، ويطلب من الوارث أو أتابكه أن يتعامل معه كما تعامل مع والده. فإذا ضعُف السلطان أو تُوفي كان الأمير أو الأتابك يسعى لتجاوز السلطنة

(1) أتابك: كلمة تركية تعني شيخاً أو نبيلاً. وقيل إن معناها: أبو الأمراء. وأطلقت على مربي الأمراء السلاجقة، ثم صارت لقباً لكل من يدبر أمور سيده أو يؤدي له خدمة؛ انظر: الألقاب الإسلامية لحسن الباشا، ص 132، ودائرة المعارف الإسلامية (النشرة الجديدة) 731 - 732 (كلود كاهن).

(نائبة الخلافة) والاتصال بالخليفة ببغداد مباشرةً لضمان اعترافه به أو ضمان سكوته على توسيع إقطاعه على حساب أتابكةٍ آخرين مقابل مبالغ معينة، وهدايا عينية. وعندما تابع صلاح الدين سياسة نور الدين الوحدوية توسَّع في منح الإقطاعات والاعتراف بالقائم منها؛ وكان هدفه من وراء ذلك الإسراع في توحيد المنطقة للتمكن من مواجهة الصليبيين من جهة؛ ولأن نظام الإقطاع العسكري كان هو السائد مذ سادت العصبية التركية العالم الإسلامي في أجزائه الشرقية والوسطى منذ القرن الخامس الهجري؛ هذا مع ملاحظة أن صلاح الدين لم يكن تركياً بل كردياً في الغالب؛ تربَّت أسرته في ظل آل زنكي الأتراك.

وكان طبيعياً أن يسلك صلاح الدين في مماته المسلك الذي سلكه في حياته. فقد ترك المملكة المترامية الأطراف ذات القاعدتين الكبيرتين: القاهرة ودمشق بيد أبنائه وإخوته وبعض الأمراء الأكراد. وقد تمكَّن أخوه الملك العادل في السنوات التي تلت وفاته أن رُغم أبناء الأسرة الأيوبية على الاحتفاظ للدولة بتماسك نسبيّ ما لبث أن اختفى تقريباً بعد وفاته عام 615هـ[1].

---

(1) انظر عن ظهور نظام الإقطاع العسكري أيام السلاجقة، وما ترتب عليه: تاريخ دولة آل سلجوق للبنداري ص 55، والخطط للمقريزي 1/153 – 154، والنظم الإقطاعية في الشرق الأوسط لإبراهيم علي طرخان ص 21 – 48.

- Cl. Cahen. L’evolution de l’iqta; in: Annales ESC. 1953.
- A.K.S. Lambton: Reflexion on the Iqta; in: Theory and Pratice in Medieval Persian Government (1980) 358 - 367.
- El (2) II. 1088 - 1091 (Cl. Cahen)

ومظفر الدين كوكبوري[1] (589 - 630هـ)، وبدر الدين لؤلؤ الأرمني (615 - 657هـ) هما نتاج فترة الاضطراب الكبرى التي أعقبت وفاة السلطان صلاح الدين، ثم تفاقمت بعد وفاة أخيه الملك العادل. وكلاهما لا ينتمي للبيت الزنكي أو الأيوبي؛ ويبدو أنه لهذا السبب لم يستطيعا - رغم طول مدتهما وحنكتهما ودهائهما وتفوقهما في ذلك على معاصريهما من أمراء البيتين وملوكهم - أن يصبحا سلطانين؛ وظلاّ حاكمين محليين بمنطقة الجزيرة، الأول بإربل وما جاورها، والثاني بالموصل وما جاورها. وقد عمل كلاهما لبيت نور الدين زنكي. وقد عاصر مظفر الدين نور الدين نفسه، وورث إقطاع إربل عن أبيه أحد أمراء عماد الدين زنكي وابنه نور الدين. أما لؤلؤ فقد كانت مهمته أصعب إذ إنه صنع نفسه بنفسه؛ فقد كان مملوكاً أرمنياً اشتراه الملك العادل نور الدين أرسلان شاه بن مسعود بن مودود بن زنكي بن آق سنقر صاحب الموصل المتوفَّى عام 607هـ؛ وبرز لؤلؤ عند مولاه حتى كان عند وفاته «أستاذ داره والحاكم في دولته» - كما يقول ابن واصل[2]. وقد وضع لؤلؤ عز الدين مسعود بن أرسلان شاه في الإمارة ولقبه بالملك القاهر، وحكم باسمه تقريباً. حتى إذا توفي عام 615هـ صار هو الحاكم الفعلي مع بقاء الاسم أحياناً لولدي القاهر. وجاء عام

(1) انظر عنه: مظفر الدين كوكبوري لعبدالقادر طليمات (1963)، وأربيل في العهد الأتابكي لمحسن محمد حسين (1976).

(2) مفرج الكروب 202/3.

622هـ بموت غامض لثانيهما بعد اختفاء أولهما فصرح بدر الدين لؤلؤ بالسيطرة بغير ستارٍ زنكيٍّ وبقي كذلك حتى وفاته عام 657هـ بموافقة العباسيين ببغداد.

ومنذ العام 615هـ صرَّح الشر بين رجلَي آل زنكي بالموصل وإربل: مظفر الدين كوكبوري، وبدر الدين لؤلؤ. وقد استعان كلٌّ منهما في ذلك بأمراء البيت الأيوبي. واستمر الصراع بينهما حتى وفاة مظفر الدين عام 630هـ دون أن يستطيع أحدهما النيل من الآخر عملياً[1]. وهذا التنافس من أجل توسيع نطاق السيطرة لم يكن وجه التشابه الوحيد بينهما. فقد تشابها في أسلوب الحكم، وطريقة التعامل مع أمراء البيتين الأيوبي والزنكي. كما تشابها في تعاملهما مع الرعية والخلافة العباسية. وقد مكَّنتهما ثروات الجزيرة الزراعية، وموقعها التجاري الممتاز[2] من بناء بلاط صغير لكنه ثري بأسباب الترف والثقافة وآيين السلطان. فكان من بين مثقفي بلاط كوكبوري وأدبائه والد ابن خلكان (610هـ)[3]، وابن دحية (633هـ)[4] وغيرهما.

وكان من مثقفي بلاط بدر الدين لؤلؤ أبناء الأثير (وعلى

---

(1) عن تطورات النزاع ووقائعه انظر: أربيل في العهد الأتابكي ص 138 - 150.

(2) قارن عن الأهمية الزراعية والتجارية للموصل والجزيرة فيما بين القرنين الرابع والسابع:
D.Krawulsky: Iran، das Reich der Ilhane 424 - 459.

(3) وفيات الأعيان 22/7.

(4) وفيات الأعيان 211/1 - 212. وقد ألّف ابن دحية لكوكبوري كتاباً في المولد النبوي سماه «التنوير في مولد السراج المنير»، قارن بمعجم ما أُلف عن رسول الله لصلاح الدين المنجد، ص 23.

الخصوص ضياء الدين وعز الدين)[1]، وصاحبنا محمد بن منصور بن حُبيش المعروف بابن الحدَّاد - كما يقول هو نفسه في فاتحة **جوهره النفيس** الذي ألّفه له. ولندع الحافظ شمس الدين الذهبي (748هـ) يتحدث عن شخصية بدر الدين وبلاطه وسياسته[2].

---

(1) انظر ما يأتي بعد.

(2) تاريخ الإسلام 20 (مخطوطة أحمد الثالث رقم 4014) [ق 171 أ - 172ب].

II

«... لؤلؤ السلطان. الملك الرحيم. بدر الدين. صاحب الموصل. أبو الفضائل الأرمني. الأتابكي. النوري. مولى الملك نور الدين أرسلان شاه بن السلطان عز الدين مسعود. كان القائم بتدبير دولة أستاذه وأعطاه الأمريّة. فلما توفي نور الدين قام بتدبير ولده السلطان الملك القاهر عز الدين مسعود بن نور الدين. فلما توفي سنة خمس عشرة أقام بدر الدين أخوين صبيين وَلَدي القاهر - وهما ابنا بنت مظفر الدين صاحب إربل واحداً بعد واحد. ثم استبد بملك الموصل أربعين سنة (والأصح أنه تسلطن في أواخر رمضان سنة ثلاثين وستماية)[1]. وكان حازماً شجاعاً مدبِّراً ذا حزم ورأي وفيه كرم وسؤدد وتجمُّل. وله هيبة وسطوة وسياسة. وكان يغرم على القُصاد أموالاً وافرة، ويحترز ويُداري الخليفة من وجه، والتتار من وجه، وملوك الأطراف من وجه؛ فلم ينخرم نظام مُلْكه ولم تَطْرقه آفة. وكان - مع ظلمه وجوره - محبباً إلى رعيته لأنه

(1) ما بين الحاصرتين عن حاشية المخطوطة. ويعود الخلاف في تاريخ استقلاله بالأمر إلى الاختلاف في تاريخ وفاة الابن الثاني لسيده الملك القاهر الذي كان هو يدّعي الحكم باسمه؛ انظر عن ذلك: إمارة الموصل في عهد بدر الدين لؤلؤ للرويشدي ص 25 - 40، وأربيل في العهد الأتابكي ص 125 - 129. ويذكر ابن العبري (في تاريخ مختصر الدول ص249 - وقارن بالحوادث الجامعة ص 52)، أن بدر الدين لؤلؤ تلقى تقليد الخليفة المستنصر العباسي عام 631هـ.

كان يعاملهم بالرغبة والرهبة. ذكره الشيخ قطب الدين[1] فقال: كان ملكاً جليل القدر عالي الهمة، عظيم السطوة والسياسة، قاهراً لأمرائه. قتل وشنق وقطع ما لا نهاية له حتى هذب البلاد. ومع هذا فكان محبوباً إلى رعيته؛ يحلفون بحياته ويتغالون فيه، ويلقبونه «قضيب الذهب». وكان كثير البحث عن أخبار رعيته، توفي في عَشْر التسعين وفي وجهه النضارة، وقامته حسنة؛ يخيَّلُ إلى مَنْ رآه أنه كهْلٌ.

قلتُ: ولما رأى أن جاره مظفر الدين صاحب إربل يتغالى في أمر المولد النبوي[2]، ويغرم عليه في العام أموالاً عظيمة، ويُظهر الفرح والزينة عمد هو إلى يوم في السنة - وهو عيد الشعانين الذي للنصارى - فعمل فيه من اللهو والخمور والمغنى ما يضاهي به المولد. فكان يمدّ سماطاً طويلاً إلى الغاية بظاهر البلد، ويجمع مغاني البلاد، ويكون السماط خونجاً وباطية خَمْر على هذا الترتيب، ويحضره خلائق، وينثر على الناس الذهب من القلعة؛ يسْفي الذهب بالصينية الذَهَب، ويرميه عليهم وهم يقتتلون ويتخاطفون الدنانير الخفيفة. ثم يعمد إلى الصينية في الآخر فتقصُّ له بالكازن من أقطارها إلى المركز وتخلّى معلّقة بحيث إنه إذا تجاذبوها طلع في يد كل واحد منها قطعة - فحدثونا أنه كان

(1) هو الشيخ قطب الدين أبو الفتح موسى بن محمد اليونيني (-726هـ) صاحب «ذيل مرآة الزمان» المطبوع - لكنني لم أجد كلامه هذا في الذيل على طول ما فتّشتُ عنه.

(2) انظر عن ذلك ما ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان 117/4 - 119.

بالموصل رجل يقال له عثمان القصّاب؛ طُوالاً ضخماً شديد الأيد والبطش بحيث إنه جاء إلى مخاضةٍ ومعه خمس شياه ليدخل البلد ويقصّبها فأخذ تحت ذا الإبط رأسين، وتحت الإبط الآخر رأسين، وفي فمه رأساً، وخاض الماء بهم إلى الناحية الأخرى - فإذا رمى بدر الدين الصينية إلى الناس تضاربوا عليها ساعةً ثم لا تكاد تطلع إلا مع عثمان القَصَّاب.

ومقته أهل العلم والدين على تعظيمه أعياد الكفر، وعلى أمور أُخر؛ فقال فيه الشاعر:

يُعظِّم أعياد النصارى تلهياً   ويزعم أن الله عيسى بن مريم
إذا نبَّهَتْهُ نخوةٌ أريحيةٌ   إلى المجد قالت أرمنيّتهُ نَمِ

وذكروا لنا أنه سار إلى خدمة هولاوو، وقدّم له تُحفاً سنية منها دُرَّةٌ يتيمة، والتمس أن يضعها هو في أُذُن الملك هولاوو؛ فانكفأ على ركبته فمعك أذنه وأدخلها في الخزم. فلما خرج فاق على نفسه وقال: هذا مَعَكَ أُذني! أو قيل ذلك لهولاوو! فغضب وطلبه فإذا هو قد ساق في الحال - والله أعلم بصحة هذا فإني أستبعده. ولكنه ذهب إلى هولاوو، ودخل في طاعته وأعانه على مراده فأقره على بلده، وقرر عليه ذهباً كثيراً في السنة. فلما مات انخرم النظام، ونازلت التتار الموصل. وعصى أهلها فحوصرت عشرة أشهر ثم أُخذت ولا حول ولا قوة إلا بالله. توفي صاحب الموصل يوم الجمعة ثالث شعبان وقد كمَّل الثمانين. سامحه الله».

III

منذ ظهور السلاجقة بالمشرق؛ عرفت دار الإسلام المشرقيّ التُّركَ عصبيةً غالبةً تعددت فروعها في المنطقة لكن الأصل واحد، يعود إلى تلك السهوب الشاسعة في أواسط آسيا[1]. ولم يكن قد مضى على اعتناق هؤلاء للإسلام وقت طويل؛ فكانت معرفتهم به وبلغته العربية ضئيلة. ثم إنهم لم يكونوا قد أَلِفوا بعد حياة التحضر والاستقرار فتصاعدت شكاوى الفلاحين وأبناء المدن من تصرفاتهم أثناء زحفهم في المشرق مما دفع الخليفة العباسي آنذاك للكتابة إلى طغرك بك سلطانهم محتجاً على ما نزل بالرعية من عَسْفٍ من جانبهم؛ رغم أنه كان مغتبطاً بالتخلص على يدهم من البويهيين[2]. لهذا رافقت ظهورهم واستتباب سيطرتهم بالمشرق نهضة علمية[3] قام بها رجال الإدارة لديهم وفقهاء أهل السنة والجماعة؛ واتخذت ثلاثة اتجاهات:

(1) قارن عن ذلك تاريخ ابن خلدون 4/1/5 وما بعدها، ودائرة المعارف الإسلامية (النشرة القديمة/ الترجمة العربية) 12/24 - 39.

(2) قارن عن اقتراب السلاجقة من بغداد وتخريبهم للسواد، وردود فعل الخليفة؛ مقدمتي على «قوانين الوزارة وسياسة الملك» للماوردي؛ ص81 - 82، 86 - 88. ومقدمتي للحكاية السياسية العربية؛ «الأسد والغوّاص» ص9 - 21.

(3) قارن عن النهضة المذكورة التي بدأت إرهاصاتها منذ أواخر القرن الرابع الهجري:

- G.Makdisi: The Sunni Revival; in (Islamic Civilization) 155 ff.
- H.Mason: Two Statesmen of Medieval Islam (1972).
- G.Makdisi: Ibn Aqil et le Resurgence de I’Islam Traditionaliste 150ff.

الأول: تعليمي جدلي - يريد تعليمهم أحكام الإسلام، وحماية عقيدتهم الإسلامية الحديثة العهد من اعتزال المشرق وتشيُّعه. ويمكن في هذا الصدد توجيه النظر إلى سيل الكتب الفقهية والحديثية والكلامية التي ظهرت قبل النظاميات وفيها وخارجها وصبّت كلها في الاتجاه المذكور.

والثاني: تاريخي - رمى إلى عدة أغراض؛ منها؛ وضع السادة الجدد في سياق الصورة التاريخية المأثورة للجماعة والأمة بحيث تسود صورة أهل السنة والجماعة للتاريخ وهي صورة متجددةٌ وذات آفاق مفتوحة على المستقبل باتجاه الاكتمال عن طريق مُجاهدين جدد، ومُرابطين صامدين في سبيل الإسلام وإعلاء كلمة الله على طريقة السلف؛ وهم الترك، وأوضح مثالين على هذا النوع من التأليف التاريخي: «تاريخ دمشق الكبير» للحافظ أبي القاسم ابن عساكر (-571هـ)[1]، و«الكامل في التاريخ» لعز الدين ابن الأثير (-630هـ)[2].

وثالث هذه الاتجاهات سياسي/ فقهي كان يُريد إرشاد الأمراء الجدد، إلى معنى السياسة وكيفية ممارستها باتجاه إنشاء تقاليد للملك والسلطان، وسُبل معاملة الرعية والجند. كما كان يبغي ربط

(1) يذكر ابن عساكر في مقدمة تاريخه (م1، ص4) أنه نشط لإتمامه باستحثاث من نور الدين زنكي الذي دخل دمشق عام 549هـ. يقول ابن عساكر: «... ورقي خبر جمعي له إلى حضرة الملك القمقام الكامل العادل الزاهد المجاهد المرابط الهمام، أبي القاسم محمود بن زنكي... وبلغني تشوقُه إلى الاستنجاز له والاستتمام... فراجعت العمل فيه راجياً الظفر بالتمام...».

(2) انظر عنه ما بعد.

السياسة بالشريعة في محاولة لتجاوز التقاليد والأعراف التي جلبها الترك معهم من مواطنهم الأصلية. وكان يريد أخيراً تأمُّل التغيُّر الحاصل في البنية الاجتماعية والسياسية من أجل إعادة النظر في الأطر الفقهية والكلامية التي ما عادت آفاق الماوردي (-450هـ) قادرةً على تفسيرها واستيعابها تماماً.

هذا النوع - أو هذه الأنواع - من المؤلفات ذات المرمى السياسي الفقهي بدأت مع «سياست نامه» (سياسة الملوك) للوزير العظيم نظام الملك (-485هـ)، و«غياث الأمم» لإمام الحرمين الجويني (-478هـ). وعرفت استيعاباً أكبر للتجربة التاريخية للأمة في «التبر المسبوك» للغزالي (-505هـ)، والفصول السياسية في كتبه الأخرى. ومع ابن عقيل الحنبلي (-513هـ) في تأمُّلاته حول علاقة السياسة بالشريعة، وأبي بكر الطرطوشي (-520هـ) في فهمه الواقعي لبنية السلطة في عصره في كتابه «سراج الملوك» لقد عرفت الكتابة السياسية إذن قفزة واسعة إلى الأمام. وجاءت حكاية «الأسد والغوّاص» إبان هذه الفترة لتقدم مقترحات معينة في مجال استيعاب المتغيرات من جانب الفقهاء. وشارك ابن حمدون (-562هـ) في هذا الاهتمام السياسي بتخصيصه قسماً من **تذكرته** للسياسة؛ لكنه جمع مأثورات في صعيد واحد دونما تنظيم واضح. ورجع ابن عساكر (-571هـ) للسلف في جزئه عن «الجهاد»؛ بينما حاول عبدالرحمن بن عبدالله (-589هـ) في «المنهج المسلوك في سياسة الملوك» المزج بين أساليب الماوردي ونظام الملك والطرطوشي. وقام ابن

الجوزي (-598هـ) بمحاولة ناضجة لربط قيم السياسة بالتاريخ في «المصباح المضيء في خلافة المستضيء». بينما درس الهروي (-612هـ) في «التذكرة الهروية في الحيل الحربية» علاقة السياسة والدولة بالحرب. وكانت الحقبة التركية/ السلجوقية تُؤذِن بانتهاء عندما كتب ابن الحدَّاد جوهره النفيس في سياسة الرئيس (649هـ)، وكتب ابن طلحة (-652هـ): العقد الفريد للملك السعيد. وكتب سبط ابن الجوزي (-654هـ) كنز الملوك في كيفية السلوك، ومبارك بن خليل الخازندار البديري الموصلي (-682هـ): آداب السياسة بالعدل وتبين الصادق الكريم المهذَّب بالفضل من الأحمق اللئيم النذل.

والملحوظ أنه في حين يتوازى خطّا الفقه والسياسة في مؤلَّفات القرن السادس السياسية؛ فإن مؤلَّفات الثلث الثاني من القرن السابع يختفي فيها الفقه تماماً ليبرز من جديد نموذج «مرايا الأمراء» وإن من حيث الإطار فقط غالباً. ولن نستطيع في هذه العجالة تعليل ذلك بإشباع بيد أنه يمكننا القول بشكل عام إن ذلك يعود لمستجدات الوضع على مستوى السلطة.

فقد شهد النصف الثاني من القرن الخامس ثم القرن السادس صعود سلطة مركزية قوية هي السلطة السلجوقية في عهد سلاطينها العظام، ثم بعد اضطراب ظهر أتابكتهم الزنكيون. وقد احتاجت تلك السلطة للفقه (الاجتهاد في نطاق الشريعة) من أجل إعادة تأسيس الدولة على الشريعة في سياق حركة الإحياء السني في الداخل. ومن أجل التصدي للزحف البيزنطي فالصليبي عن طريق

الجهاد الشرعي في إطاره الفقهي المعروف. لهذا لم تكن مصادفةً أن نرى كتاباً ككتاب «غياث الأمم» للجويني في بدايات الحقبة المذكورة يعود لمناقشة قضية الخلافة والإمامة وموضعهما من الدين، وموقعهما من الأمة والإجماع. كما لم تكن مصادفةً أن نرى مؤلَّفاً ينتمي إلى نهايات تلك الحقبة هو «المنهج المسلوك في سياسة الملوك» لعبدالرحمن بن عبدالله يهتمُّ بالجهاد ويعقد له فصلاً طويلاً؛ وكيف لا وقد عايش جهاد صلاح الدين للصليبيين، وفتوحه العظيمة للإسلام.

وكانت الحقبة الواقعة بين وفاة صلاح الدين (589هـ)، وظهور الدولتين الكبيرتين على أرض الإسلام: المملوكية والإيلخانية (660هـ) مليئة بأسباب القلق والاضطراب. فقد تقسّم الأمراء النورية والصلاحية البلاد فيما بينهم، وراحوا يتنازعون على هذه الناحية أو تلك، وتراجعت قضية الجهاد، بل فشى بينهم التعاون مع الصليبيين المحتلين رغم أنهم أبناء وأحفاد المجاهدين العظيمين: نور الدين وصلاح الدين. وكانت الرعية تُعاني من جرَّاء نزاعات الأمراء فتجني خراباً ودماراً لمدنها وقراها وحقولها وطرق تجاراتها. كما كانت تضطر لدفع تكاليف الحروب لمحترفة الإمْرة والجندية والمرتزقة. وبسبب من غياب الجهة القوية القادرة القاطعة لأطماع الطامعين؛ كان كل أمير على ناحية يطمح للسلطان الأكبر وإن خذلته قواه الذاتية. ولهذا كان أكثر هؤلاء يعمد لإقامة بلاط باذخ محلًّى بالفقهاء والشعراء ورجالات الإدارة والدواوين إظهاراً لتقدُّمه،

وإبرازاً لمقدرته المادية والمعنوية[1]. وفي هذا السياق ينبغي فهم طابع كتب السياسة ورسائلها في تلك الحقبة. فهي إما أن تكون للطرفة والتسلية والإرشاد والتعليم والتقرُّب للملك على طريقة مرايا الأمراء (نصائح الملوك)؛ ككتاب «القلائد» للرخّجي[2] (حوالي 475هـ)، وكتاب الآداب لابن شمس الخلافة (-622هـ)، وكتاب كنز الملوك في كيفية السلوك لسبط ابن الجوزي (654هـ)؛ وإما أن تتوسل بقالب «مرايا الأمراء» لتدعو لإصلاح الحال، والعدل، ورفع بعض العبء عن كاهل الرعية؛ وكتابا ابن الحدَّاد (-649هـ) وابن الخازندار (-682هـ) من النوع الثاني. هذا مع إدراكنا لصعوبة الفصل التام بين الهدفين، الأول والثاني. على أنه أياً كان الهدف فقد كان متواضعاً؛

(1) انظر دراسة إحسان عباس عن الموصل وكوكبوري وابن خلكان (وفيات الأعيان 13/7)، حيث يقول: «وقد توفرت لإربل في عهد كوكبوري جميع الخطط والدواوين والمصالح التي تتطلبها دولة مستقلة، من ذلك: خطة الوزارة... وخطة الحجابة... وديوان الإنشاء... وديوان الوقوف... وديوان المظالم... وديوان الارتفاع... وديوان الاهراء... وديوان الضرب... وكتابة الطغرة... وخزانة السلاح...».

(2) طبع الكتاب باسم «أحاسن المحاسن» بمطبعة الجوائب بالقسطنطينية عام 1301هـ ضمن المجموعة المسماة «خمس رسائل» وفي مقدمته أن المؤلف أهداه لخزانة مسلم بن قريش العقيلي (-478هـ) أمير الجزيرة. وفي آخر النسخة المطبوعة أن مخطوطتها كُتبت سنة 889هـ. لكن ليس في النسخة كلها ما يشير إلى سبب تسمية الرسالة بهذا الاسم. وقد وجدتُ مخطوطة من الكتاب بهامش «المنهج المسلوك في سياسة الملوك» لعبدالرحمن بن عبدالله تعود إلى عام 1101هـ (مخطوطة لايدن) يقول المؤلف في مقدمتها إنه سمى كتابه «القلائد». وبين النسختين المطبوعة والمخطوطة اختلافات مضمونية بالزيادة والنقص. وقد نقل أسامة بن منقذ في كتاب الآداب ص 67 – 69 صفحات عن الكتاب لكنه سماه «الفرائد والقلائد»، وذكر أنه لأبي الحسن علي بن محمد الصغاني (!). ولا ذكر للكتاب في «كشف الظنون». أما بروكلمان فقد اكتفى في «تاريخ الأدب العربي» (الترجمة العربية) 157/6 – 158 بنقل ما ذكره المؤلف في مقدمة نشرة الجوائب من إهدائه الرسالة إلى مسلم بن قريش، دونما ذكر لمخطوطات الكتاب.

فلا أمَّة ولا جماعة ولا جهاد، ولا صدور للسلطة عن إجماع الأمة؛ بل دعوةٌ حارةٌ للإحسان إلى الرعية بذريعة هدفٍ عملي هو استمرار مُلك الراعي أو الأمير. إنها دعوة عاطفية متحمسة تتوسلُ لبلوغ غرضها الإلحاح على أن هدفها الإبقاء على السلطان عن طريق إرشاده إلى الطريقة المثلى لذلك المتمثلة في التخفيف بقدْر الإمكان عن رعيته.

IV

لا تذكر المصادر شيئاً تقريباً عن «الجوهر النفيس في سياسة الرئيس» غير ما ذكره هو نفسه في خاتمة رسالته هذه عندما قال: «... وافق الفراغُ منه على يد جامعه الفقير إلى رحمة الله تعالى محمد بن منصور بن حُبيش الواعظ المعروف بابن الحدَّاد - عفا الله عنه...» ويذكر حاجي خليفة في «كشف الظنون»[1] رجلاً موصلياً يسمّيه محمد بن منصور الموصلي هو مؤلفنا في الغالب يقول عنه: «محمد بن منصور الحدَّاد... الواعظ، الموصلي؛ صاحب - البدور التامات في بديع المقامات -؛ أوله: إنا نحمدك على ما أوليت من الآلاء... وهو ثلاثون مقامة فرغ منها في رجب سنة 673هـ». فيغلب على الظن أن المؤلف كان ممن يلوذون ببلاط بدر الدين لؤلؤ من متأدبة المتفقِّهة؛ وقد ذكرت المصادر جماعةً منهم من كُتّاب وشعراء ورجال سَمَر. أشهر هؤلاء عز الدين ابن الأثير (555 - 630هـ) الذي ذكر في مقدمة كتابه «الكامل في التاريخ» أنه سوَّده وبقي عليه منه شيء لم ينشط لإتمامه حتى[2] «برز أمْرُ مَنْ طاعته فرضٌ واجبٌ، واتباع أمره حُكمٌ لازمٌ؛ من أعلاق الفضل بإقباله

(1) كشف الظنون 231/1.

(2) قارن بوفيات الأعيان 391/5.

عليها نافقة، وأرواح الجهل بإعراضه عنها نافقة؛ من أحيا المكارم وكانت أمواتاً... مولانا الملك الرحيم العالم المؤيّد المنصور، المظفر بدر الدين، ركن الإسلام والمسلمين، محيي العدل في العالمين...» .

ثم كان من رجال بلاط بدر الدين لؤلؤ ضياء الدين ابن الأثير (-637هـ) شقيق عز الدين. وقد عمل كاتباً في بلاط الموصل مذ فارق الملك الأفضل الأيوبي عام 607هـ، وحتى وفاته ببغداد رسولاً عن لؤلؤ إلى الخليفة[1]. وقد حفظت لنا مجموعةُ رسائله عشرات الرسائل التي كتبها عن سيّد الموصل في حقبة كتابته الطويلة له[2]. وعرف بلاط بدر الدين لؤلؤ بعض شعراء العصر المعروفين من مثل الشاعر ابن الحلاوي أحمد بن محمد بن أبي الوفا الربعي الموصلي (-656هـ)[3]، والشاعر جمال الدين يحيى بن عيسى بن إبراهيم بن مطروح (-649هـ)[4]. والشاعر المحدث أبي محمد عبد الرزاق بن رزق الله الرسْعَني (-661هـ)[5]. ثم الشاعر الشريف كمال الدين حيدرة بن عبيد الله الحسيني الموصلي (659هـ)[6].

بدأ ابن الحدّاد كتابه بطريقة مختلطةٍ بعض الشيء؛ فذكر أنه

(1) قارن بوفيات الأعيان 5/391.

(2) انظر: رسائل ابن الأثير (نشرة نوري القيسي وهلال ناجي) ص 31 - 45.

(3) ذيل مرآة الزمان 1/96.

(4) ذيل مرآة الزمان 1/197، 216.

(5) ذيل مرآة الزمان 1/545.

(6) الفخري في الآداب السلطانية ص 71.

جمع ما جمعه ليثبت «أن مِنْ وَصْف الرياسة **العدل** في السياسة» إذ بالعدل «تعمُرُ البلاد، ويأمَنُ العبادُ... وتنتعش الرعية، وتقوى على أداء الفرائض الشرعية...» ويُشعِرُ هذا بأن العدل كان مفقوداً في السياسة المعاصرة له فأراد التذكير به وبعائدته على الملك والرعية. لكنه سارع لنفي ذلك عندما ذكر بعد هذا مباشرةً أن دافعه الرئيس من وراء ما وضعه وألَّفه «ما انتشر في البلاد واشتهر في العباد من حُسْن سيرة... ولي الدولة البدرية، وصفي المملكة الرحيمية...». وحُسنُ السيرة هذا يبدو في عمله «بالعدل والإفضال والفضل، وحُبّ الصدقات، وفعل الخيرات، والتنفيس عن المكروبين، والإحسان إلى جميع المسلمين... وإغاثة الملهوف، وتحبيس الوقوف...». ويتوقَّعُ المرء بعد هذا أن تكون فصول الكتاب منصبَّةً على اقتصاصٍ لهذه السيرة الحميدة لبدر الدين لؤلؤ في الرعية، مادامت قد انتشرت في البلاد، واشتهرت في العباد، وصارت مثلاً يُحتذى، وغايةً حقيقةً بالسعي وبذل الجهد لإدراكها. ويبدو أن سيرتي مظفر الدين كوكبوري وبدر الدين لؤلؤ كانتا من البروز في ذلك العصر بحيث كان يمكن توقُّع شيءٍ من هذا من جانب اللائذين بهما، والمترددين على بلاطهما؛ يُبيّنُ ذلك أن متأدباً **كابن الطقطَقى** (-709هـ) عدّ بدر الدين لؤلؤ من كبار الساسة التاريخيين الذين يصحُّ أن تُتخذ سيرتهم وقصصهم مثلاً يُحتذى. فقد عمد في مقدمته النظرية السياسية لكتابه **الفخري** للاستشهاد بتلك السيرة

مثلاً للسياسة الحقة؛ من مثل[1]: «... وكان بدر الدين لؤلؤ صاحب الموصل رحمه الله أكثر ما يجري في مجلس أُنسه إيرادُ الأشعار المطربة، والحكايات الملهية؛ فإذا دخل شهر رمضان أُحضرت له كُتب التواريخ والسير، وجلس الزينُ الكاتبُ، وعزُّ الدين المحدِّث يقرآن عليه أحوال العالم»؛ ومن مثل[2]: «كان بدر الدين صاحب الموصل لكثرة مجالسته الأفاضل وخوضه في الأشعار والحكايات يستنبط المعاني الحسنة، ويتنبه على النكت اللطيفة مع أنه كان أميّاً لا يكتب ولا يقرأ» .

غير أن ابن الحدَّاد لم يفعل ذلك أيضاً؛ وكأنما شعر باختلاط الأمر عليه فعاد لتعليل تأليف رسالته هذه في نهاية مقدمتها قائلاً إنَّ التسليم بحسن سيرة المولى بدر الدين، لا يعني أن «الزيادة» فيها غير ممكنة! لهذا فإنه حَمَل الكتاب «خدمة... لمحروس خزانته العامرة، ونعمته الغامرة **ليزداد** من حُسن سيرته، وجميل معدلته، وتلك نعمةٌ أنعمها الله عليه ليؤدّي شكرها إليه...».

وعاد في نهاية التقديم لإيضاح خطته في الكتاب فذكر أنه بناه على عشرة أبواب هي: فضل العدل، وفضل السياسة، وفضل الحلم، وفضل العَفْو، واصطناع المعروف، ومكارم الأخلاق، والسؤدد والمروَّة، وحسن الخُلُق من الخَلْق، وفضل المشورة، وفضل السخاء.

---

(1) الفخري ص 8.

(2) الفخري ص 18.

وطريقتُهُ في كلّ باب البدء بذكر آياتٍ قرآنية أو أحاديث نبوية في الموضوع، يتلو ذلك أقاويل وقصص عن الحكماء على قلة، وعن الخلفاء والأمراء والفقهاء على كثرة. ففي الباب الأول ذكر عدة أحاديث نبوية مشهورة وإن تكن في غالبيتها غير صحيحة. ثم أورد أقوالاً **للحكماء**، وأورد القول المشهور المنسوب لأرسطو في الدائرة المشهورة: العالم بستان سياجُه الدولة، الدولة ولاية تحرسها الشريعة... إلخ[1]. وأتى بعد ذلك القول المشهور المنسوب لكسرى أنوشروان في أن عدل السلطان أنفع من خصب الزمان. ثم تلا ذلك قولان للفُضيل بن عياض وجعفر الصادق انتهى بهما الباب. وفي الباب الثاني الخاص بالسياسة بدأ ابن الحدَّاد بأحاديث نبوية عن مسؤولية الراعي عن الرعية أمام الله، ثم أورد قولاً لهارون الرشيد في حراسة الراعي للرعية. وحاول بعد ذلك أن يضع حدوداً للسياسة العملية الحكيمة عن طريق التركيز على سيرة زياد بن أبيه والي معاوية المشهور في العراق؛ ويمكن إيجاز سياسة زياد ومعاوية كما يتصورها ابن الحدَّاد بأنها شدّةٌ في غير إفراط، ولينٌ في غير إهمال. بيد أن هذا المنظور للسياسة الحكيمة أو العادلة يضطرب بين يديه عندما يورد أمثلةً كلاسيكيةً للموضوع نفسه؛ إذ أنه استناداً إلى أرسطو المنحول فإن الحَسَنَ السياسة في خاصّة أمره هو الكفء لأن يكون حَسَنَ السياسة في السلطة؛ وقد نقد

(1) انظر عن هذا القول المنحول ودلالاته السياسية والعقلية مقدمتي على «الإشارة إلى أدب الإمارة» للمرادي ص 22 – 25.

ابن الطقطقى هذه النظرة بالذات عندما قال[1]: «وأنا لا أرى هذا لازماً. فكم من عاميّ حسن السياسة لمنزله ليس له قوة سياسة الأمور الكبار. وكم مِن ملكٍ حسن السياسة لمملكته ليس يُحسِنُ سياسة منزله». بعد أرسطو المنحول تأتي الرؤية الطبقية للسياسة الحسنة والمنسوبة لكسرى أنوشروان؛ إذ الناس حسب هذه النظرة ثلاث طبقات أو أربع؛ والسياسة الحسنة (التي تعني هنا الهدوء والاستقرار المضبوط) تتجلى في الضبط الطبقي بحيث لا تخرج طبقةٌ عن آيينها. ويكون ذلك بالحرص من جانب السلطان على أن تسلك كل طبقة السلوك اللائق بها وبالملك. ومن المعروف أن الفيلسوف الإسلامي أبا الحسن العامري (-381هـ) كان قد وجّه نقداً لهذه الرؤية الطبقية من موقع فقهي شرعي إسلامي[2]. والذي يهمُّنا هنا أنه في حين احتفظ باب ابن الحدَّاد الخاص بالعدل ببعض التناسق انطلاقاً من الموضوعة القائلة إن العدل هو ميزان الله في الأرض؛ فإن الباب الذي عقده للسياسة اختلطت فيه عليه الرؤية فلم يكن هناك وضوحٌ فيما يتصل بالمعنى النظري للسياسة، وعلاقته بالسياسة العملية. كما لم يكن هناك وضوحٌ في الفهم لطبيعة التشكُّل الاجتماعي الإسلامي المعاصر له؛ فأين الطبقية في مجتمع كان الترك ومواليهم يتسنّمون فيه ذُرى السلطان؛ وهم ليسوا عرباً، بل إن كثيراً منهم كانوا رقيقاً بدايةً. ومع ذلك فإن هدف ابن

(1) الفخري ص 50.

(2) في الإعلام بمناقب الإسلام ص 160، 174، 176. وانظر مقدمتي على «الأسد والغواص» ص 33 – 35.

الحدَّاد في هذا الباب يبقى واضحاً وإن لم يُوفَّقْ في الوصول إليه: إنه انتهاج سياسة تؤدي إلى راحة الرعية.

ومع بداية الباب الثالث من أبواب الكتاب العشرة تستوي نظرة ابن الحدَّاد فلا يعرض لها غموضٌ كما لا يطرأ عليها تناقُض؛ إذ أن هذه الأبواب السبعة تدخلُ كلُّها في مفهوم المروءة العربي الأصل. ومما له دلالته أن تتضاءل الاستشهادات الكلاسيكية على طريقة «مرايا الأمراء» فيها حتى لتكاد تختفي تماماً. أما الحِلْم - وهو فضيلة عربية معروفة - وهو موضوع الباب الثالث فيجدُ خير تعريف له في التفسير المنسوب للنبي ﷺ للآية الكريمة: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ (الأعراف: 199)؛ إذ أنه - حسبما قال صلوات الله عليه: «أن تصل مُن قطعك، وتعفو عمّن ظلمك، وتُعطي مَنْ حرمك». ويبرز في الباب رجال الحكم المعروفون عند العرب: قيس بن عاصم، والأحنف بن قيس، ومعاوية. بل إن ابن الحدَّاد يحاول تصوير هذه الفضيلة باعتبارها فضيلة عربية عامة عن طريق إيراد أمثلة من حلم جماعة من الأمراء والسادة ليسوا معروفين بذلك من مثل الحجّاج، ومصعب بن الزبير، وأسماء بن خارجة، والرشيد، وعمرو بن عُبيد. ويتفرَّعُ على باب الحلم مباشرةً باب العفو الذي هو أبرز ثمراته؛ وإن لم يكن هو - كما يقول الغزالي[1]. وفي هذا المجال يذكر المؤلف بعد الأحاديث النبوية في العفو قصصاً

(1) إحياء علوم الدين 182/3. وفي مكارم الشريعة ص 132: «وأما العفو والصفح فهما صورتا الحلم ومخرجاه إلى الجود. فالعفو ترك المؤاخذة بالذنب، والصفح ترك التثريب...».

وأقوالاً عن عبد الملك بن مروان والمأمون ومعاوية وسليمان بن عبد الملك والحجاج وعمر بن عبد العزيز وأبي مسلم الخراساني من الخلفاء والأمراء والمتسلطين. وعن جعفر الصادق وقيس بن عاصم والأحنف بن قيس وعكرمة وعلي بن الحسين من السادة والفقهاء. وينهي ابن الحدَّاد الباب بقصة عن النعمان بن المنذر ملك العرب مؤدَّاها أنه أُتي برجلين أحدهما ارتكب ذنباً عظيماً فعفا عنه، والآخر اقترف ذنباً صغيراً فعاقبه! وعلَّل ذلك بأنه من أسرار السياسة! وكان الأولى - إن كان لا بد من إيراد القصة وهي غير مناسبة على أي حال - أن تُذكر في باب السياسة وليس هنا حيث كل التوجُّه للدفاع عن فكرتي الحلم والعفو والحضّ عليهما.

وكما يتلازم بابا الكتاب: الثالث والرابع - يتلازم باباه الخامس والسادس الخاصّان باصطناع المعروف، ومكارم الأخلاق؛ هذا مع ملاحظة اتصال أبواب الكتاب الأخيرة السبعة كما قدمناه. يبدأ الباب الخامس بحديث نبوي عن صنائع المعروف التي تقي مصارع السوء. وهناك حديث آخر يعتبر نفع العباد الركن الثاني من أركان الخير بعد الإيمان بالله. ثم يأتي ذلك الأثر المنسوب للنبي ﷺ والذي يجعل «النعمة» مسؤولية على صاحبها أن يؤدي شكرها بالإحسان إلى الناس وإلاّ زالت عنه. ثم ترد قصص وأقوال عن خلفاء وأمراء وسادة وفقهاء؛ وهم في الغالب ممن ذُكروا في الأبواب السابقة. ويأتي حديثٌ نبويٌّ في مطلع الباب السادس بتعريفٍ لمكارم الأخلاق يجعلها:

السخاء وحُسن الخلُق؛ أي اللين مع الناس. ثم ترد أقوالٌ عن سادة العرب وحكمائهم وفقهائهم تجعلُ من مكارم الأخلاق: ضرورة التفوق في عمل الخير، وتناول الطعام قبل الخروج من المنزل حتى لا تتشوّف النفس إلى طعام الغير، والحثّ على قلة الغيرة، ومقاومة الحسد، والحرص على التعلُّم، والجلوس بعيداً عن صدر المجلس، ومصادقة الرجال، والأدب والفقه والأمانة، وبسط الوجه والبشر. ويردُ في تضاعيف الباب تعريفٌ للفتوة (وهي المروءة في المجتمع الإسلامي المديني منذ القرن الرابع الهجري) يجعلها: الطعام المأكول، والنائل المبذول، والبشر المقبول، والعفاف المعروف، والأذى المكفوف.

ثم يتلازم البابان السابع والثامن وهما في: السؤدد والمروءة من ذوي الفضل والفتوة، وحُسن الخُلق من الخَلق. والواقع أنه يمكن اعتبارهما باباً واحداً لولا أن المؤلف حرص كما يبدو على أن يقع كتابه في عشرة أبواب! فالفصل الثامن ينتهي بتعريف منسوب لعمر بن الخطاب للسيد وهو عنده: الجواد حين يُسأل، والحليم حين يُستجهل، والكريم المجالسة لمن جالسه، الحسن الخُلق لمن جاوره. أما الباب السابع فيبدأ بتحديد «ذي المروءة» - كما يقول النبي ﷺ أو السيد (كما تقول العرب)؛ فإذاً هو الذي تتوافر فيه ست خصال: السخاء والنجدة والصبر والحلم والبيان والتواضع؛ ثم صارت في الإسلام سبعاً بالعفاف. ومن الواضح أن هذا التحديد يتجاهل النسب الذي كانت له مكانته بين شروط

السيادة والسؤدد العربية. وربما كان تجاهله في هذه الأقوال قد وقع بتأثير الإسلام، ثم لأن ابن الحدَّاد يكتب كتابه لمملوك أرمني الأصل لا تتوافر فيه شروط السيادة النسبية. ومع هذا فيبدو أن الفخر بالعربية والأعرابية كان ذا حساسية في مواجهة الفرس لا التُرك؛ بدليل أن ضياء الدين ابن الأثير كاتب بدر الدين لؤلؤ يفخر بالعروبة والأعرابية في رسائل كتبها عن بدر الدِين إلى خلفاء بني العباس وبعض أمراء بني أيوب[1]. لهذا كان الأولى الذهاب إلى تأثير الإسلام في ذلك خصوصاً إذا لاحظنا نظرة المسلمين الأوائل إلى السيادة باعتبارها المروءة.

وقصص ابن الحدَّاد عن السادة والفتيان والأمراء والأجواد تجعل المروءة «بذل الندى، وكف الأذى، ونُصرة المولى»، وأن لا تقول «شيئاً في السر تستحيي منه في العلانية»، والمبادرة بالمعروف (أي الإعطاء قبل السؤال)، وتلاوة كتاب الله، واتخاذ الإخوان في الله، وبسط الوجه (سَعَة الخُلُق)، والورع عن المحارم.

وينصبُّ باب الكتاب التاسع على بيان «فضل المشورة والرأي من ذوي الآراء». وهو أمرٌ لا يمكن إلا بصعوبة إدخاله ضمن المفهوم العربي للمروءة؛ فضلاً على أنه ينفصل عما قبله وبعده من أبواب. ولا نستطيع تعليل ذلك إلا بأن «الجوهر النفيس» ليس

(1) رسائل ابن الأثير ص 37.

كتاب سمر أو أخبار عادياً؛ بل هو موضوع أساساً لخزانة صاحب الموصل الّذي كان يُقْبِلُ في رمضان - كما أخبرنا ابن الطقطقى - على قراءة هذا النوع من الكتب. ويبدو أن الغرض من هذا الباب كان محاولة إقناع الحاكم الفرد بدر الدين لؤلؤ بفائدة جماعية القرار بالعودة للتاريخ والآثار النبوية. وبالوسع تصوُّر أن إمارةً «صغيرة» كالموصل كانت دائماً مهددة بالابتلاع من جانب جيرانها بالشرق أو الغرب؛ ولا شك أنها تدين ببقائها لحكمة صاحبها في اختيار حلفائه، وفي الحفاظ على التوازنات التي قامت في منطقة الجزيرة. ووضعٌ كهذا كان يُثير ولا شك قَلَق رجالات بلاط بدر الدين، كما كان يُثير قلق رعيته طبعاً. ومن هنا فإنهم كانوا يحرصون على التزام جانب الحذر الشديد في علاقاتهم مع المحيط؛ وكان المطلوب من بدر الدين أن يأخذ مخاوف الناس هذه في الاعتبار في الإقدام والإحجام. وقد رأوا ما صارت إليه إربل بعد وفاة كوكبوري بخمسة أعوام. ثم عاش كثيرٌ منهم حتى رأوا الموصل نفسها تنتهي بعد وفاة بدر الدين بعامين. وقد يكون من دوافع عقد هذا الباب للمشورة أن ابن الحدَّاد كان ينحو منحى «مرايا الأمراء» من حيث الإطار على الأقل؛ ومعلوم أن هذا الجنس الأدبي الكلاسيكي لم يكن يخلو من باب في المشورة أو الوزارة. والباب قصيرٌ على أي حال إذ يقتصر على حديث نبوي، وقول لعلي، وآخر للأحنف بن قيس، وقصة عن زياد، وأخرى عن المنصور وعبدالملك بن مروان ثم بعض الأبيات الشعرية.

ونصلُ إلى آخر أبواب الكتاب وأطولها؛ وهو «في فضل السخاء والجود». ومما له دلالته أن يكون أكثر أبواب الكتاب استناداً للتاريخ أو التجربة التاريخية العربية في هذا المجال. ويأتي بعده في الطول الباب الخاص بتحديد السياسة. وليس أدخل في باب المروءة العربية بعد الحِلْم من السخاء. إنه الفضيلة العربية الأولى التي تبنّاها الإسلام ووضعها إلى جانب الصدق باعتبارهما الإسلام كله على المستوى الاجتماعي. إنَّ المسلم يمكن أن يرتكب أي ذنب ويبقى مسلماً؛ لكنه لا يمكن أن يكون مسلماً حقاً إذا كان بخيلاً كذاباً[1]. والحق أننا لا نستطيع أن نعتبر عَقْدَ هذا الباب أثراً من آثار «مرايا الأمراء» من حيث المضمون. إذ أن «مرايا الأمراء» تعالج المسألة بدوافع عملية بحتةٍ تتصلُ بأثر الجود أو الإمساك في بقاء الملك أو زواله؛ ولهذا فهي بعد أن تُناقش الأمر من سائر وجوهه تنصح بالتقدير والحساب والتظاهر بالكرم دون «الإسراف» استبقاءً للمال لوقت الحاجة الملحة إليه. وبيِّنٌ أن هذا يختلف اختلافاً بعيداً عما يقصده العرب بالجود أو السخاء. إنه خُلُقٌ في الإنفاق والإيثار أعمّ من المال والماديات؛ وإن يكن الإنفاقُ المادي أبرز وجوهه. إن رجل «مرايا الأمراء» هو حاكمٌ أو رئيسٌ يلتمسُ السُّبُل التي تُبقي على رئاسته المصنوعة هذه. أما السخيُّ بالمعنى العربي فهو سيِّدٌ سوَّده سخاؤه، وسوَّده حِلْمُهُ، وهو

(1) قارن ببرد الأكباد في الأعداد للثعالبي ص 104.

لا يخشى أن تزول «سيادتُهُ» لأنها خُلُقٌ فيه؛ وقد يكونُ حاكماً أو لا يكون لكنه يظل سيداً حتى لو أبى. أما الرئيس فلا يستطيع غالباً أن يُصبح سيداً أو زعيماً، بل إنه لا يستطيع غالباً أن يبقى رئيساً لأن الأمر صناعيٌّ أو «مُركَّبٌ» من الأساس؛ ففي حين تحتاج «السلطة» إلى حساباتٍ كثيرة تختلُّ في النهاية ولا تنضبط، لا تحتاج السيادة (التي قد تتضمن السلطة) إلى شيء من هذا. ولنراقب ذلك في أمثلة من الفهم العربي لمسألتي السؤدد والشرف من جهة، والرئاسة أو الولاية من جهةٍ ثانية:

أ- قال عمرو بن هـدَّاب[1]: كنا نعرفُ سؤددَ سَلْم بن قُتيبة بأنه كان يركب وحده ويرجعُ في خمسين.

ب- قـال[2] عبدالملك بن مـروان لابـن مطاع العنزي؛ أخبرني عن مالك بن مسمع؛ فقال له: لو غضب مالك لغضب معه مائة ألف لا يسألون في أي شيء غضب! فقال عبدالملك: هذا وأبيك السؤدَد! ولم يَلِ شيئاً قط. وكذلك أسماء بن خارجة لم يَلِ شيئاً قط.

جـ - كتب معاوية إلى زيـاد[3]؛ أنظر رجلاً يصلح لثغر

---

(1) عيون الأخبار 225/2.

(2) عيون الأخبار 226/2.

(3) عيون الأخبار 227/2. ويذكر التوحيدي القصة عن طريف بن جابر (البصائر 683/2)، ثم يعود فيذكرها عن الأحنف (البصائر 283/1)!

الهند فوَلِّه! فكتب إليه: إنّ قِبلي رجلين يصلحان لذلك: الأحنف بن قيس، وسنان بن سلمة الهذلي. فكتب إليه معاوية: بأيّ يدي الأحنف نُكافيه؟! أبخذلانه أمَّ المؤمنين، أم بسعيه علينا يوم صفين؟! فوجِّهْ سناناً. فكتب إليه زياد: إن الأحنف قد بلغ من الشرف والحلم والسؤدد ما لا تنفعه الولاية، ولا يضرّه العزل.

د - قالت بنو تميم للأحنف[1]: ما أعظم منتنا عليك! فضَّلناك وسوَّدناك! فقال: هذا شِبْلُ بن معبد، مَنْ سوَّده وليس بالبصرة بَجَليٌّ غيره؟!

ويبدأ ابن الحدَّاد الباب العاشر على عادته في كل باب بإيراد آثار نبويّة في الحث على السخاء. ويحتج بتفسير معيَّن لبعض الآيات القرآنية مؤداه أن الله سبحانه أمهل السامريّ (الذي أضلّ بني إسرائيل في فترة غياب موسى)، وفرعون لأنهما كانا سخيين رغم كفرهما! ثم يبدأ بذكر قصص في الجود عن أجواد العرب المعروفين تاريخياً تتخللها هنا وهناك أقوالٌ في تعظيم فضيلة السخاء عن بعض السادة والفقهاء من مثل الحسن والحسين ابني الإمام علي، والحسن البصري، وحذيفة بن اليمان، وعبدالله بن جعفر. أما الأجوادُ الذين ذكر وقائعهم المشهورة في الجود فهم: يزيد بن المهلّب، وقد ذكر

(1) عيون الأخبار 228/2.

عن جوده غير قصة، وعبدالله بن عامر بن كُريز، وعُمر بن عُبيدالله بن معمر، وخالد القسري، وأبان بن الوليد البَجَلي، ويزيد بن عمر بن هبيرة، ولبيد بن ربيعة، والوليد بن عُقبة، والحكم بن المطلب، والمأمون، ومحمود بن نصر بن مرداس الكلابي.

V

صِلةُ «الجوهر النفيس» بالجنس الأدبي المعروف «بمرايا الأمراء» ضعيفة[1]. فهناك وَجْهُ شبهٍ وحيدٍ بارز هو تقسيم الرسالة إلى أبواب أو فصول يشبه بعضها من حيث الشكل ما هو معروفٌ عن فنّ مرايا الأمراء أو نصائح الملوك. فباب السياسة وباب المشورة مثلاً معروفان في الكتب التي تستمدُّ دوافعها ومادتها من الجنس الأدبي المذكور. لكنّ وجه الشبه هذا أيضاً لا ينبغي أخذُهُ على إطلاقه؛ ذلك أننا إذا تجاوزنا الشكل إلى المضمون يتبين لنا أن العنصر الكلاسيكي المتمثِّل في أقوال الفرس واليونان والروم والهند ضعيفٌ. ثم إن هدف ابن الحدَّاد مختلف عن أهداف كُتّاب نصائح الملوك. أولئك يريدون تعليم المتسلّط آيين السلطان، والسياسات التي تُنْشئُ تقاليد للسلطة والحكم، وتُسهِّل على الرئيس تصريف مقاليد الأمور، والاحتفاظ بالسلطة في يده أطول مدةٍ ممكنة. أما ابن الحدَّاد فلا يرمي إلى شيء من ذلك. إنه بعد تأمُّلٍ من جانبه لما

---

(1) انظر عن الجنس الأدبي المعروف بمرايا الأمراء (Fürstenspiegel) (نصائح الملوك) أو مرايا الأُمراء أو الآداب السلطانية:

A.K.S.Lambton: Islamic Mirrors for Princes; in: Theory and Practice in Medieval Persian Government (London 1980) VI, 419 - 442

ومقدمتي على «الإشارة إلى أدب الإمارة» للمرادي ص 17 – 21.

آلت إليه أمور السلطان في عصره؛ يُحاولُ التذكير بقيم ومبادئ للتصرف يمكن تسميتها «قيم المروءة». ومع أنه لا ينفي أن يكون اتّباعُ هذه القيم مُساعداً على بقاء السلطة؛ لا يعتبر ذلك همّه الأول. إنما يهمُّه أن تقوم مقارنة معينة بين «سياسات المروءة» و«سياسات البغي»؛ وهو يفعل كلّ ما بوسعه لتأتي المقارنة لصالح سياسات المروءة. وهذا هدفٌ متواضعٌ لكنه واقعيٌّ بالنظر لما شاهده من أحوال السلطة في عصره. وهناك أخيراً فرقٌ ثالثٌ بين صنيع ابن الحدَّاد، والصنيع المتعارف عليه من جانب كُتَّاب مرايا الأمراء (=نصائح الملوك). إنَّ كُتّاب نصائح الملوك مُنحازون منذ البداية للسلطة والسلطان. إنهم مقتنعون بضرورة السلطة، وخيريتها، وضرورة السلطة التي يكتبون في ظلّها واستمراريتها وشرعيتها. كلُّ ما يهدفون إليه انطلاقاً من هذا الأساس المسلَّم به إمداد المتسلّط بحجج نظرية لأساس سلطته، ولسياساته العملية[1]. أما ابن الحدَّاد فيتجاهل موضوع شرعية الأساس السلطوي تماماً، وتنمُّ لهجتهُ عن عدم تسليم بوجود سلطة «شرعية معاصرة» دون أن يعني هذا دعوةً من جانبه لًلثورة بل لتمكين الرعية من العيش توسُّلاً بمروءة الحاكم ما دام استنهاض دينه غير مُجْد، وتوسُّل حرصه على الشرعية في نظر رعاياه غير معتبر. وسنعود إلى هذا فيما بعد.

أما مصادر ابن الحدَّاد فهي كُتُب السَّمر العربية المعروفة؛

(1) انظر عن أخلاقيات «مرايا الأمراء» مقدمتي على «الإشارة إلى أدب الإمارة» ص 27 – 31.

وخصوصاً عيون الأخبار لابن قتيبة (-276هـ) وكتابا الفاضل والكامل للمبرد (286هـ)، والعقد الفريد لابن عبد ربه (-322هـ)، ونثر الدر للآبي (-421هـ)، والقلائد للرخجي (-حوالي 475هـ)، والتذكرة لابن حمدون (-562هـ). وتبدو استفادته من الثعالبي (-429هـ) ضئيلة رغم أنّ مؤلَّفاته في السمر والسياسة تتضمن مادةً «ثرَّةً» في هذا المجال. وربما عاد ذلك إلى اعتماد الثعالبي الأقوال الموجزة؛ بينما كان ابن الحدَّاد يؤثر الحوار والقصص فيما هو بسبيله. بيد أن أهم مصادر ابن الحدَّاد كما يبدو مؤلَّفات الأمير أسامة بن منقذ (-584هـ) وعلى الخصوص كتابه: لباب الآداب[1]. والأمير أسامة جزريٌّ من أسرة كانت بأطراف حلب «بالقرب من قلعة شيزر، عند جسر بني مُنقذ المنسوب إليهم. وكانوا يترددون إلى حماة وحلب وتلك النواحي، ولهم بها الآدُر النفيسة، والأملاك الثمينة، وذلك كله قبل أن ملكوا قلعة شيزر... »[2]. وحِصنُ شيزر الذي ملكوه قلعةٌ قريبةٌ من حماه[3]. وقد اتضحت لي استفادةُ ابن الحدَّاد من «كتاب الآداب» بخاصة من عدد الأقوال والقصص المشتركة بينهما. ثم راجعتُ خطة كتاب الأمير فوجدت شبهاً واضحاً بينها وبين خطة ابن الحدَّاد لكتابه. بيد أن كتاب الأمير أبسط وأوسع لأنه يتناول «سياسة الدنيا». والأبواب

(1) نشرة الشيخ أحمد شاكر. القاهرة 1935. وله كتاب آخر أدخل في باب السياسة اسمه «نصيحة الرعاة»؛ انظر مقدمة الشيخ شاكر ص (ل).

(2) وفيات الأعيان 270/5.

(3) وفيات الأعيان 199/1.

المشتركة بينهما هي: السياسة، والجود، ومكارم الأخلاق، وحسن الخُلُق[1]. وأسامةُ لم يعقد فصولاً للحلم والعفو؛ لكنه جمع الكلام حول المروءة والسؤدد والحلم والعفو تحت باب الآداب التي ذكر منها: كتمان السر، وأداء الأمانة، والتواضع، وحسن الجوار، والصمت، وحفظ اللسان، والقناعة، والحياء، والصبر، والنهي عن الرياء، والإصلاح بين الناس، والتعفف، والصبر على الأذى ومداراة الناس. وتَرِدُ تحت هذه العناوين آثار وأقوال وأقاصيص ورد كثيرٌ منها عند ابن الحدَّاد. ثم إنّ مسلك الرجلين واحد ضمن الفصول: إذ يبدآن بالآيات والأحاديث ثم أقوال الحكماء، فأحوال السادة والخلفاء والفقهاء وقصصهم. على أنّ الأمير أسامة أكثر دقةً في التنظيم وأكثر استيفاءً للموضوعات التي يعقدُ لها فصولاً وأبواباً.

ويقتصد ابن الحدَّاد في إيراد مأثوراتٍ عن قُدامى الحكماء، وعن الفلاسفة. ويبدو لي أن ذلك لا يعود لورعه أو لإباء العصر لذلك بل لطبيعة الموضوع. فنحن نعلم أن أديباً جزرياً وضع رسالة في «نوادر الحكماء» حوالي عام 650هـ[2]، وأهداها للملك الناصر يوسف بن الملك العزيز محمد حفيد السلطان صلاح الدين؛ سلطان حلب ودمشق وغيرها الذي قتله التتار عام 658هـ[3]، دون أن ينكر أحدٌ ذلك

(1) كتاب الآداب (الفهرست) ص 470.

(2) «فِقَر الحكماء ونوادر القدماء والعلماء» في: رسائل فلسفية (نشرة عبدالرحمن بدوي، ط2، بيروت، 1980)، ص 204 - 301.

(3) انظر عنه: ذيل مرآة الزمان 134/2، والعبر 256/5، وشفاء القلوب في مناقب بني أيوب ص 408 - 421، وترويح القلوب للزبيدي ص92.

عليه. والذي أراه أن خطة ابن الحدَّاد التي شدّدت على الدعوة لنهج في السياسة قائم على قيم المروءة العربية جعلت من غير المستساغ اللجوء إلى أقوال لأنوشروان، والإسكندر وأرسطو حيث ينبغي أن يأتي ذكر العمرين وأجواد العرب وسادتهم. يدلُّ على هذا أن ابن الحدَّاد عاد إلى الكلاسيكيات المنحولة في مطلع كتابه والبابين الأولين منه الخاصَّين بالعدل والسياسة لأنه رأى ذلك مُلائماً.

ويؤثِر ابن الحدَّاد القصة على المأثور الموجز؛ لكن لا يبدو أنه يتعمد اختيار شخصيات معيَّنة بل يستعملُ العناصر الأكثر إيحاءً على ما يظهر. ويبرزُ آل البيت على الخصوص في مجال القول والقصة، من مثل الإمام علي، والإمامين الحسن والحسين، وزين العابدين، وجعفر الصادق، وعلي الرضا. فقد يكون المؤلِّف شيعياً، لكن هذا غير مرجَّح لأنه يُشيد بالصحابة الآخرين، ولا يبدو ساخطاً على زياد أو الحجَّاج أو رجالات بني أمية أو بني العباس. والمعروف أن بدر الدين لؤلؤ كان متشيعاً فربما جامله وراعاه بذلك[1]. على أن الأمر قد لا يتعدى الاعتماد على مصدرٍ ذي صبغةٍ شيعية من مثل «نثر الدُرّ» على سبيل المثال. وأحدثُ استشهاداته؛ ذلك الاستشهاد بكرم محمود بن نصر المرداسي (-468هـ). ولا نعلم على التحقيق لماذا أخّر باب السخاء إلى آخر الكتاب، إذ المألوف (أن يأتي قبل باب كباب المشورة. لكن ربما عاد ذلك إلى أنه أراد أن يبدأ

(1) انظر: الموصل في عهد بدر الدين لؤلؤ لسوادي الرويشدي ص 37 - 40.

كتابهُ بباب العدل، وينهيه بباب السخاء ليشير بذلك إلى مقصده من الكتاب كله؛ وهو الدعوةُ إلى سياسة مروءةٍ في مُعاملة الرعية؛ وسياسةٌ كهذه ركناها المألوفان: العدل والتفضُّلُ أو السخاء.

VI

يرى ابن الحدَّاد أنّ «السياسة سياستان: سياسة الدين وسياسة الدنيا؛ فسياسةُ الدين ما أدّى إلى قضاء الفرض؛ وسياسة الدنيا ما أدّى إلى عمارة الأرض؛ وكلاهما يرجعان إلى العدل الذي به سلامةُ السلطان وعمارة البلدان - لأن مَنْ ترك الفرض ظلم نفسه، ومن خَرَّب الأرض ظلم غيره» . وهذه العبارة بتمامها نجدها عند الماوردي في «أدب الدنيا والدين» والرخَجي في «كتاب القلائد» (من القرن الخامس الهجري)، وأسامة بن منقذ في «كتاب الآداب» (من القرن السادس)؛ لكنها تبدأ عندهم هكذا: «الأدب أدبان؛ أدب سياسة، وأدب شريعة. فأدب الشريعة ما أدى الفرض. وأدب السياسة ما عمَّ الأرض... إلخ». وبسبب من خَطَر هذا التصوّر حاولنا تتبُّع أصوله قبل القرن الخامس الهجري. لقد رأى فقهاء السياسة في الإسلام في قرونه الأولى أن الدين (الشريعة) هو نهجٌ لسياسة الدنيا أو السلوك فيها والتعامل مع صروفها وتقلباتها. إن الشريعة هي المقياس والمرجع في أمور العبادة، وأمور السلوك الدنيوي. أما حسب هذا التصور عند ابن الحدّاد وابن منقذ والرخَجي فإن هناك سياستين مختلفتين؛ إحداهما شرعية

للدين، والأخرى حياتية أو دنيوية للدنيا أو للسلوك الحياتي. صحيح أن ماهية السياستين أو جوهرهما هو العدل «ميزان الله في الأرض»، لكن العدل هنا هو الوسط الأرسطي للفضيلة بين رذيلتين[1]، وليس العدل الذي هو الاستواء والاستقامة حسبما يرى الفقيه المسلم. العدلُ هنا هو الاعتدال أو عدم التطرُّف. وقد أوضح ذلك تماماً في تلك العبارة التي نسبها إلى أرسطو في معنى العدل واستدركها في الحاشية نقلاً عن الرخجي أيضاً فيما يبدو[2]. إنه وسط حسابي وليس قيمة أو خُلقاً أو سلوكاً تلقائياً مستنداً للشريعة. إنَّ ابن الحدَّاد لا يناقش ماهية السلطة في عصره أو بنيتها صراحةً لكنه بهذا التحديد للسياسة في مطلع كُتيّبه يتخذ موقفاً واضحاً تماماً من السلطة المعاصرة له. إن الدولة في الحقبة التي عاشها هي دولة سياسة دنيوية، وليست دولةً شرعية؛ ولذلك فإنه لن يُحاكمها على أساس من العودة للشريعة باعتبارها الأساس والمرجع؛ بل سيُحاول أن يبقى في نطاق العدل الدنيوي أو الاعتدال والمروءة. ويذكّرنا هذا التصور للسياسة الدنيوية من جانب الدولة الدنيوية بتصوُّر ابن المقفع (-137هـ أو 139هـ) في «الأدب الكبير»[3] لأنواع

(1) قارن بكتاب الأخلاق إلى نيقوماخوس لأرسطو (نشرة ع. بدوي/ الترجمة العربية القديمة، بيروت 1979) ص 189 وما بعدها. وقارن بمقدمتي على «تسهيل النظر وتعجيل الظفر» للماوردي في هذه السلسلة من نصوص الفكر السياسي الإسلامي.

(2) قارن بما سبق. وانظر الملاحظة رقم 1، ص 22.

(3) الأدب الكبير (رسائل البلغاء 1946) ص 49.

السلطان أو السياسات - حسب تعبير أرسطو -: «الملوك ثلاثة؛ ملك دين، وملك حزم، وملك هوى...». ويبدو أنه كان يقصد بملك الدين دولة الخلافة الشرعية. وبملك الحزم دولة السياسة العقلية من مثل دول اليونان والفرس. أما ملك الهوى فهو حكم الطغيان أو القوة المجردة. ونشهد تطويراً لهذا التصور عند الفقيه المغربي المرادي (-479هـ) في كتابه[1]: «الإشارة إلى أدب الإمارة» إذ يقول: «السلاطين ثلاثة: سلطانُ عَدْلٍ وأمانة، وسلطان جَوْرٍ وسياسة، وسلطان تخليطٍ وإضاعة...». أما التنظير الكامل لأنواع السلطة أو السلطان وأنواع الحكومات فنجده للمرة الأولى في الفكر السياسي الإسلامي عند الماوردي في «تسهيل النظر وتعجيل الظفر» حيث يعقد فصلاً لتأسيس المُلْك يقول فيه[2]: «إن هناك تأسيس دين، وتأسيس قوة، وتأسيس مال وثروة». وواضحٌ أن هناك فرقاً بين الحديث عن المُلك والسلطان والحديث عن الدولة أو الحكومة. وابن المقفع والماوردي والمرادي يتحدثون عن مسألة المُلْك أو السلطة أو السلطان لا عن الدولة والحكومة. لكن إذا قَبِلنا ذلك من رجل كابنِ المقفَّع كان ممتلئاً بالنموذج الفارسي؛ فإن ذلك يُعتبر جديداً وجريئاً من جانب فقيهٍ كالماوردي أو المرادي. وقد لا يكون النموذج

---

(1) الإشارة إلى أدب الإمارة ص 145 - 147.

(2) تسهيل النظر وتعجيل الظفر [ق 31 أ - 31 ب].

الكلاسيكي هو السبب في رؤية الماوردي الجديدة بل ما تطور إليه الواقع السياسي في العالم الإسلامي المعاصر له. وعلينا هنا أن نُلاحظ أن الدولة الدينية بقيت عند الثلاثة هي الدولة الفُضْلى أو النموذج الأفضل. وجاءت دولة الحزم أو السياسة ثانيةً؛ وهي عند الماوردي الدولة العصبية. وجرت إدانةُ دولة الطغمة أو الطغيان من جانبهم جميعاً. وهذه النظرة التي بدت واقعية ومُساوقة لتطورات أشكال السلطة في العالم الإسلامي ظلت تبسيطية حتى أوضح ابن خلدون (-808هـ) علاقة النموذج العصبي بالنموذج الديني أو الشرعي[1].

وليس من شكٍّ في أن ابن الحدَّاد كان يعرفُ بحوث السابقين عليه وتأمُّلاتهم في موضوع السلطان أو السلطة. وقد شكَّلت هذه المعرفة الأفق الذي أضاء له الأمر. لكنه هنا لا يتعرض لموضوع السلطة بل للدولة أو الحكومة في الحِقْبة التي عاشها؛ وهو لا يرى في المعاصر له حكومةً شرعية بل حكومة قوة - ولذلك فإنه يقولُ بسياسة دنيوية لدولة القوة هذه؛ ويحاول أن يحاكم المعاصر له على أساس من مبادئ السياسة الدنيوية هذه. لكن كما احتاج الأمر إلى أخذٍ وردٍّ طويلين حتى جرى الاعتراف بسلطةٍ دينية وأخرى سلطة دنيا وحزم؛ فإن القول بسياسة دنيوية أو سياسة مصلحة أثار هو الآخر نقاشات واسعة قبل ابن الحدَّاد وبعده. والحق أن

(1) مقدمة ابن خلدون (نشرة علي عبدالواحد وافي) 3/456 - 458.

الاعتراف بأنواع متعددة من الدول هو أكثر منطقية من الاعتراف بأنواع مختلفة من السياسات. فقد عرف المسلمون دولاً غير دينية في التاريخ القديم والمعاصر لهم. كما قامت في الإسلام منذ القرن الثالث الهجري دول على غير أساسٍ ديني واضح من مثل سلطة الطاهريين بخراسان، وبني زياد باليمن، فالبويهيين؛ وغيرهم كثير. ولم يكن بوسع الفقيه السياسي الذي راقب نشوء هذه الدول في قلب نظام الخلافة الدينية الشرعية أو خارجها إلا أن يعترف بإمكان قيام دول على غير أساس ديني أيّاً كان رأيه فيها، ومهما كانت حماسته للخلافة كبيرة. وكانت الخلافة الإسلامية هي الشكل الذي أجمع عليه المسلمون لدولتهم الشرعية. وهي كانت دينية إسلامية وشرعية لثلاثة أسباب: **لقيامها باسم الإسلام**، (خلافة عن النبوة)، **ولحكمها بالشرع، ولإجماع المسلمين عليها**. لكن الخلافة ليست الشكل الممكن الوحيد للسلطة الشرعية الإسلامية. إذ يمكن أن يجمع المسلمون أو يتفقوا على أن الشكل الخليفي لم يعد صالحاً فيؤثرون الشكل السلطاني مثلاً وتبقى الدولة شرعية لقيامها باسم الإسلام، وحكمها بالشرع، واتفاق المسلمين عليها. إن الشكل الخليفي لم يكن مهماً ولا وحيداً عند جماعة من الفقهاء منهم إمام الحرمين الجويني (-478هـ) [1]، إذ المهمُّ هو الحكم بالشريعة أو نفاذ أحكامها في المجتمع الإسلامي، وإطباق المسلمين على الرضا

(1) ناقش إمام الحرمين في «غياث الأمم» إمكان اختفاء الخلافة، أو تضاؤل فاعليتها؛ ورأى أن **حالة الشرعية** لا تنتهي بانتهاء الشكل الخليفي من أشكال السلطة؛ قارن بكتابه السالف الذكر ص 436 - 504.

بالشكل الجديد أو الإطار الجديد للسلطة. إن الفقهاء الذين كانوا يضعون الشريعة في المركز كانوا يعتبرون أي شكل من أشكال السلطة على أرض الإسلام شرعياً إذا نفَّذ أحكام الله. أما الكثرة الكاثرة من الفقهاء فقد كانت بسبب حرصها على النموذج التاريخي للسلطة الإسلامية، والتجربة التاريخية للأمة الإسلامية، والإجماع التاريخي للمسلمين. تتشبَّث بالخلافة باعتبارها الشكل الشرعي الوحيد الممكن للسلطة على أرض الإسلام خشية أن تتفرَّق بالأمَّة السُّبُل إذا بدأ النقاش حول شكل السلطة؛ فيطمع كل متنفِّذ، ويثب كلّ متربِّص.

هكذا لم يكن الجويني المجدد (-478هـ) وابن تيمية المجتهد (-728هـ) [1] على ما بينهما من اختلافات في كثير من دقائق الأصول يريان غير سياسة واحدة هي الشرع أو السياسة الشرعية. إذ إنه رغم قيام سلاطين وسلطات بغي كثيرة على أرض الإسلام إلا أنها جميعاً كانت تسوس الناس بأحكام الشريعة رغم الشوائب الكثيرة. وعلى الفقيه أن يناضل لتطبيق الشريعة تطبيقاً تاماً، وأن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر في المواطن التي يرى فيها أن الشريعة غير مُراعاة تماماً.

(1) يدرس ابن تيمية في كتابه «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية» المؤسسة الإدارية الضرورية لإجراء العدل بعد أن يحدِّد في مقدمة الكتاب غرض السلطة بأنه: العدل في الرعية. ولا يذكر شكلاً للسلطة تنحصر به الشرعية بل يرى ضرورة السلطة المجرية للعدالة فقط من خلال المؤسسة الإدارية التاريخية التي أقامتها الأمة.

أما أولئك الذين كانوا يتمسكون بالشكل التاريخي للسلطة الإسلامية؛ فإنهم كانوا يعتبرون كل سياسةٍ في غير ظلّ الخلافة الواحدة والقوية سياسةً غير شرعية؛ حتى لو كانت الأحكام الفقهية التفصيلية مراعاةً فيها. ذلك أن العبرة بالمسألة كلها التي تبدأ من إجماع المسلمين على تولية خليفة، وتنتهي بقضية الوحدات الثلاث: وحدة الدار (دار الإسلام)، ووحدة الأمة، ووحدة الإمام. هكذا أدى بهم الأمر للحديث عن سياستين: دينية شرعية، ودنيوية مصلحية - تبعاً للقائم على التنفيذ؛ هل هو خليفةُ المسلمين الشرعي أو أحد المتسلِّطين. والذي يبدو لي أنَّ ابن الحدَّاد كان من رجال هذه النظرة. فلم تكن هناك سلطة للخلافة الشرعية بالموصل ولا في أي مكان في عصره، ثم إن أحكام الشريعة التفصيلية نفسها لم تكن مراعاة. ومن هنا فإن الدعوة لسياسة الدنيا؛ سياسة المصلحة كانت دعوةً متقدِّمةً إذا ما ووجهت بالواقع المتردِّي. أما سياسة الشرع فقد كانت مطلباً بعيد المنال، لارتباطه بالخلافة الشرعية من ناحية، ولعداء المتسلطين له من ناحية أُخرى.

وسياسة الدنيا أو سياسة المصلحة ترمي إلى **عمارة الأرض**. وقد جرت نقاشاتٌ حول إمكان هذه العمارة بسياسة المصلحة، وحول علاقة هذه السياسة بالشرعِ؛ يقول ابن عقيل الحنبلي (-513هـ) [1]: «السياسةُ ما كان فعلاً يكونُ معه الناس أقرب إلى

(1) ابن قيم الجوزية: الطرق الحكمية ص 15.

الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يَضَعْهُ الرسول، ولا نزل به وحي...»، ذلك «أن الله أرسل رسله، وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط - وهو العدل - الذي قامت به الأرضُ والسموات؛ فإذا ظهرت أماراتُ العدل وأسفر وجهُهُ بأي طريق كان فثمَّ شرع الله ودينه...»[1]. هذه هي سياسة المصلحة إذن؛ وهي في نظر ابن عقيل سياسةٌ شرعية ما دامت تحقِّق الهدف الرئيسي من الرسالات والكتب: العدل. ونظرةُ ابن الحدَّاد تكاد تلتقي مع هذه النظرة حتى من حيث الألفاظ وإن اختلفتا من حيث المبدأ. وخطرُ هذه الرؤية أو هذا الاجتهاد أنه يخرج بالعدل عن معناه المتعارف عليه في الشريعة إلى وصفٍ غير منضبط هو: المصلحة. وقد كانت هذه المسألة مزلَّة أقدام لدى فقهاء الحنابلة والإمامية. وابن قيم الجوزية (-751هـ) الذي يُدافعُ عن هذا التصوُّر في «الطرق الحكمية» يعود لإنكاره في «إعلام الموقعين» فيقول[2]: «وتقسيم بعضهم طُرق الحكم إلى

(1) الطرق الحكمية ص 16.

(2) إعلام الموقعين عن رب العالمين 375/4. ويرى إمام الحرمين الجويني (-478هـ) أن مسألة «السياسة» مختصة بغير الأحداث التي حددت لها الشريعة حدوداً. والمفهوم أن السياسات هذه (التعزيرات) ينبغي أن تقل عقوباتها عن عقوبات الحدود، لذلك يستنكر القسوة باسم «السياسة الشرعية»؛ فيقول في «غياث الأمم» (ص 222): «والويل كل الويل لمن يقترف الكبائر، ويراها بمقتضى الاستصواب الذي عنَّ له من دين المصطفى... وما أقرب هذا المسلك من عقد من يتخذ سَنَنَ الأكاسرة والملوك المنقرضين عُمدَة الدين...». ويشارك ابن الجوزي (-598هـ) إمام الحرمين في فهمه للسياسة. بيد أنه كان واضحاً تأثره بابن عقيل (-513هـ) في ذلك. قال ابن الجوزي: «...وربما فعل بعض الولاة ما لا يجوزُ في الشرع وسمَّى ذلك سياسة. وهذا عين الخطأ لأن الشريعة هي السياسة الكافية. فمن أضاف إليها ما نصت عنه فقد تعاطى على الشريعة وأظهر أنها ناقصة تحتاج إلى تمام. ولقد حدثت عن أبي الوفاء ابن عقيل أنه أنكر على شحنة كان ببغداد يقال له سعد الدولة؛ وكان إذا أخذ اللصوص طبخهم في القدور! فقال له: هذا تعاط على الشريعة معناه أنها لم تأت بما يكفي من الردع فاحتاجت إلى تمام رأيك!! » (المصباح المضيء 298/1).

شريعة وسياسة كتقسيم غيرهم الدين إلى شريعة وحقيقة. وكتقسيم آخرين الدين إلى عقلٍ ونقل. وكل ذلك تقسيمٌ باطل. بل السياسةُ والحقيقةُ والطريقةُ كلٌّ ذلك ينقسم إلى قسمين: صحيح وفاسد. فالصحيح قسمٌ من أقسام الشريعة.. والباطل ضدها ومُنافيها...» .

ولكن هذا النقد يضيف إلى المشكلة الأساسية مشكلة أخرى تتصل بمفهوم الشريعة التي جعلها هذا الرجوع المبهم إليها غائمة الحدود والمضامين. وبسبب من هذا الغموض المحيط بمفهومي السياسة والشريعة دعا السخاوي (-902هـ) للالتزام بأحكام الشريعة بحذافيرها دونما اعتبار لفذلكة القائلين بشرعية الدولة السلطانية، ولتشبُّث القائلين بنموذج الخلافة؛ فقال[1]: «ومن أعظم خطأ السلاطين والأمراء نظرهم في سياسات متقدميهم وعملهم بمقتضاها من غير نظر فيما ورد به الشرع، ثم تسمية أفعالهم الخارجة عن الشرع سياسة. فإن الشرع هو السياسة لا عمل السلطان بهواه ورأيه. ووجهُ خطئهم في هذا أن مضمون قولهم يقتضي أن الشرع لم يرد بما يكفي في السياسة فاحتجنا إلى تتمته فيما رأيناه. فهم يقتلون مَنْ لا يجوز قتلُهُ، ويفعلون ما لا يحلُّ فِعلُهُ، ويسمُّون ذلك سياسة. وهذا تعاطٍ على الشريعة يشبه المراغمة...».

ومن الواضح أن ابن الحدَّاد عندما يتحدث عن سياسة دنيوية متوازنة (عادلة)، قائمة على المصلحة؛ لا يقصد أن يُحلَّ

(1) الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ ص 90.

للسلاطين أن يقتلوا من لا يجوز قتلُه، ولا أن يفعلوا ما لا يحلُّ فِعلُه. كل ما في الأمر أنه كان يعرف ويرى أن السلطة المعاصرة له بالموصل وغيرها ليست سلطةً شرعية بل سلطة قوةٍ وتغلُّب. وسلطة كهذه لا يمكن أن ننتظر منها تطبيق الشريعة؛ إذ إن ذلك يتنافى وطبيعتها بل إنه يُلْغيها. لذلك فقد وجد في سياسة المصلحة (السياسة الدنيوية) مندوحةً مع دعوةٍ حارَّةٍ لتجاوز ذلك أو بلوغ آفاقه القصوى بجعل المروءة العربية غايةً ومثالاً. ومفهوم المصلحة أو سياسة الدنيا أوضحه ابن الحدَّاد عندما سوَّاه بالعدل (الاعتدال) من ناحية، وباستمرار السلطان من ناحية ثانية؛ «فمن عدل في سلطانه استغنى عن أعوانه»، والظلم «مَسْلَبَةُ النِّعَم، ومجْلَبَةُ النِّقَم... ومن سلّ سيف العدوان سُلبَ عن السلطان»، ولأنه «ما من ملك... يعدل في رعيته **إلا شدَّ الله مُلكَهُ...**». إنَّ مُراعاة مصلحة الرعية - وأمْرُ ذلك سهل كما يرى ابن الحدَّاد - كفيلٌ بإبقاء السلطة بل تأبيدها، كما دعا هو في مطلع رسالته لبدر الدين لؤلؤ. هكذا يتحقق الأمران: رضا الرعية، وبقاء الملك. على أنه إذا كانت حدود رضا الرعية لم تتضح تماماً من الباب الخاص بالعدل؛ فإن ابن الحدَّاد يعودُ فيحدِّد بدقة معنى «سياسة المصلحة» بالنسبة له في باب السياسة. إن **صلاح المُلْك** في: «الرفق بالرعية، وأخذ الحقّ منهم وأداؤه إليهم عند أدائه، وسدّ الفروج، وأمْن السُّبُل، وإنصاف المظلوم من الظالم، وأن لا يحرِّض القويُّ على الضعيف»... ورغم أن لهجةَ ابن الحدَّاد ليست في صراحة لهجة

كُتّاب (مرايا الأمراء) = نصائح الملوك من حيث رَبْطُ بقاء الملك ومصلحته بالرضا النسبي للرعية؛ بيد أنّ هذا هو ما يهدف إليه. ولكنْ يبدو أنّ ثقافته الفقهية كانت هي التي تحول دون اعتماد مبدأ «مصلحة الملك» مسوّغاً لكل شيء. فقد أصرّ في كلّ باب على إيراد آثار نبوية أو آيات قرآنية (على قلة)؛ تذكر ما للسلطان العادل من أجر عظيم وثوابٍ جزيل عند الله. إن الفقيه المسلم لا يستطيع تجاوُزَ المسألة الشرعية الأخروية تماماً على العكس من كُتّاب «مرايا الأمراء» الذين يتظاهرون بأن لا هدفَ لهم غير بقاء السلطان. وبذلك تصبحُ كلُّ المسائل (حتى المبدئي والخيّر منها) تابعة لهذا الهدف أو متعلقةً به. أمّا، ابن الحدَّاد فإن «السلطان» ليس همّه الأول. إنما همُّهُ إقامة نمط حياة محتمل بالنسبة للرعية التي كانت المتضرر الأكبر من اضطرابات العصر، وتصارع السلطات الإقليمية المتنازعة. وهو مستعدٌّ إذا أمكن تحقيقُ شيء من ذلك لتأييد صاحب الموصل، وامتداحه، والدعوة لسلطانه بالتأبيد. ولقد كانت خطواته في بابي الكتاب الأولين (العدل والسياسة) حذرةً ومضبوطة رغم الحماسة الظاهرة لبدر الدين لؤلؤ. لقد وضع العدل نصب عينيه هدفاً للتخفيف عن الرعية، ثم خشي أن يكون في مطلبه هذا تطرُّف فجعل العدل اعتدالاً ومصلحة. ثم درس مسألة تحقيق المصلحة والتوازن في باب السياسة فعاد لتخفيف مطالبه، وجعلها مقبولةً تماماً إذ قال إنه يكفي لجعل الأمور محتملةً بالنسبة للرعية الحفاظ على التقليدي والمألوف. وهذا ما فعله معاوية وزياد

والحجّاج بعد حِقَب الاضطراب في الدولة الإسلامية الأولى. لقد أعادوا الأمور لنصابها عن طريق جَعْل العادة والمألوف والعُرْف الاجتماعي المقياس لصحة السياسة والتصرف أو خطئهما. ومن الطبيعي بعد هذا كله أن يؤدي استقرار الرعية إلى استقرار الراعي، واستمرار دولته. فضلاً على الأجر العظيم الذي ينتظر سلطاناً عادلاً مثله من الله عز وجل.

بيد أن هذا الحذر، وهذا التوازن ما يلبث أن يتضاءل حتى يختفي تماماً عبر الأبواب الثمانية الباقية من العمل، منذ الباب الثالث وحتى الباب العاشر. إن سياسة المصلحة والتوازن الكفيلة بتحقيق مصلحة كلّ من الرعية والراعي تتسارع خطواتها بحيث تفتقد الضبط والتوازن في الأبواب الباقية باستثناء الباب الخاص بالاستشارة. ويحاول ابن الحدَّاد أن يخفي هذه الحركية الشديدة التي تنبض بالتوتر والاحتجاج عن طريق التذكير هنا وهناك بمسألتي السياسة الدنيوية، وإمكان تحقيق مصلحة الرعية والراعي في الوقت نفسه. لكن الذي يحلُّ محلّ ذلك كله في الحقيقة هو ما يمكن تسميته بسياسة المروءة ومعروفٌ أنَّ المروءَة قيمةٌ عربيةٌ كبرى قديمة، بل إن بعضهم حاول عن طريقها تلخيص العُرْف العربي قبل الإسلام[1]. ويبدو أنها متفرِّعةٌ - كمفرد - على جِذْر

(1) أول من نبه لذلك المستشرق Ignaz Goldziher في كتابه: دراسات محمدية 1/1 - 39. لكنه ذهب إلى تناقض مفهومي المروءة العربية، والدين الإسلامي، فرد عليه M.Bravman في:
The Spiritual Background of Early Islam 1 - 7 (1972).

مَرَأ والمَرْء؛ والمَرْءُ هو السيّدُ والمَلِك[1]. أي أن المروءة – كمفهوم – تعني أخلاق السادة والأشراف؛ تماماً مثلما عَنَت الفُتوَّةُ فيما بعد أخلاق الفتيان. وهذان المفهومان لأنهما يضمّان عُرْفاً اجتماعياً عاماً فيه الثوابتُ والمتغيّرات يظلُّ صعبَ الالتقاط والتحديد؛ وقد قدَّم له كُتَّاب السمر والأخبار عبر العصور تحديدات مختلفة مأثورة؛ كما أن ابن الحدَّاد أدلى بدلوه في هذا المجال في الأبواب السبعة الأخيرة من كتابه؛ وبخاصةٍ في الباب الذي عقده لسياسة المروءة بالذات.

1 - ففي الكامل للمبرد (-286هـ)؛ يروى عن ابن عمر أنه كان يقول[2]: إنا معشر قريش كنّا نعدُّ الجُودَ والحِلْمَ: السؤدَد؛ ونعُدُّ العفاف وإصلاح المال: المروءة... وقيل لعبدالملك بن مروان: ما المروءة؟ فقال: مُوالاة الأكفاء، ومُداجاة الأعداء. وقيل لمعاوية: ما المروءة؟ فقال: احتمال الجريرة، وإصلاح العشيرة؛ فقيل له: وما النُّبْل؟ فقال: الحلم عند الغضب، والعفو عند المقدرة».

2 - وفي الموشَّى للوشَّاء (325هـ): «... روى الهلالي قال[3]، قال رسول الله ﷺ لرجل من ثقيف: «ما المروءة فيكم؟ قال:

(1) انظر برافمان، المصدر السابق ص 1. بيد أن الماوردي يرى في تسهيل النظر وتعجيل الظفر [ق6ب] أن المروءة «إما أن تكون مشتقة من المرء والإنسان – فكأنها مأخوذة من الإنسانية. وإما أنها مشتقة من المريء، وهو ما استمرأه الإنسان من الطعام لما فيه صلاح الجسد، فأخذت منه المروة لما فيها من صلاح النفس».

(2) الكامل في اللغة والأدب/ 45. وفي الفاضل للمبرد ص 88 (عن معاوية): «المروءة: الحلم عند الغضب، والعفو عند المقدرة».

(3) الموشّى، ص 39.

الصلاحُ في الدين، وإصلاح المعيشة، وسخاء النفس، وصلة الرحِم. فقال النبي ﷺ: كذلك هي فينا». وقال عمر بن الخطاب: «المروءة الظاهرة الثيابُ الطاهرة»- يعني النقية من الذنوب. وقيل للأحنف: ما المروءة؟ قال: إصلاح المعيشة، واحتمال الجريرة. وقال مُعاوية لرجل من عبدالقيس: ما تعدُّون المروَّة فيكم؟ قال: العِفَّة والحِرْفة (الحُرمة؟) وقال عليّ: «مروَّةُ الرجل حيثُ يضعُ نفسه. وقال مسلمةُ بن عبدالملك؛ مُروتان ظاهرتان: الرياسة والفصاحة».

3- وفي تسهيل النظر وتعجيل الظفر للماوردي[1] (-450هـ): «فأما **الكرمُ والمروءةُ** فهما قرينان في الفضل، ومتشاكلان في العقل. والفرقُ بينهما مع التشاكل من وجهين؛ **أحدهما** أنّ الكرم مُراعاة الأحوال أن تكون على أنفعها وأفضلها. والمروءةُ مُراعاةُ الأحوال أن تكون على أحسنها وأجملها. والوجه **الثاني** أنَّ الكرم ما تعدى نفعه إلى غير فاعله. والمروءة قد تقف على فاعلها ولا تتعدى إلى غيره. فإن استعملها في غيره مازجت الكرم ولم تنفرد المروءةُ وصارا بالاجتماع أفضل... وليس واحدٌ من الكرم والمروءة خُلُقاً مُفرداً، ولكنه يشتمل على أخلاق يصيرُ مجموعُها كَرَماً ومروءة...».

هكذا تكون المروءة مجموعةً من الأخلاق والتصرُّفات الشخصية والاجتماعية المتصلة بالناحية الجمالية للفرد. وقد صرّح ابنُ الحدَّاد منذ البداية بأنه لا يطمح لأكثر من سياسة محتملة للدنيا

(1) تسهيل النظر وتعجيل الظفر [ق 6 أ]. وقارن بأدب الدنيا والدين له ص 306 – 307.

تقومُ على مصلحة الحاكم والمحكوم. لكنه - كما أسلفنا - غيّر خطّته أو قادها إلى نهايتها بعد بابي الكتاب الأولين فإذا هو يدعو بحرارةٍ وصِدْقٍ لسياسة المروءة. إنه إذا كان الحاكم غير قادرٍ على أن يكون شَرعياً عن طريق انبثاقه عن الجماعة، وغير قادرٍ على أن يصبح كذلك بإقامة الصلاة والجهاد. وغير قادر على أن يُصبح عادلاً بتطبيق الأحكام الشرعية التفصيلية؛ فلا أقل من أن يحكم الناس بالمصلحة والمروءة. ألا يستطيع أن يُقابل رعيته ببسط الوجه؟ ألا يستطيع - وهو الفاحش الثراء - أن لا يأخذ أموال الرعية غَصْباً؟ ألا يستطيع - وهو الفاحش الثراء - أن يتفضّل بعض التفضُّل على المعدمين والمأزومين والغارمين وذوي الحاجة؛ وهم من رعيته التي يسأله الله عنها؟ ثم ألا يستطيعُ التوقُّف عن قتل الناسِ لسببٍ ولغير سبب، ولجريرةٍ ولغير جريرة؟! إنَّ هذا كلّه ليس خيالاً من الخيال. لقد سارت في نهج العدل جماعةٌ من الحكّام في التاريخ الإسلامي لم يكونوا من الخلفاء الراشدين، ولا من الأمراء الورعين. لكن كانت ما تزال فيهم مسكةٌ من حياء، وعربيةٌ قَعساء، وبعض الأريحية والمروءة. فالحجَّاج السفّاحُ عفا عن كثيرين من ذوي الجرائر. وأبو مُسلم القاسي غض الطَّرْف عن جرائم وأخطاء. ومعاوية تحمَّل الكثير من الأعداء والأصدقاء. والمأمون عشق فضيلة العفو حتى صار مضربَ الأمثال.

يذكُرُ ابن الحدَّاد قولاً للحكماء هو: شرُّ خِصَال الملوك الجُبْنُ عن الأعداء، والقسوةُ على الضعفاء، والبخْلُ عند الإعْطاء.

وكأني به يرى ذلك كله في ملوك وسلاطين وأمراء ذلك الزمان ذوي الألقاب الطنانة والكُنى الرنَّانة الذين وصلوا إلى السلطة عن طريق عسكرٍ مرتزقٍ غريب، وبقوا فيها بالدسائس وسلب أموال الناس وأرواحهم. إنَّ هؤلاء المستأسدين على رعاياهم كانوا جبناء متخاذلين أمام الصليبيين والتتار. وكم من أمير وسلطان منهم خامر الأعداء، وخان الأصدقاء، وخان قبل ذلك كلّه رعيته التي كان يعيش ويبذخ ويدفع لمأجوريه وحُماته بالداخل والخارج من أموالها. وصاحبنا بدر الدين لؤلؤ نفسه سار لخدمة هولاكو قبل أن يصل هولاكو إليه بزمان[1]. وبلغ من تخاذله أمامه (حكمته وسياسته وعقلانيته!) أن أرسل كتائب من جنده للقتال معه ببغداد[2] ضد «أمير المؤمنين، وخليفة المسلمين» الذين ظل هو بدر الدين نفسه يستجديه رسائل وخِلَع الرضا والولاية والمخامرة على خصومه طوال السنوات الأربعين التي ولي فيها الموصل. مع ذلك أو رغم ذلك يصفُهُ ابن الحدَّاد في مطلع الكتاب بالملك المجاهد!! نعم! لقد جاهد! لكن ضد المسلمين من أبناء أمته. والعجيب أنه فعل ذلك وهو في عَشْر التسعين. وقد قاتل ضد المسلمين، ودفع مبالغ طائلة[3]، وزوَّج أحد أبنائه من مغوليّة، كل ذلك ليضمن عرش

(1) قارن بنص الذهبي المنشور من قبل، وذيل مرآة الزمان 1/90 - 91، 104.
(2) ذيل مرآة الزمان 1/88.
(3) في السلوك للمقريزي 1/2/315 أن بدر الدين لؤلؤ كتب للشام عام 642هـ(!) طالباً دفع مبالغ للتتار؛ وقد بدأت عملية جمع الأموال من العامة لإرسالها بواسطته للتتار، اتقاءً لشرهم منذ ذلك الحين!! وانظر عن أساليب التتار في استبقاء الإتاوات من ملوك المسلمين آنذاك: الأعلاق الخطيرة 3/1/237 - 238، 241 - 242.

الموصل لأبنائه من بعده؛ فلم ينفعه ذلك في شيء؛ إذ أدرك أبناؤه بمجرد وفاته أنَّ المغول لا يقبلون بغير التخريب وسفْك الدم؛ فغادروا البلد لمصر حامية المسلمين آنذاك؛ وبقيت الرعيةُ التي تركها آل لؤلؤ، بعد أن عملوا هم ووالدهم كل شيء لتخريب نفوسها وجيوبها وتجاراتها وزراعاتها - بقيت الرعية تقاوم المغول لعشرة شهورٍ قبل أن يستطيع الغزاةُ دخول البلد وذبح الناس[1].

كان بدر الدين لؤلؤ إذن كأكثر حكّام المسلمين آنذاك جباناً على الأعداء. بيد أن ابن الحدَّاد رجا أن يخفِّف من قسوته على الضُّعفاء، لكن سيرة لؤلؤ هذا شاهدة على قسوته الزائدة على كل فئات الرعية. صحيح أن رجال إدارته كانوا أكثر من قاسى من هذه القسوة. لكنه في الواقع لم يوفر أحداً من المصادرة أو الإهانة أو السجن[2]. ومع ذلك فإن ضعفاء الناس كانوا يحتملون الضرائب

(1) في نص الذهبي السالف الإثبات: «فلما مات انخرم النظام، ونازلت التتار الموصل، وعصى أهلها فحوصرت عشرة أشهر ثم أُخذت. ولا حول ولا قوة إلا بالله...». وفي العبر للذهبي 258/5؛ «عام 660هـ: في أوائل رمضان أخذت التتار الموصل بخديعة بعد حصار أشهر، وطمّنوا الناس وضربوا السور، ثم بذلوا السيف تسعة أيام، وأبقوا على صاحبها الصالح إسماعيل بن لؤلؤ أياماً ثم قتلوه، وقتلوا ولده علاء الدين». وقارن بالبداية والنهاية 234/13، وذيل الروضتين 219، والسلوك 467/2/1 - 468، 475.

(2) يقول الذهبي - نقلاً عن قطب الدين اليونيني - في ترجمته السالفة الإثبات لبدر الدين لؤلؤ: «... قتل وشنق وقطع ما لا نهاية له...». ويذكر إحسان عباس عن كوكبوري في مجال استعراضه لسيرته بإربل: «... وقد لاحظ الذين زاروا إربل أن كوكبوري رغم سخائه الكثير وصدقاته الغامرة وأعمال البر التي كان يقوم بها في إربل وغيرها! كان عسوفاً كثير المصادرات، يأخذ الأموال من غير حق له فيها...». (وفيات الأعيان 13/7). ثم يقول عنه (نفس المصدر ص 15): «ولكن مما يلفت النظر أن الذين سلموا من عقابه، ممن عملوا معه، كانوا قليلي العدد، وأن أكثرهم صودروا وعذِّبوا واعتقلوا؛ فمنهم من مات في سجنه، ومنهم مَنْ آثر الرحيل عن تلك المدينة عندما أطلق سراحه...»؛ لقد كان «السخاء» في النيل من حيوات الناس وكراماتهم إذن عاماً أيضاً!!

المتصاعدة، وأساليب الاستيفاء القاسية بسبب الاستقرار النسبي الطويل الذي حققتهُ إمْرةُ بدر الدين. على أن هذا لا ينفي أن بدر الدين كان قاسياً على الضعفاء وغير الضعفاء. وفيما يتصل بمسألة السخاء فإنَّ المصادر تصف بدر الدين بالجود والبذل. لكن الذي كان ينالُ الرعية من جوده نَزْر. ذلك أن جوده كان على الحاشية التي جمعها من هنا وهناك من أجل التباهي والتظاهُر والإعداد لتوسيع سلطته وتكبيرها على حساب جيرانه. هنا كانت الأبَّهةُ مطلوبة، وكان بَذْلُ المال هيِّناً. ثم إن بدر الدين الذي كان يُعطي باليمنى لكاتبٍ أو شاعرٍ أو وزير؛ كان يأخذُ باليسرى عن طريق المصادرة والسجن بحجةٍ أن رجل البلاط هذا أو ذاك خان الأمانة. وهكذا لا يمكن القول أن الركن الثالث من أركان «سياسة» ابن الحدَّاد في المروءة قد تحقق.

ولا يعني هذا أن بدر الدين لؤلؤ كان بدْعاً في حُكّام ذلك العصر. فقد كان معتبراً من أفاضلهم؛ إذ كانت قيمُ الانحطاط والتشرذم والتهالُك عامة.

وتبقى ملاحظتان موجزتان؛ **أولاهما** أن ابن الحدَّاد؛ مهما كانت معرفتنا بشخصه ضئيلة لم يكن فقيهاً من «فقهاء السلطان» المنحطّين في هواه. وتبقى رسالته هذه رغم لهجتها غير المباشرة، والثناء الظاهر على بدر الدين لؤلؤ؛ صرخةَ احتجاج في وجه قيم العصر وحُكّامه.

والملاحظة الثانية: التأكيد الظاهر على رؤية السلف للحياة

ووجوه السلوك فيها، وارتباط ذلك بالعودة للقيم العربية القديمة السابقة على مرحلة التوسُّع الإسلامي الكبير. وقد كان المعتادُ في كتب السَّمَر ومرايا الأمراء أن تُعرض الأقوالُ والسياساتُ اليونانية والفارسية والعربية جنباً إلى جنب. ومع تراجُع «الآيين الفارسي» في الإدارة بظهور السلاجقة بالعراق والشام، وصعود الحركة السلفية - انكمشت الدعوة للتقاليد الفلسفية والسياسية اليونانية والفارسية لصالح تقاليد السلف، والتقاليد العربية التي ارتبطت بها في أذهان الناس. وقد بدأ ذلك قبل ابن الحدَّاد بيد أنه ظهر جلياً في رسالته هذه.

* * *

استندت في نشرتي هذه **للجوهر النفيس في سياسة الرئيس** إلى نسخة بخط المؤلف كتبت عام 649هـ، وهي متقنة رائقة الخط. وتأتي المخطوطة ثانية في مجموع أعيد ترقيمها على أساس منه فبدأت على الورقة 29، وانتهت على الورقة 63.

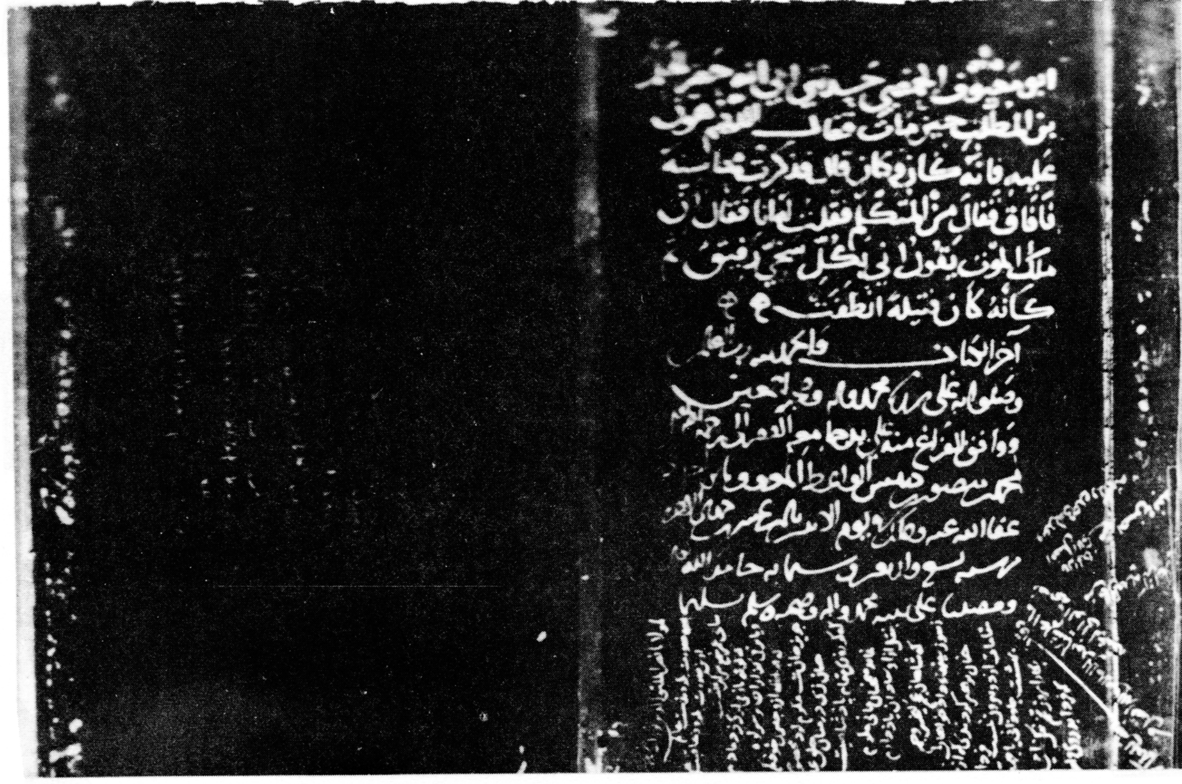
والمصوَّرة عن هذه النسخة الفريدة من معهد المخطوطات بالقاهرة. بيد أن المخطوطة في آيا صوفيا باسطنبول برقم 2824 /1. وقد أتت الإحالات غنيةً ومُفيدة. ولم أوفّر جهداً في جلاء النص بقدر الإمكان.

وبالله التوفيق

بيروت: 18 رمضان 1402 هـ

10 تموز 1982 م

الورقة الأولى من المخطوطة



ابو معيوف الحمصي حدثني ابي انه حضر عمر
بن الخطاب حين مات [illegible]
عليه فانه [illegible] ساعة
فافاق فقال من المتكلم فقلنا انا فقال ان
ملك الموت يقول [illegible]
كانه كان فتيلة انطفت
آخر الكتاب والحمد لله رب العالمين
وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين
[illegible]

الورقة الأخيرة من المخطوطة

الجوهر النفيس

في سياسة الرئيس

تأليف

ابن الحدَّاد

محمد بن منصور بن حبيش

[ق 29 ب] بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مانحُ الملوك رياسةَ البلاد وموَلِّيهم سياسةَ العباد، ومؤيدهم بالنصر على الأضداد؛ من أهل الشِّقاق والعناد، وواعدهم على المعْدَلة حسنَ العاقبة في المعاد؛ إن الله لا يخلف الميعاد[1].

أحمده على ما أنعم وأفاد، وأشكره شُكراً ليس له نفادٌ، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادةً أخلصَ له فيها اللسانُ والفؤاد، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله الناسخ الضلالة بالرشاد، صلى الله عليه وعلى آله الأمجاد وأصحابه الزهَّاد صلاةً لا ينحصر لها تعداد[2].

أما بعد؛ فإنَّ من وَصْف الرياسة العدلَ في السياسة لتعمُرَ البلاد ويأمن العباد، ويصلح الفساد، وتجْري الأمور على وَفْق السداد وتنتعش الرعية وتقوى على أداء الفرائض الشرعية؛ وتلك نعمةٌ من الله أودعها [ق 30 أ] قلوب الوُلاة والملوك لينصفوا بين المالك والمملوك، والغنيّ والصعلوك. والسياسة[3] سياستان: سياسةُ الدين

(1) في سورة آل عمران: 9، وسورة الرعد: 31: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ ﴾.

(2) في حاشية الأصل: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ ﴾، (سورة النساء: 58).

(3) القول بتمامه في أدب الدنيا والدين ص 136، ولباب الآداب ص56، وأحاسن المحاسن ص 145.

وسياسةُ الدنيا. فسياسةُ الدين ما أدّى إلى قضاء الفَرْض، وسياسة الدنيا ما أدى إلى عمارة الأرض. وكلاهما يرجعان إلى العدل الذي به سلامة السلطان وعمارةُ البلدان، لأن مَنْ تركَ الفَرْضَ ظلَمَ نفْسَهُ، ومن خَرَّب الأرض ظلم غيره. قال أفلاطون[1] الحكيم[2]: بالعدل ثباتُ الأشياء وبالجور زوالُها[3]. ولمّا كان العدلُ هو ميزانُ الله في أرضه[4]؛ وبه يُتوصَّل إلى أداء فَرْضه؛ بادرتُ إلى جمع لُمعةٍ فيما ورد من محاسن العَدْل والسياسة لذوي النفاسة وأرباب الرياسة وجعلتُها كتاباً ووسمتُهُ «بالجوهر النفيس في سياسة الرئيس». وكان الذي حداني إلى ذلك ما انتشر في البلاد [ق 30]، واشتهر بين العباد من حُسْن سيرة المولى[5] الأمير الكبير الأسعد الأمجد العالم العادل الكامل الزاهد العابد المجاهد أخصّ الخواص العامل بالإخلاص كهف الفقراء والمساكين مَلِك الأمراء والمقدَّمين

---

(1) أفلاطون (-347ق.م)، الفيلسوف الإغريقي المشهور. وصلت إلى المسلمين عبر الحقبة الهيللينستية مأثورات حكمية كثيرة منسوبة إليه.

(2) القول بنسبته إلى أفلاطون في أحاسن المحاسن للرخجي ص145، ولباب الآداب لأسامة بن منقذ ص 57، وسياسة الملوك [ق 16 أ].

(3) في حاشية الأصل: «قال أرسطاطاليس: الحسن هو العدل لأنه (...) كل حسن. وكذلك الحسن (...) معتدل. والجور القبيح لأنه علة كل قبيح؛ وكذلك (...) كل خارج عن الاعتدال». وربما كان أصل العبارة ما ورد في كتاب «القلائد» (بهامش مخطوطة المنهج المسلوك لعبدالرحمن بن عبدالله (لايدن) [ق2أ]: «الحسن هو الخلق. والحق هو العدل لأنه (أصل) كل حسن. والجوهر القبح. والقبح كل خارج عن الاعتدال».

(4) في أحاسن المحاسن ص 146، ولباب الآداب ص 57، والمصباح المضيء 216/1، نسبة القول إلى بزرجمهر. وهو بغير نسبة في المستطرف 100/1، وفي بهجة المجالس 353/1: الحكم ميزان الله في الأرض. وانظره في مفيد العلوم ص 419، ومختار الحكم ص 190، ومحاضرة الأبرار 424/2.

(5) قارن بما مَرَّ عن بدر الدين لؤلؤ في المقدمة الدراسية.

خالصة أمير المؤمنين سعد الدنيا والدين وليّ الدولة البدرية وصفيّ المملكة الرحيمية خلَّد الله سُلطانها وأعلى في الدارين مكانها وإمكانها. أحسن الله عاقبته وأيَّد ولايته في البلاد، وجميل سيرته ومَعْدَلته بين العِباد، والعمل بالعدل والإفضال، وحُبّ الصَدَقات وفِعْل الخيرات، والتنفيس عن المكروبين، والإحسان إلى جميع المسلمين المقيمين بمقرّه والنازحين، وإغاثة الملهوفين، وتحبيس الوقوف وإعطاء الجزيل وإسْداء الجميل وتتبُّع فعل الخيرات؛ لا يُحصى من جميع الجهات على دوامِ الأوقات [ق 31 أ]. راجياً من عند الله يومِ الفَضْل والميقات ثواباً مُوفّراً ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا ﴾(آل عمران: 30). بلّغه الله الآمالَ في الدنيا والمآل، وأدام دولتهُ وحَفِظ مهجتهُ، وأعزَّ أنصارهُ، وضاعف اقتدارَهُ، وأحسَنَ إليه بإحسانِه إلينا، وأنْعَمَ عليه بإنعامِه علينا بمحمَّدٍ وآله الطاهرين وأصحابه المنتجَبين.

ولما تمَّ هذا الكتاب كالدُرّ والعِقْيان في نُحُور الحِسان حملتُهُ خدمةً مني لمحروس خزانته العامرة ونعمته الغامرة ليزداد من حُسْن سيرته وجميل معدلته، وتلك نعمةٌ أنعَمَها الله عليه ليؤدّي شُكْرَها إليه، ثَبَّت الله قواعد سُلطانه، وأيَّده بتأييد أعوانه، وتولاَّهُ فيما ولاّه بمحمَّدٍ ومَن اصطفاه. وبَنَيْتُ أصولَ هذا الكتاب على عشرة أبواب:

الباب الأول: [ق 31 ب]: في فضل العدل من ذوي الفضل

الباب الثاني: في فضل السياسة من أرباب الرياسة.

الباب الثالث: في فضل الحلم والأناة من الملوك والولاة.
الباب الرابع: في فضل العفو المشوب بالصفو.
الباب الخامس: في اصطناع المعروف إلى المجهول والمعروف.
الباب السادس: في مكارم الأخلاق في مُتَوفّري الخلاّق.
الباب السابع: في السؤدد والمروة من ذوي الفضل والفتوة.
الباب الثامن: في حسن الخُلُق من الخَلْق [ق 32 أ].
الباب التاسع: في فضل المشورة والرأي من ذوي الآراء.
الباب العاشر: في فضل السخاء والجود المفضَّل في الوجود.

والله تعالى المسؤول في بلوغ المأمول. إنه وليُّ الإجابة وموضع الطِّلابة بمنِّه وطَوله وقُوّته وحَوله.

البابُ الأوّل
في فضل العَدْل من ذوي الفَضْل

رُوي في الخبر الجليّ عن الجانب المقدس النبويّ ﷺ أنه قال[1]: «العدلُ ميزانُ الله في الأرض فمن أخذ به قاده إلى الجنَّة، ومَنْ تركه قادهُ إلى النار».

وقال النبي ﷺ[2]: «يومٌ من إمام عادلٍ أفضل من عبادة ستين سنة». قلتُ: وناهيك منها حالةً علىً كلِّ الأحوال فاخرة تزين دُنيا وتُثيب آخرة؛ أوفت عبادة العابدين مقاماً إذا نالت [ق 31 ب] محاولها أفخر مآلاً وأشرف مقاماً. وذلك أنّ العدل صِفة من صفات الخالق، ورحمةٌ موجودة في الخلائق يقمع سيفه كلَّ باغ وعاد، ويكنُفُ[3] ظلّه كل ملهوف صادٍ؛ وهو غَرْسٌ جناه أعذب خيرٍ؛ لأن خير الأعمال ما تعدى نفعه إلى الغير؛ وأقول:

والله ما حُلِيَ الإمام بحليةٍ أبهى من الإحسان والإنْصافِ
فلسوف يلقى في القيامة فِعلَهُ ما كان من كَدَرٍ أتاه وصافي

(1) قارن بما سبق.

(2) الحديث في الترغيب والترهيب 3/135 عن الطبراني في الكبير والأوسط. وهو كذلك في لباب الآداب ص34. وفي التبر المسبوك ص13، والعقد الفريد للملك السعيد ص52: سبعين سنة. وفي سراج الملوك ص75، والمستطرف 1/100، مئة أو خمسين. وانظره في مفيد العلوم ص416، والمصباح المضيء 1/208.

(3) في الأصل: ويكف – وما أثبتناه عن الحاشية.

وقال النبي ﷺ: «زيَّن الله السماء بالشمس والقمر والكواكب، وزيَّن الأرض بالعلماء والمطر والسُّلطان العادل». وقال النبي ﷺ[1]: «إنَّ أفضل ما يمنُّ الله على عباده الملك الخيِّر الفاضل». وعن عبدالله بن عمر[2] رضي الله عنهما؛ قال[3]: قال رسول الله ﷺ: «إن المقسطين عند الله يوم القيامة على منابرَ من نور على [ق 33 أ] يمين الرحمن وكلتا يديه يمين؛ الذين يعدِلون في حُكْمِهِمْ وأهاليهم وما وَلُوا».

وقال بعضُ الحكماء[4]: بالراعي تَصْلُحُ الرعيَّة وبالعدل تُمْتَلكُ البريَّة؛ ومَنْ عدَلَ في سلطانه استغنى عن أعْوانه؛ والظُّلمُ مسْلَبَةُ النِّعَم ومَجْلَبَةُ النِّقَم، وأقربُ الأشياء صَرْعَةُ الظَّلوم، وأنفَذ السهام دعوةُ المظلوم. ومَنْ سَلَّ سيفِ العُدْوان سُلِب عن السلطان. وقال أرسطوطاليس[5] الحكيم[6]: العالم بستانٌ سياجُهُ الدولة. الدولة

(1) في نزهة الظرفاء وتحفة الخلفاء للملك الأفضل الرسولي [ق 7 ب] عن النبي ﷺ: «أحب الناس إلى الله تعالى وأقربهم إليه سلطان عادل».

(2) عبدالله بن عمر (-73هـ) بن الخطاب. من كبار الصحابة والفقهاء؛ عنه: طبقات ابن سعد 142/4، ونسب قريش، ص 350، وحلية الأولياء 292/1، والاستيعاب 950/3، وتاريخ بغداد 171/1، وتهذيب الأسماء 278/1/1، وأسد الغابة 227/3، ووفيات الأعيان 28/3، وسير أعلام النبلاء 203/3، والبداية والنهاية 4/9.

(3) الحديث في صحيح مسلم 1458/3 رقم 1827، وسنن النسائي 221/8 – 222، ومسند أحمد 161/2. وقارن به في العقد الفريد للملك السعيد ص52، والتحفة الملوكية ص 68، وتاريخ بغداد 367/5، والمصباح المضيء 212/1.

(4) القول في لباب الآداب ص 55، 56، وتسهيل النظر ص 267، والمستطرف 92/1. وفي حلية الأولياء 367/5، والمصباح المضيء 245/1 عن كعب الأحبار: الرعية تصلح بصلاح الوالي وتفسد بفساده.

(5) أرسطو (-322 ق.م). الفيلسوف الإغريقي الكبير. وصلت للمسلمين – بالإضافة إلى آثاره الأصيلة المترجمة – كتابات كثيرة منحولة ذات طابع حكمي منسوبة إليه؛ خصوصاً فيما يتصل بعلاقته بتلميذه الشهير الإسكندر المقدوني (-323ق.م).

(6) أصل الصورة في «سر الأسرار» المنسوب لأرسطو ص 127 – 128. وقارن بالعبارة في طبقات ابن جلجل =

ولايةٌ تحرُسُها الشريعةُ. الشريعةُ سُنَّةٌ يستنُّها الملِك. الملكُ راعٍ يعْضِدُهُ الجيش، الجيشُ أعوانٌ يكفُلُهم الرزق، الرِزقُ مالٌ تجمعُهُ الرعية، الرعيةُ عبيدٌ يستعبدُهُم العدل؛ العدلُ مألوفٌ وهو قِوامُ العالَم. وكان مكتوباً على خاتم كسرى أنوشروان[1]: عَدْلُ السلْطان أنفعُ من خِصْب الزمان. قال الفضيل بن عياض[2] [ق 33 ب] رحمه الله[3]: إنَّ الله تعالى يُهْلِكُ الرعية وإن كانت هاديةً مهديةً إذا كانت الأئمةُ ظالمة لأنَّ أعمال الأئمة تعلو أعمال الرعية. وروى جعفرُ بنُ محمد[4] الصادق عليهما السلام يرفعُهُ إلى النبي ﷺ أنه قال: «ما

= ص 26، ومختار الحكم ص 222، ومحاسن البلاغة للتدميري [ق 7 ب- 8 أ]، وعيون الأنباء 67/1، وبهجة المجالس 334/1، والشهب اللامعة لابن رضوان [الباب الثالث]، والإشارة إلى أدب الإمارة ص 145، 146، ومحاضرة الأبرار لابن عربي 30/3، ومختصر من كتب السياسة لمجهول [ق 106 أ]. وفي التذكرة للهروي ص 263، وغرر الخصائص للوطواط ص 62، والخوارزمشاهي للثعالبي [ق 7 ب]، وسياسة الملوك لعبدالرحمن بن عبدالله [ق7ب]، نسبة العبارة لكسرى أنوشروان. وفي العقد الفريد للملك السعيد ص 53 نسبتها لعلي بن أبي طالب.

(1) القول في عيون الأخبار 5/1، والمستطرف 101/1، وغرر السير ص 483، ومحاضرات الراغب 163/1، والمصباح المضيء 183/1، بغير نسبة. وفي العقد الفريد للملك السعيد ص 54 بنسبته إلى فيروز بن يزدجرد. وفي عهد أردشير ص 53، والإيجاز والإعجاز ص 51 بنسبته إلى أردشير بن بابك. وفي سر الأسرار ص 125 بنسبته إلى الهند. وقارن بالكامل للمبرد 269/1. وفي رسائل البلغاء ص 114: فساد الوالي أضر بالرعية من جدْب الزمان.

(2) الفضيل بن عياض (105 - 187هـ). ولد بسمرقند، ونشأ بأبيورد، ودخل الكوفة وهو كبير، ثم قضى بقية عمرة بمكة. كان من كبار الزهاد العبّاد. قارن عنه: حلية الأولياء 84/8، وطبقات الصوفية للسلمي 6، 14، والرسالة القشيرية 57/1، وصفة الصفوة 134/2، ووفيات الأعيان 47/4، والجواهر المضيئة 409/1، وسير أعلام النبلاء 372/8، وطبقات ابن الملقّن ص 266، وطبقات الشعراني 19/1.

(3) في نثر الدر 185/1، وكنز العمال 138/2 عن النبي ﷺ: «لن تهلك الرعية وإن كانت ظالمة مسيئة إذا كانت الولاة هادية مهدية».

(4) جعفر الصادق (80 - 148هـ) بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين. كان من كبار الفقهاء =

من ملكٍ يصِلُ رَحِمَهُ وذا قرابته ويعدلُ في رعيته إلا شَدَّ الله مُلْكَهُ وأجزل ثوابَهُ وأكرم مآبَهُ وخَفَّفَ حِسابه».

= والتابعين. رأى بعض الصحابة. وهو أحد الأعلام. قارن عنه: طبقات ابن سعد، م7، ص 543 - 544 (نشرة علي محمد عمر، 2001)، وطبقات خليفة ص 269، والتاريخ الكبير للبخاري 198/2، وحلية الأولياء 192/3، ووفيات الأعيان 327/1، وتاريخ الإسلام 45/6، وميزان الاعتدال 414/1، وتذكرة الحفاظ 166/1، وسير أعلام النبلاء 255/6، وتهذيب التهذيب 103/2.

الباب الثاني
في فضل السياسة من أرباب الرياسة

رُوي عن النبي ﷺ أنه قال[1]: «أشدُّ الناس عذاباً يومَ القيامة رجلٌ أشركه الله في سُلْطانه فجَارَ في حُكْمه». وقال النبي ﷺ[2]: «مَن استرعاه الله رعيةً فلم يَحُطْها بنصيحةٍ لم يَرِحْ رائحة الجنَّة وإنَّ ريحها لتوجدُ من مسيرة [ق 34 أ] خمس مایة عـام». وقال النبي ﷺ:[3] «كُلّكم راعٍ وكُلُّكم مسؤولٌ عن رعيته». قال رجلٌ للرشيد[4] رحمه الله في بعض غزواته[5]. وقد ألحّ عليهم الثلج: أما

---

(1) في فيض القدير 517/1 عن أبي سعيد الخدري: بتخريج أبي يعلى والطبراني (في الأوسط)، وأبي نعيم (في الحلية).

(2) الحديث عن معقل بن يسار في صحيح البخاري 386/4، ومسند أحمد 27/5. وانظر: المصباح المضيء 287/1، وسراج الملوك ص 40.

(3) هذه قطعة من حديث صحيح عن ابن عمر مرفوعاً في الجامع الصحيح للبخاري 77/9، والجامع الصحيح لمسلم 1459/3 رقم 1829، والسنن لأبي داود 342/3 - 343 رقم 2928، والجامع للترمذي 124/3 رقم 1727 - وتمام الحديث (واللفظ للترمذي): «ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته. فالأمير الذي على الناس راع ومسؤولٌ عن رعيته. والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤولٌ عنهم. والمرأة راعيةٌ في بيت بعلها وهي مسؤَولةٌ عنه. والعبدُ راع على مال سيِّده وهو مسؤولٌ عنه؛ ألا فكلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته». وقارن بروضة العقلاء لابن حِبّان ص 244 .

(4) الرشيد (170 - 193هـ) هارون بن المهدي. الخليفة العباسي المشهور. قارن عنه: تاريخ خليفة ص 37 وما بعدها، والمعارف ص 381، وتاريخ الطبري 60/3، 735، ومروج الذهب 196/4 - 260، وتاريخ بغداد 5/14، وسير أعلام النبلاء 286/9، وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص 283.

(5) القصة في الخوارزمشاهي للثعالبي [ق 3 أ]، والمصباح المضيء 275/1.

ترى يا أمير المؤمنين ما نحن فيه والرعيةُ وادعة؟! فقال: اسكت! على الرعية المنام وعلينا القيام ولا بُدّ للراعي من حِراسة رعيته؛ فقال بعض الشعراء في ذلك[1]:

غضبتْ لغضبتك القواطعُ والقنا ... لـمّا نهضْتَ لنُصرة الإسلام
ناموا إلى كنفٍ بعدلِكَ واسعٍ ... وسَهِرتَ تَحْرُسُ غَفْلَةَ النُّوَّامِ

وقال بعضهم[2]: طلب الرياسة صَبْرٌ على مَضَض السياسة. وقال زياد[3]: جمالُ الولاية شِدَّةٌ من غير إفراط، ولينٌ في غير إهمال. وقال زياد[4] لحاجبه عجلان[5]: قد ولّيتك بابي وعزلْتُك عن

---

(1) في الخوارزمشاهي نسبة البيتين لأبي محمد عبدالله بن أيوب التيمي (-209هـ) وهو شاعر من شعراء الأمين والمأمون.

(2) القول في غرر الخصائص ص 62. وفي الغرر ص 62: إذا صحت السياسة ثبتت الرياسة. وفي واسطة السلوك ص 31: من حسنت سياسته عظمت رياسته. وفي الحكمة الخالدة ص 12، وسراج الملوك ص 153؛ قال أوشهنج: الرياسة لا تتم إلا بحسن السياسة. وفي لباب الآداب (عن كتاب الفرائد والقلائد للصاغاني) ص 68: من طلب الرياسة أحسن السياسة.

(3) القول بلفظه منسوباً إلى زياد في لباب الآداب ص 35. وفي العقد الفريد 24/1، والآداب لابن شمس الخلافة ص 26، وسراج الملوك ص 105، وبهجة المجالس 331/1 نسبته لأبي بكر. وفي تذكرة ابن حمدون وتسهيل النظر نسبته معدلاً إلى عمر بن الخطاب. وفي محاضرات الأدباء 166/1 نسبته إلى أنوشروان. وفي عيون الأخبار 211/2 أن هذا القول كان في مجلس زياد. وقارن بالبيان 255/3، والسعادة والإسعاد ص214.

(4) زياد بن أبيه (53هـ). وُلد بالطائف مجهول الأب. وعمل في شبابه بالإدارة الإسلامية أيام عمر بالعراق. وولاه عليٌّ بعض الولايات، استلحقه معاوية عام 43هـ أخاً له وولاّه البصرة (44هـ) فالعراقيين (50هـ) وقارن عنه: طبقات ابن سعد 799، والمعارف ص 346، وأنساب الأشراف (تحقيق إحسان عباس) 187/1/4 - 282، والاستيعاب ص 523، وأسد الغابة 271/2، وتهذيب الأسماء واللغات 198/1/1، وتاريخ الإسلام 279/2، وسير أعلام النبلاء 494/2. وقارن بمصادر أخرى ودراسات عنه في رسالتي للدكتوراه (بالألمانية): ثورة ابن الأشعث والقراء (فرايبورج 1977) ص 84 - 87.

(5) القول بنسبته لزياد في الكامل للمبرد 258/1، والعقد الفريد 71/1، وسراج الملوك ص 105، ومحاضرات الراغب 205/1.

[ق 34 ب] أربع: طارق ليل شرٌّ ما جاء به أم خير، ورسولُ صاحب الثغر فإنه إنْ تأخَّر ساعةً بَطِل عَمَل سنة؛ وهذا المنادي بالصلاة، وصاحبُ الطعام إذا أدرك فإنَّ الطعام إذا أعيد عليه التسخينُ فَسَد.

قال أبو الحسين[1]؛ لما ولي زياد الكوفة صعد المنبر بعد صلاة الظُّهر فحَمَد الله وأثنى عليه ثم قال: أيها الناس إني قد رأيتُ إعظام ذوي الشرف وإجلال أهل العلم وتوقير ذوي الأسنان، وإني أعاهدُ الله لا يأتيني شريفٌ بوضيع لم يعرفْ له شَرَفَه على ضَعَته إلا عَاقَبْتُه، ولا يأتيني كهلٌ بحَدَثٍ لَم يعرفْ له فَضْلَ سنّه إلا عاقَبْتُهُ، ولا يأتيني عالم بجاهلٍ لاحاه في علمه لِيُهجّنَهُ عليه إلاّ عاقبتُهُ؛ فإنما الناسُ بأشرافهم وعلمائهم وذوي أسنانِهم، ثُمَّ تمثل بقول الأفْوَه[2] الأودي[3]: [ق 35 أ].

تُهدى الأمور بأهل الرأي ما صلحت
وإن تولّت فبالأشرار تنقادُ
لا يصلحُ الناس فوضى لا سُراةَ لهم
ولا سُراةَ إذا جُهَّالهم سادوا

---

(1) القول في لباب الآداب ص 40. وهو مختصر في الكامل للمبرد 795/2.

(2) الأفوه الأودي (حوالي 450م)؛ شاعر جاهلي قديم اسمه صلاءة بن عمرو بن مالك من مذحج؛ اشتهر بشعره الحكمي الذي جمع بعضه عبدالعزيز الميمني (ط. القاهرة 1937). قارن عنه: الشعر والشعراء لابن قتيبة 223/1، والأغاني 165/12، وسمط اللآلي ص 365، 844، ومعاهد التنصيص ص 545، ومقدمة ع. الميمني على شعره في الطرائف الأدبية ص 3 – 4.

(3) أبيات الأفوه من قصيدة مشهورة في شعره ص 9 – 10، وقارن ببعضها في أمالي القالي 244/2، والعقد الفريد 9/1، ولباب الآداب ص40، 75.

قال أعرابي[1]: إذا كان الرأيُ عند مَنْ لا يقبلُهُ، والسلاح عند مَنْ لا يستعملُهُ، والمال عند مَنْ لا يُنْفِقُهُ ضاعت الأمور.

وبلغ بعض الملوك حُسْنُ سياسة مَلك فكتب إليه[2]: أفِدْني بما بَلَغْتَ هذا! فكتب إليه: لم أهزل في أمر ولاً نَهْي ولا وَعْدٍ ولاَ وعيد، واستكفيتُ على الكفاية؛ وأثْبَتُ على الغَناء لا عَلى الهوى، وأودعْتُ القلوب هيبةً لم يَشُبْها مَقْتٌ، ووُدّاً لم يَشُبْهُ كَدَرٌ، وعممْتُ بالقوت ومنعْتُ الفُضُول. ولما أراد الاسكندر[3] الخروجَ إلى أقاصي الأرض

(1) قول الأعرابي في الحكمة الخالدة ص 13. وقسمٌ منه في المجتنى ص83. وهو في بهجة المجالس 332/1 منسوب لمجاعة بن مرارة الحنفي قاله لأبي بكر. وفي البصائر والذخائر 478/1 بنسبته لأبي بكر.

(2) العبارة في مروج الذهب 290/1، وبهجة المجالس 337/1، وسراج الملوك ص 101 بنسبتها إلى سابور بن أردشير. وفي سراج الملوك ص97، وغرر الخصائص ص 162 بنسبتها إلى كسرى أنوشروان. وفي لباب الآداب ص 37، وكتاب الآداب لابن شمس الخلافة ص 27، وسياسة الملوك لعبدالرحمن بن عبدالله [ق 18 أ] بنسبتها إلى كسرى. وفي العقد الفريد 24/1، وعيون الأخبار 10/1، والأسد والغوّاص ص 199 – 200 بنسبتها إلى بعض الملوك. وفي تذكرة ابن حمدون ص 94، ونثر الدر (بوغانمي) للآبي ص 37، ونهاية الأرب 43/6 – 44 بغير نسبة. وفي آثار الأول ص 18 نسبة القول إلى الموبذان في وصف سيرة أردشير.

(3) القصة والنصيحة في آداب الفلاسفة لحنين بن إسحاق مخطوطة ميونيخ [ق 74 ب]، وأدب الدنيا والدين للماوردي (ط. الجوائب 1299هـ) ص165، وقوانين الوزارة له ص 192 – 193، وتسهيل النظر له، ونثر الدر للآبي (بوغانمي) ص 25، ومختار الحكم للمبشر بن فاتك ص134، والخوارزمشاهي [ق 42 أ]، وبهجة المجالس 337/1، ومحاضرات الأدباء 163/1، ولباب الآداب ص 52. وفي مختار الحكم ص 134: «سُئل أفلاطون: من أحق الناس أن يؤتمن على تدبير المدينة؟ فقال: من كان في تدبير نفسه حسن المذهب». وفي رسالة ثامسطيوس إلى يوليان الملك في السياسة وتدبير المملكة ص 36: «ويبين أيضاً مع ذلك أنه لا يكمل لسياسة أهل مدينته إلا من كمل لسياسة أهل بيته وسياسة نفسه». وقد أثبت ابن الطقطقى نقداً لهذه النظرة في مقدمة الفخري ص 50 فقال: «... وأنا لا أرى هذا لازماً. فكم من عامي حسن السياسة لمنزله ليس له قوة سياسة الأمور الكبار. وكم من ملكٍ حسن السياسة لمملكته ليس يُحسن سياسة منزله... ».

قال لأرسطوطاليس: أَخْرُجْ معي! قال: قد كَلَّ بدَني وضَعُفْتُ عن الحركة فلا تُزْعِجْني! قـال: فـأوصيني فـي عُمَّالي خـاصةً! قال: انظر مَنْ كان له منهم عبيدٌ فأحْسَنَ سياستَهُم فولِّه الجُنْد، ومَنْ كانت [ق 35 ب] له ضيعةٌ فأحسَن تدبيرهَا فولِّه الخراج!.

وقال زياد[1]: ما غَلَبني معاويةُ في شيءٍ من أمر السياسة إلا في شيءٍ واحدٍ؛ وذلك أني استعملتُ رجلاً على دستميسان فكسَر الخراج ولحق بمعاوية فكتبتُ إليه أن يبعث به إليَّ فكتب: «بسم الله الرحمن الرحيم! أما بعد؛ فإنه ليس ينبغي لمثلي ومثلك أن نسوس الناس جميعاً بسياسةٍ واحدة، وأن نشتدّ جميعاً فنخرجهم أو نَلين جميعاً فنُمرجَهم. ولكنْ تكونُ أنت تَلي الفظاظة والغِلْظة، وأكون أنا أَلِيَ الرأفةَ والرحمة؛ فإذا هرب هاربٌ من باب واحدٍ وجد باباً يدخل فيه، والسلام».

سأل ملكٌ من ملوك الفرس موبذان مُوْبذ[2]: ما شيءٌ واحدٌ يَعِزُّ به السلطان؟ قال: الطاعة. قال: فما سببُ الطاعة؟ قال: تقريبُ الخاصة

---

(1) القصة في التذكرة الحمدونية ص 97، ولباب الآداب ص 52، وسير أعلام النبلاء 154/3، وبدائع السلك 184/1 - 185، ومحاضرات الأدباء 166/1، والعقد الفريد 241/1، والشهب اللامعة [الباب الثامن عشر].

(2) القصة والقول في لباب الآداب ص 52 - 53، والشهب اللامعة لابن رضوان [الباب الخامس عشر]، وسياسة الملوك لعبد الرحمن بن عبد الله [ق 6 ب]، ومفيد العلوم ص 417، وسراج الملوك ص 59، وبدائع الملك 39/2. وموبذان موبذ هو كبير كهنة المجوسية. وفي سلوان المطاع ص65، والتحفة الملوكية ص 63 - 64؛ قال بعض الحكماء إن يزدجرد بن بهرام سأل فيلسوفاً: ما صلاح الملك؟ قال: الرفق بالرعية، وإنصاف المظلوم ممن ظلمه، والتودد بالعدل، وأمن السُّبُل، والتؤدة في الأمور، وأخذ الحق بغير عنف، وإقامة العقوبة على من استحقها بقدر الذنب لا بقدر هوى النفس والغضب.

والعدل على العامة. قال: فما صلاحُ الملك [ق 36 أ]؟ قال: الرفْقُ بالرعية وأخذُ الحق منهم وأداؤه إليهم عند أوانه، وسدّ الفُروج، وأمْن السُّبُل، وإنصاف المظلوم من الظالم، وأنْ لا يحرَّض القوي على الضعيف. قال: فما صلاح الملك؟ قال: وزراؤه وأعوانه فإنّهم إنْ صلحوا صلح وإن فَسَدوا فَسَد. قال: فأية خصلةٍ تكونُ في الملك أنفع؟ قال: صِدْقُ النيَّة. وقال الإمام علي[1] بن أبي طالب عليه السلام[2]: ينبغي للملك أن يعمل بخصال ثلاث: تأخير العقوبة في سلطان الغضب، وتعجيل المكافأة للمُحْسن، والعمل بالأناة فيما يُحْدِثُ فإن له في تأخير العقوبة إمْكان العفْو، وفي تعجيل المكافأة بالإحسان المسارعة في الطاعة من الرعية، وفي الأناة انفساح الرأي واتِّضاح الصواب.

---

(1) علي بن أبي طالب (35- 40هـ). ابن عم رسول الله، وزوج ابنته، ورابع الخلفاء الراشدين، وأحد كبار فقهاء الإسلام ومجاهديه. قارن عنه: تاريخ الطبري 3066/1 وما بعدها، طبقات ابن سعد 11/1/3 - 27، وأنساب الأشراف للبلاذري، (تحقيق باقر المحمودي) - وهو مجلد كامل في ترجمة الإمام، ومروج الذهب 93/3- 180، وتاريخ الطبري 2100/1، وترجمة الإمام في تاريخ دمشق لابن عساكر (أصدرها باقر المحمودي في ثلاث مجلدات)، والبداية والنهاية لابن كثير 222/7 - 361، والرياض النضرة 153/2 - 249. وانظر وقعة صفين لنصر بن مُزاحم، ومقاتل الطالبيين للأصبهاني ص 14 وما بعدها، وحلية الأولياء 61/1 وما بعدها، وشرح نهج البلاغة 579/2 وما بعدها، ومنهاج السنة 2/3 وما بعدها، 2/4 وما بعدها.

(2) القول في لباب الآداب ص 53، وبهجة المجالس 338/1، وسياسة الملوك لعبدالرحمن بن عبدالله [ق 14أ]، ومكارم الشريعة للراغب الأصفهاني ص 132 بغير نسبة. وفي لباب الآداب ص 458 عن «الحكم»: «... وعلى الملك أن يعمل بخصال ثلاث؛ تأخير العقوبة في سلطان الغضب، وتعجيل المكافأة على المحسن، والعمل بالأناة فيما يحدث فإن له في تأخير العقوبة إمكان العفو...». وهو بنسبته إلى أوشهنج في الحكمة الخالدة ص 13.

وقال أنوشروان[1]: الناسُ[2] ثلاث طبقاتُ طبقات تسوسُهم ثلاثُ سياسات؛ طبقةٌ من خاصة الأبرار نسوسُهم [ق 36 ب] بالعطف واللين والإحسان، وطبقةٌ من خاصة الأشرار بالغِلْظَة والشدّة، وطبقةٌ بين هؤلاء وهؤلاء نسوسُهم بالغلظة مرَّة وباللين مرَّةً لئلا تُخْرِجَهُمْ الغلظة ولا يبطرهم اللين. رفع[3] إلى المعتضد[4] رحمه الله أنَ قوماً يجتمعون ويُرْجفون ويخوضون في الفُضُول وقد تفاقم فسادُهم فرمى بالرقْعة إلى وزيره عبيد الله بن سليمان[5] فقال: الرأي قتْلُ بعضهم وإحـراقُ بعضهم! فقال المعتضد: والله لقد بـردْت لهيب غضبي بقسوتك هذه ونقلْتَني إلى اللين من حيثُ أشرْتَ بالقَتْل والحَرْق! وما علمتُ أنك تستجيزُ هذا في دينك! أما علمْت أنَّ الرعية وديعةُ الله عند سلطانِها، وأنَّ الله تعالى سائلُهُ عنها؟! أما تدري أنَّ أحداً من

---

(1) كسرى أنوشروان (531 – 578م)؛ المعروف في المأثورات بكسرى العادل. أعاد تنظيم الدولة الساسانية بعد الاضطراب المزدكي. وتوسع في الشرق والغرب، واعتبر آخر عظماء ملوك الساسانية؛ قارن عنه: تاريخ الطبري 892/1 وما بعدها، ومروج الذهب 305/1 – 311، وغرر السير ص 603 وما بعدها، وشرح الشريشي على الحريري 359/3 – 363، والترجمة والنقل عن الفارسية لمحمد محمدي ص 28 – 119،

- Nöldeke; Perser 130 - 264.
- Christensen; Sassanides 316 - 440
- Ghirshman; Iran 304 - 306

(2) القول في لباب الآداب ص 53، وتسهيل النظر، ونهاية الأرب 44/6، ونثر الدر (بوغانمي) رقم 96 ص 42. وقارن بسراج الملوك ص 104، والإشارة إلى أدب الإمارة ص 117 – 118.

(3) القصة بتفصيل أكبر في الإمتاع والمؤانسة 88/3 – 91. وانظرها في المنتظم 136/5 – 137، والمصباح المضيء 350/1 – 251.

(4) المعتضد بالله (279 – 289هـ) أحمد بن طلحة الموفَّق. ولي الخلافة بعد عمّه المعتمد؛ وكان عظيم الهيبة، شديد البطش. قارن عنه: تاريخ الطبري 2131/4 – 2207، ومروج الذهب 137/5 – 175، والمنتظم 34/6، والنجوم الزاهرة 126/3، والوافي بالوفيات 428/6.

(5) عبيد الله بن سليمان بن وهب (258 – 291هـ)، ولي الوزارة للمعتضد والمكتفي؛ وعُرف بحسن الإدارة والحزم وعلو الهمة؛ قارن عنه: آل وهب ليونس أحمد السامرائي ص 338 – 374،

– Sourdel، Le Vizirat Abbaside 1، 329 - 361

الرعية لا يقولُ إلا لظلم لحقَهُ أو داهيةٍ نالتْهُ أو نالت صاحباً له؟ ثُمَّ [ق 37 أ] قال: سَلْ عن القوم فمن كان سيئَ الحال فَصِلْهُ، ومن كان يُخرجُهُ إلى هذا البَطَر خوّفهُ. ففعل فصلحت الحال.

قال بعض الحكماء: مَنْ تغدّى بسوء السيرة تعشّى بزوال القدرة. وقال آخر: من ساءت سيرتُهُ لم يأمنْ أبداً، ومَنْ حسُنَتْ سيرته لم يخفْ أحداً. وقال آخر[1]: مَنْ أحسنَ فبنفسه بدا ومن أساء فعلى نفسه جنى، ومَنْ طال تعدّيه كَثُر أعاديه.. وقال آخر: أفضلُ الملوك مَنْ أحسن في فعله ونيّته وعدل في جنده ورعيته. قيل للإسكندر[2]: لو استكثرْتَ من النساء ليكثُر ولدُكَ فيدومَ بهم ذكْرُك! فقال: دوامُ الذكر تحسينُ السيرة والسُّنَن، ولا يَحْسُنُ بمن غَلَبَ الرجالَ أن يغلبه النساء. وقال بعضُ العلماء: ما أعلمُ شيئاً بعد الإخلاص بالله أفضل من نصيحه الوالي لرعيته [ق 37 ب].

(1) في قوانين الوزارة للماوردي ص 149: مَنْ فعل الخير فبنفسه بدا، ومن فعل الشر فعلى نفسه جنى. وقارن به بغير نسبة في المصباح المضيء 231/1، وتسهيل النظر وتعجيل الظفر للماوردي، ولباب الآداب ص 59، ومحاضرة الأبرار 344/2.

(2) القصة في الإيجاز والإعجاز للثعالبي ص 45، والخوارزمشاهي له [ق 14 أ]. وفي الكلم الروحانية لأبي الفرج ابن هندو ص 91: لما استولى الإسكندر على ملك دارا بن دارا ملك الفرس وأمره وُصفت له بناته فرغب أن يراهن؛ ثم قال: يقبح أن نغلب رجالاً مقاتلة فتغلبنا نساء في حال أسر. والقصة مع بعض اختلاف في الكلم الروحانية ص 93. وفي التمثيل والمحاضرة ص 137: «وقيل له: لو تزوجت بنت دارا؟ فقال: لا تغلبني امرأة غلبتُ أباها». وانظرها في بهجة المجالس 201/2، ونثر الدر (بوغانمي) رقم 120 ص 25، وزهر الآداب 212/1، وفقر الحكماء ونوادر القدماء ص 239، والبصائر والذخائر 484/3.

الباب الثالث [ق 37 أ]
في فضل الحلم والأناة من الملوك والوُلاة

قال الهلالي[1]: «بلغني أنَّ جبرئيل عليه السلام نزل على النبي ﷺ فقال: يا محمد! إني أتيتُك بمكارم الأخلاق كلّها في الدنيا والآخرة؛ ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ (الأعراف: 199)؛ وهو يا محمد أن تَصِلَ مَنْ قَطَعَك، وتعفو عمَّن ظَلَمك، وتُعطي مَنْ حَرَمك». قال الشعبي[2]؛ قلتُ لابن هُبيرة[3]: عليك بالتؤدة فإنك على فعل ما لم تفعل أقدَرُ منكَ على رَدِّ ما قد فعلت[4]. قال يزيدُ بنُ

---

(1) في أدب الدنيا والدين للماوردي ص 244: «روى محمد بن الحارث الهلالي أن جبريل نزل على النبي ﷺ فقال: يا محمد! إني أتيتُك بمكارم الأخلاق في الدنيا والآخرة: خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين... وروى سفيان بن عيينة أن النبي ﷺ حين نزلت هذه الآية قال: يا جبريل! ما هذا؟ قال: لا أدري حتى أسأل العالم! ثم عاد جبريل وقال: يا محمد! إن ربك يأمرك أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمَّن ظلمك..». والتفسير نفسه في مختصر من كتب السياسة [ق 78 أ]. وقارن بتفاسير أخرى للآية في الدر المنثور للسيوطي 153/3.

(2) عامر بن شراحيل (32 – 104هـ) الشعبي. أحد كبار فقهاء التابعين؛ ولي القضاء، واتصل بالحجاج وعبدالملك بن مروان، وثار مع ابن الأشعث لكنّ الحجّاج عفا عنه. قارن عنه: طبقات ابن سعد 246/6، والمعارف 499، وأخبار القضاة 413/2، وتاريخ ابن عساكر (عاصم – عايذ 1976) ص 138، ووفيات الأعيان 12/3، وسير أعلام النبلاء 294/4.

(3) ابن هُبيرة (-132هـ) يزيد بن عُمر. أمير العراقين أيام مروان بن محمد ومن قبل. وكان أبوه أميراً على العراقين ليزيد بن عبدالملك أيضاً. قتله المنصور بعد أن أمنه عند سقوط الدولة الأموية. قارن عنه: تاريخ الطبري (السنوات 128 – 132هـ)، وتاريخ الإسلام 315/5، وسير أعلام النبلاء 207/6.

(4) قصة الشعبي في بهجة المجالس 347/1 بأتم مما هنا. وهناك قصة مشابهة في عين الأدب والسياسة ص 157. وقارن بما بعد.

معاوية[1] لأبيه: يا أبَه! هل ذمَمْتَ عاقبةَ حلم قطّ أم حمدت عاقبةَ إقدام قطّ؟ قال: ما حلمْتُ عن لئيم وإن كانَ ولياً إلا أعْقَبَني ندماً، ولا أقدمْتُ على كريم وإنْ كان عدوّاً إلاّ أعقَبَني أسفاً.

قال أبو بكر بنُ عياش[2]؛ اجتمع أربعةُ ملوكٍ؛ ملك الهند وملك الصين وكسرى وقيصر فقال أحدُهُم: أنا أندَمُ على ما قلتُ ولا أندَمُ على ما لم أقُلْ! [ق 38 أ]! وقال الآخر: إذا تكلَّمْتُ بالكلمة مَلَكَتْني ولم أملِكْها، وإذا لم أتكلّمْ بها ملكْتُها ولم تملِكني. وقال الثالث: عجبتُ للمتكلِّم إن رجعت الكلمةُ عليه ضرَّتْهُ وإن لم تَرْجعْ ضرته. وقال الرابع: أنا على ردِّ ما لم أقُلْ أقدَر مني على ردِّ ما قُلتُ. سأل[3] علي عليه السلام كبيراً من كُبراء فارس: أي ملوكهم

---

(1) يزيد بن معاوية (59 - 64هـ) بن أبي سفيان. ولي الأمر بعد أبيه فقاتل الحسين وابن الزبير وأهل المدينة. وتوفي فتفككت الدولة بعده حتى استنقذها عبدالملك بن مروان، قارن عنه: أنساب الأشراف (تحقيق إحسان عباس) 286/1/4 - 370 (وفي الحواشي مصادر أخرى)، وتاريخ الإسلام 91/3، وسير أعلام النبلاء 35/4، والبداية والنهاية 226/8، ومنهاج السنة 237/2.

(2) أصل القصة/ المثل في كليلة ودمنة (نشرة دي ساسي/ 1817) ص 17. وهي بصيغ مختلفة وبنسبة بعض أجزائها إلى علي أو الشعبي أحياناً في المحاسن والمساوئ للبيهقي ص 425، والمحاسن والأضداد المنسوب للجاحظ ص 24 - 25، والبيان والتبيين 203/3، وبهجة المجالس 347/1، وكتاب الآداب لابن شمس الخلافة ص 49، والموشّى ص 10، وتاريخ دمشق الكبير (1976) ص 227، وربيع الأبرار 781/1، والأسد والغواص ص 50، 132، ومحاضرات الأدباء 236/1، ولباب الآداب ص 18، وبدائع السلك 493/1، وزهر الآداب 1011/4، ومختار الحكم ص 299، والمستطرف 82/1، وتسهيل النظر للماوردي، وحلية الأولياء 170/8، وعيون الأخبار 179/2، والتمثيل والمحاضرة ص 426، ومحاضرة الأبرار 308/2.

(3) القصة في العقد الفريد 284/2 - 285، وسراج الملوك ص 140، وسياسة الملوك لعبدالرحمن بن عبدالله [ق 14أ]، وبدائع السلك 450/1، 147، ومحاضرات الأدباء 221/1، ولباب الآداب ص 38. وهي في غرر الخصائص ص 233 بغير نسبة. وفي كتاب الحلم لابن أبي الدنيا ص 21 أن المحاورة كانت بين دهقان وعلي بن الحسين.

كان أحمد سيرةً؛ قال: أنوشروان! قال: فأيُّ أخلاقه كانت أغلب عليه؛ قال: الحِلْمُ والأناة! فقال عليٌّ عليه السلام: هما تَوأمان يُنْتِجُهُما عُلُوُّ الهمَّة. أُتِي الحجاج[1] برجلٍ من الخوارج فأمر بضرب عُنُقه فاستنظره يوماً؛ قال: وما تريدُ بذلك؟ قال: أؤمّل عَفْوَ الأمير مهما تجري به المقادير! فاستحسن قولَهُ وخلاّه[2]. أُتِيَ بعض الملوك برجل قد أجرم فأمر بضرب عنقه فقال له الرجل: يا مولاي! تأنَّ عليَّ فإنَّ التأنّيَ نصف العفو! فعفا عنه. أخذ مصعب[3][ق 38 ب] بن الزبير رجلاً من أصحاب المختار بن أبي عبيد[4] فأمر بضرب عُنُقه فقال: أيها الأمير ما أقبح أن أقُوم يوم القيامة إلى صورتك هذه الحسنة ووجهك هذا الذي يُستضاءُ به فأتعلَّق بأطرافِكَ وأقول: يا رب! سَلْ مُصعباً فيْم قتلني؟ فقال مصعب: أطلِقوه! قال: اجعلْ

---

(1) الحجاج بن يوسف الثقفي (41 – 95هـ). عمل في الإدارة الأموية، وولي العراقين لعبدالملك بن مروان عام 75هـ وحتى وفاته. قارن عنه: مروج الذهب 365/3، والبدء والتاريخ 27/6، وتاريخ الإسلام 349/3، وسرح العيون ص 170، والبداية والنهاية 117/9، وتهذيب ابن عساكر 51/4. وانظر عن أعماله والدراسات الحديثة عنه كتابي: ثورة ابن الأشعث والقراء (1977) ص 99 – 102، 127 وما بعدها.

(2) القصة في محاضرات الأدباء 236/1 عن خارجيّ مع عُبيد الله بن زياد.

(3) مصعب بن الزبير (72هـ) بن العوام. ولي العراق لأخيه عبدالله عام 66هـ؛ فاستعاد السيطرة على الكوفة من المختار؛ وقُتل في مواجهة عبد الملك بن مروان بدير الجاثليق. قارن عنه: طبقات ابن سعد 182/5، والأخبار الموفقيات ص 525، والمعارف ص 224، والأغاني 122/19، وأنساب الأشراف 255/5 – 290، 331 – 351، وتاريخ الإسلام 208/3، وسير أعلام النبلاء 140/4، وفوات الوفيات 143/4.

(4) المختار بن أبي عُبيد (67هـ) الثقفي. سيطر على الكوفة عام 65هـ، ودعا لبعض آل علي؛ ثم استطاع مصعب بن الزبير بمعاونة أشراف الكوفة القضاء على حركته؛ قارن عنه وعن حركته: أنساب الأشراف للبلاذري 214/5 – 273، والكيسانية في التاريخ والأدب لوداد القاضي.

ما وهبْتَ في حياتي من خَفْض! قال: أعطوهُ عشرة آلاف درهم! قال: بأبي أنت وأمي أشهدُ الله أن لابن قيس الرقيات[1] خمسة آلافٍ! قال: ولم؟ قال: لقوله[2]:

إنما مصعبٌ شهابٌ من الله تجلّتْ عن وجهه الظلماء
يتقي الله في الأمور وقد أفلح من كان همّه الاتّقاء

فضحك مصعب؛ وقال: فيك موضع للصنيعة. وأمره بملازمته وأحسن إليه ولم يَزَلْ معه [ق39أ] حتى قُتِل مُصْعب[3].

قال المدائني[4]: ثلاثةٌ لا ينتصفون من ثلاثة؛ حليم من أحمق، وبَرّ من فاجر، وشريف من دني[5]. وكان يُقالُ: ليس الحليمُ مَنْ ظلم فحلم حتى إذا قدر انتقم، ولكن الحليم مَنْ ظَلم فحلم حتى

---

(1) عُبيد الله بن قيس (حوالي 80هـ) الرقيات بن شريح القرشي. من كبار شعراء الحجاز. نشأ بالحجاز (مكة والمدينة). وقضى شبابه وكهولته بالعراق والشام، ومات بمصر. قارن عنه: نسب قريش (الفهرس)، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص 343 – 345، وسمط اللآلي ص 294، وخزانة الأدب 267/3 – 269، وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (بالألمانية) 418/2 – 419. وكان ن.رودوكاناكس قد نشر ديوانه وترجمه إلى الألمانية عام 1902، ثم نشره م. يوسف نجم ببيروت 1958.

(2) أبيات ابن قيس الرقياس في ديوانه ص 91، والأغاني 79/5، والكامل للمبرد 269/2.

(3) القصة في عيون الأخبار 103/1، ومحاضرات الأدباء 235/1، والمستطرف 191/1 – 192، والمحاسن والمساوئ 293/2، والعقد الفريد 173/2، وأنس المسجون لابن البحتري [ق 62 ب– 63 أ].

(4) أبو الحسن علي بن محمد (135 – 235هـ). وُلد بالبصرة، وشبّ بالمدائن، ثم التحق بإسحاق بن إبراهيم الموصلي ببغداد حيث بقي معه حتى وفاته. كان أخبارياً كبيراً؛ ترك مئات الكتب والرسائل. قارن عنه: الفهرست لابن النديم ص 100 – 104، ومعجم الأدباء لياقوت (ط.الرفاعي) 124/14 – 139، ولسان الميزان 253/4 – 254، وميزان الاعتدال 236/2 – 237، وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (بالألمانية) 314/1 – 315.

(5) القول في البصائر والذخائر 189/4، وسير أعلام النبلاء 93/4 بنسبته إلى الأحنف بن قيس. وهو للمدائني في آداب ابن شمس الخلافة ص 41 – 42، ولسليمان بن موسى في بهجة المجالس 126/2.

إذا قدر عفا. قال خالد بن صفوان التميمي[1]؛ شهدتُ عمرو بن عُبيد[2] ورجلٌ يشتمُهُ فما ترك شيئاً إلا وأسمعه إياه، فلما فرغ قال له عمر: آجرَكَ الله على ما ذكرْتَ من صواب وغَفَر لك ما ذكرت من خطأ! فما حسدتُ أحداً حسدي على هاتين الكلمتين[3]. وكان يُقالُ: إن أفضلَ رداء ارتُدي به الحلم فإنْ لم يكن حليماً فيتحلم فإنه قلَّ لمن تشبّه بقوم إلا أوشكَ أنْ يكون منهم.

وكان يقالُ: أَحْضَر الناس جواباً من لم يغضب. دخل[4] جعفر

---

(1) خالد بن صفوان (حوالي 135هـ) تميمي من البلغاء؛ له عبارات مأثورة. سامر هشام بن عبدالملك وعمر بن عبدالعزيز وأبا العباس السفاح، «وكان يعارض شبيب بن شيبة لاجتماعهما في القرابة والمجاورة والصناعة». قارن عنه: معجم الأدباء لياقوت 106/4 – 165، وأمالي المرتضى 172/4، ونكت الهميان ص 148، ومنهاج اليقين شرح أدب الدنيا والدين ص 119 – 120.

(2) عمرو بن عبيد (-144هـ)، من كبار شيوخ المعتزلة بالبصرة. يقال إن واصل بن عطاء دعاه للاعتزال عندما كانا تلميذين بحلقة الحسن البصري (-110هـ). عُرف عمرو بالورع والزهد وكانت له علاقات بالمنصور العباسي؛ ومن تلامذته المعتزلي الكبير أبو الهذيل العلاف (-227هـ). قارن عن عمرو: المعارف ص 309، والانتصار للخياط ص 67، ومقالات الإسلاميين للأشعري ص 222 وما بعدها. والمنية والأمل ص 22 – 24، والفرق بين الفرق ص 98 – 101، والبيان والتبيين 14/1، 64/4، ومروج الذهب 156/4 – 158، وغرر الفوائد للمرتضى 164/1 – 171، 173 – 177، ودائرة المعارف الإسلامية (النشرة الجديدة) 454/1.

(3) القصة في بهجة المجالس 606/1.

(4) القصة في سراج الملوك ص 139، وغرر الخصائص ص 249، ومحاضرات الأدباء 236/1. وفي سراج الملوك: «واعلم أرشدك الله تعالى أن هذه الكلمة لا قيمة لها؛ والله أعلم حيث يجعل رسالته! فما أفخمها وأجل قدرها وأعظم شأنها لأنك إذا كنت أيها السلطان إنما تتصرف في ملك الله بأمر الله تعالى والله قد حدد حدوداً وشرع شرائع وأقام فروضاً وسنناً ونهى عن حدود ورسوم. ثم قدّر في كل خصلة عند مخالفته حداً محدوداً ونهى أن يتجاوز ذلك الحد فلا يقتل غير من استحق القطع والحبس والأدب والحد، ولا يحبس غير من استحق الحبس..». وواضح أن الطرطوشي يعتقد أن صاحب القصة مع الرشيد هو جعفر بن محمد الصادق؛ وهذا وهمٌ منه فقد توفي جعفر الصادق عام 147هـ؛ وولي الرشيد الخلافة عام 170هـ. وجعفر بن محمد بن الأشعث رجلٌ عمل في إدارة الرشيد، فكان على الخاتم حتى عام 171هـ (تاريخ الطبري 605/3 – 606)، ثم ولاه خراسان حتى عام 173هـ إذ أقدمه بغداد وبعث ابنه العباس بن محمد بن جعفر والياً (تاريخ الطبري 609/3). وكان الأمين ابن الرشيد في حجر جعفر هذا ثم صرفه إلى حجر الفضل بن يحيى (الوزراء والكتاب ص 179، 193). والقصة في المحاسن والمساوئ 294/2 بين المنصور والعباس بن محمد بن إبراهيم الإمام العباسي.

بن محمد بن الأشعث على الرشيد [ق 39ب] وقد استخفّه الغضبُ على رجل فقال له: يا أمير المؤمنين! إنك إنما تغضب لله فلا تغضَبْ له أكثر مما غضِبَ لنفسه عزَّ وجلَّ. كان أسماءُ بن خارجةَ الفزاري[1] يقول[2]: الناس إما لئيم فوالله لا أجعلُ عِرْضي لِعرضه خَطَراً ولا أجعلُهُ لي نِدّاً؛ وإمّا كريمٌ كانت منه هفوةٌ فوالله لا أؤنِّبه لأني أحقُّ مَنْ غَفَرها؛ قال:

وأَغفِرُ عوراءَ الكريم ادخارَهُ   وأُعرِضُ عن شَتْم اللئيم تكرُّما

قال بعض العلماء[3]: مكتوبٌ في الإنجيل لا ينبغي أن يكون العالمُ سفيهاً ومن عنده يُقتبس الحِلْم، ولا ينبغي أن يكون الإمام جائراً ومن عنده يُلتَمسُ العَدْلُ.

---

(1) أسماء بن خارجة الفزاري (-82هـ). زعيم قيس بالكوفة. كان معروفاً بولائه للأمويين؛ واشتهر بالسؤدد والجود ومكارم الأخلاق. قارن عنه: تهذيب تاريخ دمشق 41/3 - 46، والوافي 59/9 - 61، وفوات الوفيات 19/1.

(2) كلمة أسماء في تهذيب تاريخ دمشق 43/3، والوافي 60/9.

(3) في العقد الفريد 285/2، قال وهب؛ مكتوب في الإنجيل: لا ينبغي لإمام أن يكون جائراً ومنه يُلتمس العدل، ولا سفيهاً ومنه يُقتبس الحلم. وفي برد الأكباد للثعالبي ص 117 - 118 نسبة القول لعبدالله بن طاهر.

الباب الرابع
في فَضْل العفو المشوب بالصفّو

[ق 40 أ] قال النبي ﷺ[1]: «عَفْوُ الملوكِ بقاءٌ للمُلْكِ». وقال النبي ﷺ[2]: «إنَّ العَفْو لا يزيدُ العَبْدَ إلا عزّاً فاعفوا يُعزّكم الله، وإنّ التواضُع لا يزيدُ العبدَ إلا رفعةً فتواضعوا يرفعْكُمُ الله؛ وإنَّ الصدقَة لا تزيدُ المال إلا نماءً فتصدَّقوا يزِدْكُمُ الله».

لما أُتِي عبد الملك بن مروان[3] بأسرى بني الأشعث[4]؛ قال

---

(1) في فيض القدير 318/4: الحديث أخرجه عبد الكريم الرافعي في تاريخ قزوين عن علي أمير المؤمنين. وانظر التمثيل والمحاضرة ص 411، ونثر الدر 265/1، والخوارزمشاهي [ق 9ب]، والإعجاز والإيجاز ص 9.

(2) الحديث في الموطأ لمالك (ت. عبدالباقي 1951) 1000/2، ومسند أحمد 438/2. وقارن بالحديث في قوانين الوزارة للماوردي ص 128، وإحياء علوم الدين 182/3، وغرر الخصائص ص 322، وبدائع الصنائع 467/1. وقارن بأثر مشابه منسوب لجعفر الصادق في نثر الدر 357/1.

(3) عبدالملك بن مروان (65 – 86هـ) بن الحكم. الخليفة الأموي. أعاد للدولة الوحدة بعد انتشار الأمر بموت يزيد بن معاوية. وأدخل إصلاحات جذرية على نظامي العملة والدواوين. واستؤنفت أيامه الفتوح في الشرق. قارن عنه: طبقات ابن سعد 223/5، والمعارف ص 355، ومروج الذهب 291/3 – 328، وتاريخ بغداد 388/10، وتاريخ الإسلام 276/3، والبداية والنهاية 260/8، وسير أعلام النبلاء 246/4، والعقد الثمين 512/5. ولضياء الدين الريس دراسة عنه. وصدرت لجرنوت روتر دراسة ضخمة بالألمانية عن السنوات العشر الأولى من خلافته. وقارن بدراستي: ابن الأشعث والقراء (1977).

(4) المعني الآلاف الذين أسرتهم قوات الحجاج بعد فشل ثورة عبدالرحمن بن محمد بن الأشعث (81 – 84هـ). وكانت الثورة قد بدأت بسجستان ثم امتدت إلى كرمان والعراق عندما اتسع التحالف الثائر ليضم بعض القبائل الشمالية إلى جانب اليمنيين الثائرين مع ابن الأشعث من كندة ومذحج وهمدان. =

لرجاء[1] بن حيوة[2]: ما ترى؟ قال: إنَّ الله أعطاكَ ما تحبُّ من الظَّفَر فأعطِهِ ما يحبُّ من العَفْو! فعفا عنهم. ولما ظفر المأمون[3] بعمه إبراهيم بن المهدي[4] قال لأحمد بن أبي خالد[5] الكاتب: يا أحمد!

= وقد استطاع الحجاج بالنجدات الشامية أن يخرج ابن الأشعث من البصرة فالكوفة ثم هزمه في الوقعة العظيمة بدير الجماجم (82هـ) حيث تشرذم الثوار فوقعوا في الأسر أو اتجهوا شرقاً حين تهافتوا على دفعات بعد وقعة دُجيل؛ وانتحر ابن الأشعث أو قُتل. والمعروف أنه كان على الأسرى الاعتراف بالكفر وتجديد إسلامهم أمام الحجاج للنجاة من الموت. قارن عن الأصول الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية للثورة عملي الواسع بعنوان: «ثورة ابن الأشعث والقراء. دراسة في التاريخ الديني والاجتماعي للعصر الأموي المبكر» (بالألمانية) (فرايبورج/1977).

(1) رجاء بن حيوة الكندي (حوالي أربعين - 122هـ). من تابعي الشام وزهّادهم وعلمائهم. بدأت علاقته بالأمويين أيام عبدالملك بن مروان إذ أرسله مع أخيه بشر إلى العراق عام 72هـ. وكان من كبار مستشاري سليمان بن عبدالملك وعمر بن عبدالعزيز وأبعده هشام. قارن عنه: طبقات ابن سعد 454/7، والتاريخ الكبير للبخاري 312/3، والمعارف ص 472، والجرح والتعديل 501/2/1، والحلية 170/5، ووفيات الأعيان 301/2، وتاريخ الإسلام 249/4، وتذكرة الحفاظ 111/1، وسير أعلام النبلاء 557/4، وتهذيب ابن عساكر 315/5.

(2) القصة في البيان والتبيين 107/2، وإحياء علوم الدين 184/3، وأدب الدنيا والدين ص 428، وبدائع السلك 472/1، وتحفة الوزراء للثعالبي ص 60، وبهجة المجالس 371/1، وفي نثر الدر 118/2 أن ذلك كان بين رجاء وعمر بن عبدالعزيز.

(3) المأمون (198 - 218هـ) عبدالله بن هارون الرشيد. ولي الأمر بعد قتل أخيه الأمين عام 198هـ. ودخل بغداد عام 204هـ قادماً من خراسان. عُرف بالعلم والدهاء وتشجيع الترجمات إلى العربية، وأنشأ دار الحكمة، ومال للشيعة والمعتزلة. قارن عنه: المعارف ص 387، والأخبار الطوال ص 400، وتاريخ الطبري 975/3 وما بعدها، ومروج الذهب 299/4 وما بعدها، والبدء والتاريخ 112/6، وتاريخ بغداد 183/10، والبداية والنهاية 244/10، وتاريخ الخلفاء ص 306 - 333، وسير أعلام النبلاء 272/10 - 290.

(4) إبراهيم (-224هـ) بن المهدي بن المنصور. عم المأمون. كان معروفاً بالغناء والأدب. ثار على المأمون مع أهل بغداد عام 202هـ بعد أن بايع المأمون بولاية العهد لعلي الرضا، وهزمه قواد المأمون فاختفى عام 204هـ حتى قبض عليه عام 209هـ. فعفا عنه المأمون في قصة مشهورة في كتب السمر والتاريخ. قارن عنه: الأغاني 69/10 وما بعدها، وتاريخ بغداد 142/6 وما بعدها، ووفيات الأعيان 39/17 وما بعدها، ولسان الميزان 98/1 وما بعدها.

(5) أحمد بن أبي خالد (104 - 111هـ) الأحول. من أصل شامي: عمل في الإدارة أيام البرامكة، وولاه =

ما تقولُ في هذا الرجل؟ فقال[1]: يا أمير المؤمنين! إن تقتُلْه فقد وجدْتَ مثلك قَتَل مثله! وإنْ تَعْفُ عنه لم تجد مثلَكَ عفا عن مثله! فقال المأمون: لا رأي لنا في الشركة! وأمر بإطلاقه؛ وعفا عنه.

كان معاوية[2] يقول[3]: إن أولى [ق 40 ب] الناس بالعفو أقدرهم على العقوبة؛ وإن أنقَص الناس عقلاً مَنْ ظلم من هو دونه. قال عكرمة[4]: إن الله تعالى قال ليوسف عليه السلام[5]: بعفوكَ عن إخوتك رَفَعْتُ ذكرَكَ في الذاكرين. وقال جعفر بن محمد[6]: لأنْ أندم على العفو

= المأمون الوزارة بعد مقتل الفضل بن سهل وحتى وفاته. قارن عنه: كتاب بغداد لابن طيفور ص 118 – 128، والوزراء والكتاب للجهشياري ص 183 – 186، 220 – 226، والتنبيه ص 351 – 352، ومروج الذهب 299/4، وإعتاب الكتاب ص 109.

D.Sourdel، Vizirat Abbaside، 1، 218 - 225

(1) القصة في أكثر كتب السمر والأخبار؛ لكنها بألفاظها هذه في غرر الخصائص ص 237.

(2) معاوية بن أبي سفيان (41 – 59هـ) صخر بن حرب الأموي القرشي. بويع له بعد مقتل أمير المؤمنين علي؛ فوحّد الدولة، وجدد الهجمات على البيزنطيين في البر والبحر. عُرف بالحلم والحكمة وحُسن الإدارة. قارن عنه: طبقات ابن سعد 32/3، 406/7، ونسب قريش ص 124 وما بعدها، والمعارف ص 344، وأنساب الأشراف 5/4 – 136، وتاريخ الطبري 6/2 وما بعدها، ومروج الذهب 188/3 وما بعدها، والاستيعاب رقم 1416، وأُسد الغابة 385/4. وأطول ترجماته في تاريخ الإسلام 318/2، وسير أعلام النبلاء 119/3، وتاريخ دمشق الكبير لابن عساكر [م16/ق336ب] وما بعدها، والبداية والنهاية 20/8 – 117.

(3) القول في العقد الفريد 189/2 مع نسبته للأحنف، وفي المستطرف 187/1 مع النسبة لعلي. وقارن بمحاضرات الأدباء 227/1. وهو لمعاوية في الخوارزمشاهي [ق14ب]، وللمنصور في الفاضل للمبرد ص88.

(4) عكرمة (25 – 105هـ) بن عبدالله البربري المدني، مولى ابن عباس. تابعي. كان مفسراً كبيراً عالماً بالمغازي. قارن عنه: حلية الأولياء 326/3، وذيل المذيل ص 90، وميزان الاعتدال 208/2، وخلاصة تذهيب الكمال ص229، وسير أعلام النبلاء 562/4.

(5) القول في محاضرات الأدباء 226/1.

(6) القول في الفاضل ص 89، وغرر الخصائص ص 249، وبهجة المجالس 370/1، وفي محاضرات الأدباء 226/1 بنسبته لعمر. وهو قطعةٌ من حديث في جامع الترمذي ومسند ابن أبي شيبة ومستدرك الحاكم وسنن البيهقي (الجامع الصغير ص 13) نصه: «ادرأوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا سبيله؛ فإن الإمام لأن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة» .

أحبّ إلي من أن أندَمَ على العقوبة. كتب الحجاجُ إلى عبد الملك[1]: يا أمير المؤمنين! إنك أعز ما تكون أحوَج ما تكون إلى الله ﷻ، وإذا عَزَزْتَ بالله فاعْفُ لله فإنَّكَ بهِ تَعِزُّ وإليه ترجع.

غضِب سليمانُ بن عبد الملك[2] على خالد بن عبد الله القسري[3] فلما دخل عليه قال: يا أمير المؤمنين! إنَّ القُدرةَ تُذْهِبُ الحفيظة، وإنك تَجِلُّ عن العقوبة فإنْ تعْفُ فأهْلُ ذلك أنت، وإن تُعاقِبْ فأهلُ ذلك أنا؛ فعفا عنه. كان المأمون يقول[4]: ليس عليَّ في الحلم مؤونة ولوددتُ أنَّ أهل الجرائم عَلِموا رأيي في العَفْو فيذهب عنهم [ق 41 أ] الخوف فتخْلُصَ لي قلوبهم. وأنشد الحسن بن رجاء[5] في المأمون يقول[6]:

صفوحٌ عن الإجرام حتى كأنّه
من العَفْوِ لم يَعْرِفْ من الناس مُجْرِماً

---

(1) في المجتنى ص 73 – 74، أن الرسالة كانت من عبدالملك للحجاج.

(2) سليمان بن عبدالملك (96 – 99هـ). ولي الأمر بعد أخيه الوليد؛ فأطلق السجناء، وقرّب إليه الفقهاء، واستخلف عمر بن عبدالعزيز ابن عمه. قارن عنه: تاريخ خليفة ص 281، 298، والتاريخ الكبير 25/4، والجرح والتعديل 130/4، ووفيات الأعيان 420/2، 427، وتاريخ الإسلام 8/4، وسير أعلام النبلاء 111/5، ومروج الذهب 5/4، وتاريخ الطبري 1282/2، وفوات الوفيات 68/2.

(3) خالد بن عبدالله القسري (-126هـ). ولي مكة للوليد بن عبدالملك (86 – 96هـ) عام 89هـ؛ وبقي عليها سبع سنين. ثم ولاه هشام بن عبدالملك (105 – 124هـ) العراق عام 106هـ فبقي حتى عزله عام 120هـ بيوسف بن عمر الثقفي. وقتله الوليد بن يزيد (125 – 126هـ) تعذيباً. قارن عنه: التاريخ الكبير 158/3، والأغاني 22/5، ووفيات الأعيان 226/2، وتاريخ الإسلام 64/5، والبداية والنهاية 17/10، وتهذيب تاريخ دمشق 70/5 – 83.

(4) القول عن المأمون في الموفقيات ص 284، وغرر الخصائص ص 235، وبهجة المجالس 371/1، وبدائع السلك 469/1، وقارن بقصة مشابهة في المستطرف 187/1.

(5) الحسن بن رجاء (حوالي 155هـ) ابن أبي الضحاك. من كبار كتّاب الديوان بالدولة العباسية. بدأ العمل أيام المأمون (218هـ) قارن عنه. الفهرست ص166، وأخبار أبي تمام ص167–182، وتاريخ الطبري 1314/3، والأغاني 198/6–199، وإعتاب الكتاب ص168–170.

(6) شعر الحسن في المأمون في إعتاب الكتاب ص 91، 102، والفرج بعد الشدة 387/1.

لــيــس يــبــالــي أن يــكــونَ بـــــه الأذى

إذا مــا الأذى لــم يَــغْــش بــالــكُــره مُــسْــلِــمــاً

قال المدائني[1]: لما ظَفِر الحجاج بأصحاب ابن الأشعث فغدا يَضْرِبُ أعناقَهُم عامة النهار فأُتي برجل في آخرهم من بني تميم فقال: يا حجاج! لئن كُنّا قد أسأنا في الذنب ما أحسنت أنت في العقوبة! فقال الحجاج: أُفّ لهذه الجيف ما كان فيهم رجلٌ يُحسِنُ مثل هذا! وعفا عنه. قال الشاعر:

إذا ما امرؤٌ من ذنبه جاء تائباً إليكَ فلم تغفر له فلك الذنبُ

قيل للأحنف[2] بن قيس[3]: ممن تعلَّمت العفو وحُسْنَ الخُلُق؟ [ق41 ب] قال: من قيس بن عاصم المنقري[4]! فقيل له: وكيف ذلك وما بلغ من حِلْمه؟ قال: بينما هو جالس في داره إذ جاءت خادمٌ له بسفّود عليه شِواء فسقط من يديها فوقع على ابنٍ له فمات! فدهشت الجاريةُ! فقال: لا رَوْعَ عليكِ! أنتِ حرَّةٌ لوجهِ الله تعالى!. أتي

---

(1) القصة في غرر الخصائص ص 239، والمستطرف 191/1، والعقد الفريد /173-174، وفي محاضرات الأدباء 235/1 أن ذلك كان بين امرأة خارجية والحجاج.

(2) أبو بحر صخر بن قيس بن معاوية (-67هـ) الملقب بالأحنف. أدرك النبي، وتزعّم تميم البصرة منذ ثلاثينات القرن الأول الهجري. اشتهر بالحلم والحكمة. له أخبار كثيرة في كتب التاريخ والسمر العربية. قارن عنه: طبقات ابن سعد 93/7، ووفيات الأعيان 499/2 - 506، وتهذيب تاريخ دمشق 10/7، والمعارف ص 423، وزبدة الحلب 167/2، وسرح العيون 104 - 112، وتهذيب التهذيب 191/1، وتاريخ الإسلام 129/3، والبداية والنهاية 326/8، وسير أعلام النبلاء 86/4.

(3) القصة في روضة العقلاء ص 189، وسراج الملوك ص 144 - 145، والعقد الفريد للملك السعيد ص 248، والمستطرف 117/1، 187 - 188، وعيون الأخبار 286/1، وإحياء علوم الدين 71/3، وقارن بالأغاني 74/14.

(4) قيس بن عاصم (حوالي 20هـ) المنقري. ساد أكثر بطون تميم في الجاهلية. وأقبل إلى المدينة فأسلم على رأس وفد تميم سنة 9هـ. ثم نزل البصرة أيام عمر، وبها توفي؛ عُرف بالحلم والحكمة والشجاعة. قارن عنه: نقائض جرير والفرزدق 1023/2، ومعجم المرزباني ص 324، والأغاني 69/14 - 91. والمحبر ص 238، ومجالس ثعلب 36/1، وسمط اللآلي ص 487، والاستيعاب 1294/3.

المنصور[1] برجل ليعاقبه فقال[2]: يا أمير المؤمنين! الانتقامُ عَدْلٌ والتجاوُزُ فضْلٌ، ونحن نُعيذُ أمير المؤمنين أن يرضى لنفسه بأوْكَسِ النصيبين دون أن يَبْلُغَ أرفَعَ الدرجتين! فعفا عنه. كانت جاريةٌ لعلي بن الحسين[3] بن علي بن أبي طالب عليهم السلام تَسْكُبُ الماء على يده[4] فنَعِسَتْ فسَقَط الإبريقُ من يدِها فشجَّه فرَفع رأسَهُ فقالت؛ إنَّ الله يقول: ﴿ وَٱلْكَـٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ ﴾ قال؛ كظمت غيظي! قال: ﴿ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ﴾؛ قالت: عفا الله عنك! قالت: ﴿ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ (آل عمران: 134)؛ قال: فاذهبي فأنت حُرَّة لوجه الله تعالى! قال بعضُ الشعراء في هذا المعنى: [ق 42 أ]:

تـــمـــوتُ أضـــغـــانُـــه أيـــــام قـــدرتـــه
ومُـكْـنَـةُ الـحـر تُـنْـسـي فـاحِـشَ الـخَـطَـلِ

(1) المنصور (136 – 159هـ)؛ أبو جعفر عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله بن العباس. ولي الخلافة بعد أخيه أبي العباس السفاح؛ فقتل أبا مسلم الخراساني وأخمد ثورتي عمه عبدالله بن علي ومحمد النفس الزكية، وأعاد تنظيم الإدارة، وجدد الهجمات على البيزنطيين. قارن عنه: المعارف ص 377، والوزراء والكتَّاب ص 96، وتاريخ الطبري 88/3 وما بعدها، ومروج الذهب 128/4، وتاريخ بغداد 53/10، وتاريخ الإسلام 214/6، وسير أعلام النبلاء 83/7، والبداية والنهاية 121/10، وتاريخ الخلفاء ص 259.

(2) الواقعة في عيون الأخبار 98/1، وغرر الخصائص ص 236، وبهجة المجالس 371/1، والبصائر والذخائر 188/2 – 189.

(3) علي بن الحسين (38 – 94هـ). من كبار التابعين الورعين الفقهاء. إليه يعود كل نسل الحسين بن علي. أعاده يزيد بن معاوية بعد كربلاء (63هـ) إلى المدينة حيث بقي حتى وفاته. قارن عنه: طبقات ابن سعد 211/5، وتاريخ البخاري 266/6، والمعارف 214، والجرح والتعديل 17/3، وحلية الأولياء 133/3، وتهذيب الأسماء واللغات 343/1/1، ووفيات الأعيان 266/3، وتاريخ الإسلام 34/4، وسير أعلام النبلاء 386/4.

(4) القصة في المستطرف 193/1 عن جعفر الصادق. وفي نثر الدر 336/1، ومحاضرات الأدباء 235/1 عن الحسين بن علي. وفي البداية والنهاية 107/9 عن زين العابدين.

إذا الــجــرائــم هــاجــتْــهُ تـغـمَّـدهـا
بـالـصَّـفْـحِ مـنـه حـلـيـمـاً غـيـرَ ذي فَـشَـلِ

جنى عبدٌ أسود علىَ عمر بن عبد العزيز[1] رحمه الله في عُنْفُوان حداثته جنايةً فشدَّهُ ليضربه فقال له: يا مولاي! لم تضربني؟ قال: لأنَّك جَنيتَ كذا وكذا. فقال العبد: هل جَنَيْت أنت جناية قط فغضبَ عليك مولاك؟ قال: نعم! قال: فهل عَجِلَ عليك؟ فقال له: قُمْ فأنْت حرٌّ لوجه الله تعالى! فكان ذلك سبب توبته. لأبي محمد[2] القاسم الحريري يقول:

أخــمِــدْ بـحـلـمِـكَ مـا أذْكـــاه ذو سَـفَـــه
مــن غـيـظِـكَ واصــفــحْ إنْ جـنـا جـانـي
فـالـحـلـم أفـضـل مـا ازدان الـلـبـيـب بـه
والأخْـــذُ بـالـعَـفْـو أحْـلـى مـا جـنـا جـانـي

[ق 42 ب] قال[3] بعضُ المشايخ؛ جرى بين شهرام[4] المروزي

---

(1) عمر بن عبد العزيز (99 – 101هـ). الخليفة الأموي المشهور. قارن عنه: طبقات ابن سعد 242/5 – 302، وسيرة عمر لابن عبدالحكم (دمشق 1954)، وسيرة عمر لابن الجوزي (القاهرة 1331هـ)، وحلية الأولياء 253/5 – 353، وصفة الصفوة 63/2، وسيرة عمر بن عبدالعزيز للآجري (1981)، وتاريخ الإسلام 164/4، وسير أعلام النبلاء 114/5 – 148، والبداية والنهاية 192/9 – 219، وفوات الوفيات 133/3.

(2) أبو محمد القاسم (446 – 516هـ) بن علي الحريري. صاحب المقامات. قارن عنه: المنتظم 241/9، ونزهة الألباء ص 162، ومرآة الزمان 109/8، ووفيات الأعيان 63/4، وطبقات الشافعية الكبرى 295/4، وخزانة الأدب 117/3، ومعاهد التنصيص 272/3، وشرح الشريشي 3/1.

(3) القصة في العقد الفريد 164/2 – 165، والهفوات النادرة ص 63 – 64، والشهب اللامعة لابن رضوان [الباب الرابع]، وسياسة الملوك لعبدالرحمن بن عبدالله [ق 13أ]. وقارن بالعقد الفريد 155/2 – 156.

(4) في العقد الفريد 164/2 أن شهراماً كان قائداً من قواد جيش أبي مسلم.

وبين أبي مسلم الخراساني[1] كلامٌ شديدٌ فما زال أبو مسلم يُقاوِلُهُ إلى أنْ قال له شهرام بالغيظ[2]: كذبْتَ! فلما قال له ذلك صَمَتَ أَبو مُسْلم وندم شهرام وأقبل عليه مُعْتَذِراً وخاضعاً متذللاً؛ فلما رأى ذلك أبو مسلم قال: لسانٌ سَبَق ووهْمٌ أخطأ، وإنما الغَضَبُ شَيْطانٌ وأنا جَرَّأْتُكَ بطول احتمالي إيَّاك؛ فإنْ كنت متعمداً فقد شاركْتُك فيه، وإنْ كنت مغلوباً فالعذْرُ يَسَعُكَ؛ وقد عفونا عنك على كلِّ حال. فقال شهرام: أيها الأمير! إن عفوكَ لا يكون غَدْراً[3]! قال: أجل! قال: فإنَّ عِظَمَ ذنبي لا يَدَعُ قلبي يَسْكُنُ! ولَجَّ في الاعتذار فقال أبو مسلم: يا عجبي! كنتَ تُسيءُ وأنا أُحْسِنُ فإذا أحسنْتَ أسيءُ؟!.

(1) أبو مسلم (100 – 138هـ) الخراساني: عبدالرحمن بن مسلم. مجهول النسب تقريباً. اتصل في شبابه بإبراهيم بن محمد الإمام صاحب الدعوة العباسية فوثق به وأرسله إلى خراسان حيث استطاع السيطرة هناك خلال سنوات قليلة. ثم انتصر بمعركة الزاب عام 132هـ فأنهى الدولة الأموية؛ وصار أقوى رجل بالدولة أيام أبي العباس السفاح (132 – 136هـ). ثم ازدادت الشكوك بينه وبين المنصور بعد إخماده لتمرد عبدالله بن علي فقتله المنصور؛ فحدثت قلاقل بفارس نتيجة لذلك. قارن عنه: تاريخ الطبري 103/3، ومروج الذهب 139/4، ووفيات الأعيان 145/3، والبدء والتاريخ 78/6، وميزان الاعتدال 117/2، وتاريخ بغداد 207/10.

(2) في العقد: فقال له قائده كلمة فيها بعض الغلط. وفي الهفوات أنه قال له: يا لقيط.

(3) في العقد والهفوات: غروراً.

قال هشام[1] بن محمد[2]؛ أُتي النعمانُ بن المنذر[3] برجلين أحدهما قد أذنب [ق 43 أ] ذنباً عظيماً فعفا عنه والآخر قد أذنب ذنباً صغيراً فعاقبه؛ وقال:

تعفو الملوكُ عن العظيـ ـم من الذنوب بفضلها
ولقد تُعاقِبُ في اليسـ ـير وليس ذاك لجهلِها
إلاّ ليُعْرف حِلْمُها ويُخاف شِدّة نكلِها

لأبي فراس بن حمدان[4] يقول[5]:

وأروعَ جيشُه جيشٌ بهيمٌ وغُرّته عمودٌ من صباح
صَفوحٌ عند قدرته حليمٌ قليلُ الصفح ما بين الصّفاحَ
وكان ثباتُهُ للقلب قَلْباً وهيبتُهُ جَناحاً للجَنَاحِ

---

(1) هشام (204هـ) بن محمد بن السائب الكلبي. أخباري مشهور ونسّابة كبير. ترك كتباً كثيرة ضاع أكثرها؛ وطبع منها الأصنام وأنساب الخيل. قارن عنه: الفهرست لابن النديم ص 95 - 98، وتاريخ بغداد 45/14 - 46، ووفيات الأعيان 82/7 - 84، ومعجم الأدباء 287/19، ولسان الميزان 196/6، ونزهة الألباء ص 59، ونور القبس ص 291. وانظر تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (بالألمانية) 268/1 - 271، وعلم التاريخ عند العرب للدوري ص 41 - 45.

(2) النعمان بن المنذر (590 - 608م). آخر أمراء لخم الموالين للفرس بالحيرة. كان مهيباً بطاشاً ذا نفوذ واسع في البادية العربية. وهو ممدوح النابغة الذبياني وحسان بن ثابت وحاتم الطائي. قتله كسرى أبروز (592 - 627م) لخلاف بينهما فكانت بسببه وقعة ذي قار (حوالي 610م). قارن عنه: المعارف ص 283، وتاريخ الطبري 1073/1، والأغاني 42/2، 128/19.
G.Rothstein; Die Dynastie der Lahmiden 107 - 120
Th. Noldeke; Geschichte der Perser und Arabe 345f

(3) القصة والشعر في عيون الأخبار 100/1، ومروج الذهب 241/3، والخوارزمشاهي [ق14أ - 14ب]، وحماسة الظرفاء 178/1، وشرح الدامغة للهمداني ص 271، وتسهيل النظر [ق 63 أ]. ويرد منها بيتان في التمثيل والمحاضرة ص 134، ونهاية الأرب 7/6، وفي محاضرات الأدباء 31/1، نسبة الأبيات لرجل من بني يشكر. وهي غفل في سياسة الملوك لعبد الرحمن بن عبد الله [ق 13أ]، وتذكرة ابن حمدون ص 53.

(4) أبو فراس (320 - 357هـ) الحارث بن سعيد بن حمدان. ابن عم سيف الدولة، وشاعر معروف من الشجعان. أسرته الروم ثم أطلق سراحه. وقتل في الصراع على إمارة حلب بعد وفاة سيف الدولة. له ديوان مطبوع. قارن عنه: يتيمة الدهر 48/1 - 103، وتهذيب تاريخ دمشق 439/3، والمنتظم 68/7، وزبدة الحلب 157/8، وشذرات الذهب 24/3.

(5) في ديوان أبي فراس (نخلة قلفاط، بيروت 1900) ص 59.

الباب الخامس
في اصطناع المعروف إلى المجهول والمعروف

روي[1] عن النبي ﷺ أنه قال: «صدقَةُ السِّرّ [ق 43ب] تُطفِئُ غَضَبَ الربّ، وصنائع المعروف تَقي مصارع السوء، وصِلَةَ الرَحِم تزيدُ في العُمُر» . وقال النبي ﷺ[2]: «خصلتان ليس فوقهما شيءٌ من الشَّرّ؛ الشِّركُ بالله والضُرّ لعباد الله. وخِصْلتان ليس فوقهما شيءٌ من الخير: الإيمان بالله والنفع لعباد الله». وقال[3] جعفرُ بن محمَّد عليهما السلام: إنَّ لله تعالى وجوهاً من خَلْقه خَلَقَهم لقضاء حوائج عباده يَرَون الجُود مجداً والإفضال مغْنَماً والله يحبُّ مكارم الأخلاق. وقال[4] النبي ﷺ: «مَنْ عَظُمَتْ نعمةُ الله عنده عَظُمَتْ مؤونةُ الناسِ

---

(1) في فيض القدير 4/206 - 207 رقم 5041: صنائع المعروف تقي مصارع السوء، والصدقة خفياً تُطفئ غضب الرب، وصلة الرحم زيادة في العمر، وكل معروف صدقة، وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة، وأهل المنكر في الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة، وأول من يدخل الجنة أهل المعروف. رواه الطبراني في الأوسط عن أم سلمة مرفوعاً، وصححه. وانظره في لباب الآداب ص 334، والجليس الصالح الكافي للمعافى 1/233، والترغيب والترهيب 2/29 - 30، وأدب الدنيا والدين ص 201، ونثر الدر 1/160، ومجمع الزوائد 3/110، والتمثيل والمحاضرة ص 28، والمقاصد الحسنة ص 260، والمصنوع ص 85، وكشف الخفاء 2/28، واللباب في شرح الشهاب ص 18 - 19.

(2) لم أجده في دواوين الحديث، وهو في الفاضل للمبرد، ص 35.

(3) عبارة جعفر الصادق في العقد الفريد 1/235. وفي الفصول المهمة لابن الصباغ ص 273 نسبتها لعلي بن أبي طالب. وانظر العقد الفريد 1/235.

(4) الأثر في الفاضل للمبرد ص 35، وقوانين الوزارة للماوردي ص 233، وأدب الدنيا والدين له ص 322، =

عليه فمن لم يحتملْ تلكَ المؤونة عَرَّض تلك النعْمة للزوال».

سئل محمد[1] بن المنكدر[2]: أيُّ الأعمال أحبُّ إلى الله؟ فقال: إدخالُ السرور على المؤمنين. قيل له: فما بقي مما يُستلذُّ؟ قال: الإفضالُ على الإخوان. قال الأصمعي[3] عن خليفة الغنويّ[4] أنه قَدِمَ البصرة [ق 44 أ] فأتاه ناسٌ من أهل الأدب يسمعون كلامَهُ فقال لهم: يا بني أخي! اتقوا الله بطاعته، واتَّقوا السلطان، واتَّقوا الناس بالمعروف إليهم. فقال رجلٌ منهم لما خرجوا: والله ما سمعنا كبيراً! فقال شيخٌ منهم: والله ما بقي من مصلحة الدين والدنيا إلا وقد أمر به. قال الشاعر:

اصنع العُرْف ما استطعْـ ـتَ يدُ العُرْف عاليه
ويدُ العُرْف كيف كانت على الدهر باقيه
صُنْ سؤلاً رجاكَ أن يتقاضاكَ ثانيه

= والأمثال والحكم له [ق 79 ب]، والعقد الفريد 233/1، وإحياء علوم الدين 245/3، والفاضل للمبرد ص 35، والمستطرف 113/1، وغرر الخصائص الواضحة ص 150، وعين الأدب والسياسة ص 124، وفيض القدير 456/5، وكشف الخفاء 266/2. وفي الفصول المهمة لابن الصباغ ص 273 نسبته لعلي.

(1) محمد بن المنكدر (54 - 130هـ) التيمي القرشي. من رجال الحديث والزهد. قارن عنه: تاريخ الإسلام للذهبي 155/5 - 158، وتهذيب التهذيب 473/9.

(2) قول ابن المنكدر في عيون الأخبار 174/1، وحلية الأولياء 149/3، وآداب العشرة ص 57، وأنس المسجون لابن البحتري [ق 60 أ- 60 ب].

(3) الأصمعي (125 - 215هـ) عبدالملك بن قريب الأصمعي الباهلي. من كبار علماء اللغة والأخبار والأدب. قارن عنه: مراتب النحويين ص 80 وما بعدها، وأخبار النحويين البصريين ص 58 وما بعدها، وطبقات النحويين واللغويين ص 176 وما بعدها، والفهرست ص 82 - 83، وتاريخ بغداد 410/10 وما بعدها، ونزهة الألباء ص 112 وما بعدها، وإنباه الرواة 197/2 وما بعدها، ووفيات الأعيان 170/3 وما بعدها، ونور القبس ص 125 وما بعدها، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص218 وما بعدها. و إنباه الرواة 197/2 وما بعدها، والبُلغة في تاريخ أئمة اللغة ص 129 وما بعدها.

(4) القصة في الشهب اللامعة لابن رضوان [الباب الأول]؛ وصاحب القول هناك نافع بن خليفة.

وقد قال النبي ﷺ[1]: «رأسُ العقل بعد الإيمان التودُّدُ إلى الناس واصطناع المعروف إلى كل بَرّ وفاجر». قال المهديُّ رحمه الله[2]: ما توسّل إليّ أحد بوسيلةٍ ولا تذرَّع بذريعةٍ هي أقربُ إلى ما أحبُّ من أن يُذَكّرني يداً سلفتْ مني إليه أُتْبعها أُخْتَها وأُحْسِنْ رَبّها لأنَّ مَنْعَ [ق 44 ب] الأواخر يقطع شُكْرَ الأوائل؛ قال الشاعر:

وإنَّـــا إذا تــركْـنــا الــسـؤا لَ ولــم نَـبْـغـه فـبـه يَـبـتـديـنـا
وإذا لـــم نــبــغ مـعـروفَـهُ فـمـعـروفُـهُ أبـــداً يـبـتـغـيـنـا

قال محمد[3] بن علي بن موسى عليهم السلام[4]: خيرٌ من الخير فاعلُه، وأجملُ من الجميل قائلُهُ، وأرجحُ من العلم حامِلُه،

---

(1) في فيض القدير 574/3 رقم 3464: رأسُ العقل بعد الإيمان بالله التحبب إلى الناس، واصطناع الخير إلى كل بر وفاجر. رواه الطبراني في الأوسط عن علي. ووصفه السيوطي بالضعف. وفي فيض القدير 575/3 رقم 4366: رأس العقل بعد الدين التودد إلى الناس، واصطناع الخير إلى كل بر وفاجر. رواه البيهقي في «شعب الإيمان» عن علي. وانظر آداب العشرة ص 54، ومسند الرضا ص 29، ومجمع الزوائد 67/8، ونثر الدر 163/1.

(2) العبارة في عيون الأخبار 176/3 منسوبة لجعفر بن محمد الصادق. وهي للمهدي في المصباح المضيء 417/1، وتاريخ بغداد 394/5.

(3) محمد (195 – 220هـ) بن علي بن موسى: أبو جعفر الملقب بالجواد ابن الرضا ابن الكاظم. وهو الإمام العاشر. وُلد بالمدينة، وزوَّجه الخليفة المأمون بابنته أم الفضل. واستدعاه المعتصم لبغداد فتوفي بها. قارن عنه: الفصول المهمة لابن الصباغ ص 245 – 274، ووفيات الأعيان 175/4، والأئمة الإثنا عشر لابن طولون ص 103 – 104، وتاريخ ابن الأثير 237/5، وشذرات الذهب 48/2.

(4) القول في تذكرة ابن حمدون ص 27 – 28 بنسبته إلى محمد بن علي بن موسى. وهو منسوب لعلي بن أبي طالب في شرح نهج البلاغة (دار الأندلس 1978) 571/4، وربيع الأبرار 804/1، وبغير نسبة في التعازي للمدائني ص 17، 93، والبيان والتبيين 75/4، وقوانين الوزارة ص164، وأدب الدنيا والدين ص 85. وحديث شريف في عين الأدب ص 124.

وشَرٌّ من الشرّ جالبُهُ، وأهولُ من الهول راكبُهُ. وقال عبد الله[1] بن عباس رضي الله عنهما[2]: ما رأيتُ رجلاً لي عنده معروفٌ إلا أضاءَ ما بيني وبينه، ولا رأيتُ رجلاً لي إليه إساءَةٌ إلا أظْلَمَ ما بيني وبينه. وقال عيسى عليه السلام[3]: استكثروا من شيء لا تأكلُهُ النار! قيل: ما هو يا نبيَّ الله؟ قال: المعروف. وقال جعفر بن محمد عليهما السلام لسفيان[4] الثوري[5]: إحفظْ عني ثلاثاً؛ إذا صنعتَ معروفاً فعجِّلْهُ فإنَّ تعجيلَهُ تهنيتُهُ، وإنْ رأيتَ أنه كبيرٌ فصغِّرْهُ فإنَّ تصغيرك إيّاه أعظم له، وإذا فعلْتَهُ [ق 45 أ] فاستْرهُ فإنه إذا ظهر من غيرك كان أكبر لقدْرِهِ وأحْسَنَ في الناس. وقيل لجعفر بن محمد عليهما السلام[6]: لم حرَّم الله الربا؟ قال: لئلا يتبايَعُ الناسُ بالمعروف. وقال أبو جعفر

---

(1) عبدالله بن عباس (68هـ). ابن عم النبي، وجدّ الخلفاء العباسيين، وأحد كبار العلماء والمفتين في صدر الإسلام. قارن عنه: الاستيعاب 933/3، ووفيات الأعيان 62/3 – 64، وتاريخ الإسلام 30/3 – 37، والإصابة 303/2 – 334، وأنساب الأشراف 27/3 – 55، والعقد الثمين 190/5، وسير أعلام النبلاء 331/3 – 359.

(2) قول ابن عباس في بهجة المجالس 302/1، وعيون الأخبار 175/1، ونثر الدر 419/1، والكامل للمبرد 480/2، والفاضل له ص 35، والبصائر والذخائر 217/2.

(3) القول في الفاضل للمبرد ص 35.

(4) الثوري (97 – 161هـ)، سفيان بن سعيد بن مسروق. أحد كبار الحفاظ، ومؤلف كتاب «الجامع» من أوائل الكتب في الحديث والفقه. طارده المنصور والمهدي، ومات مختفياً بالبصرة. قارن عنه: طبقات ابن سعد 371/6 – 374، والتاريخ الكبير 92/4 – 93، والمعارف ص 497 – 498، والمعرفة والتاريخ 713/1 – 728، والجرح والتعديل 55/1 – 126، وحلية الأولياء 356/6 وما بعدها، 1/7 – 144، وتاريخ بغداد 151/9 – 174، ووفيات الأعيان 386/2 – 391، وسير أعلام النبلاء 229/7 – 279.

(5) القول بنسبته لسفيان في الفاضل للمبرد ص 36، وفي أدب الدنيا والدين ص 203 نسبة قول مشابه للعباس بن عبدالمطلب. والقول بنسبته لابن عباس في عيون الأخبار 177/3، وبهجة المجالس 303/1. وانظر الجليس الصالح الكافي 583/1 – 584.

(6) القول للإمام جعفر في الفاضل للمبرد ص 36، ونثر الدر 355/1 وفيه: لئلا يتمانع الناس بالمعروف.

المنصور: ليس بإنسان مَنْ أُسْدِيَ إليه معروفٌ فنسيه دون الموت.
وعن أنس بن مالك[1] ﷺ عن عليّ ﷺ أنه قال[2]: لا يُزَهِّدَنَّك في المعروف قِلّةُ شُكْر منْ تُسديه إليه فقد شكرك عليه مَنْ لم يَسْتمتعْ منه بشيءٍ وقد يُدْرَك من شكر الشاكر أكثر مما أضاع الكافر.

كتب أرسطاليس إلى الاسكندر[3]: إملك الرعيةَ بالإحسان إليها تظفر بالمحبَّة منها فإنّ مُلْكَكَ عليها بإحسانكَ هو أدْوَمُ بقاءً منه باعتسافك؛ وأعلمْ أنك إنما تملكُ الأبدان فتخطَّها إلى القلوب بالمعروف؛ وأُعلمْ أنَّ الرعية إذا قدرتْ أن تقولَ قدرتْ أن تفعلَ فاجتهدْ أن لا تقول [ق 45 ب] تسْلَمْ من أن تفعل. قيل للأحنف بن قيس[4]: مَنْ أحسنُ الناس عيشاً؟ فقال: مَنْ حَسُنَ عيْشُ غيره في عَيشه؛ قيل: فَمَنْ أسْوأ الناس عيشاً؟ قال: مَنْ لا يعيش معه أحد.

---

(1) أنس بن مالك (83هـ) الأنصاري. خادم النبي وصاحبه وأحد علماء الصحابة. شهد المشاهد مع رسول اللهﷺ. وكان بين آخر من صحبوه موتاً. قارن عنه: طبقات ابن سعد 17/7، والتاريخ الكبير 27/2، والمعارف ص 308، والجرح والتعديل 286/2، والاستيعاب 108/1، وأسد الغابة 151/1، وتهذيب الأسماء واللغات 127/1/1، وتاريخ الإسلام 339/3، وتهذيب ابن عساكر 142/3، وسير أعلام النبلاء 395/3 - 408.

(2) القول عن علي في الفاضل للمبرد ص 95، وأدب الدنيا والدين ص 201، ولُباب الآداب ص 335، ودستور معالم الحكم ص 23، ومع تعديل طفيف بنسبته إلى ابن عباس في بهجة المجالس 304/1، وعيون الأخبار 178/3، ونثر الدر 417/1، والكامل للمبرد 120/1.

(3) القول بنسبته لأرسطو في عيون الأخبار 8/1، والعقد الفريد 24/1 - 25، ومختار الحكم للمبشر بن فاتك ص 197 - 198، والعقد الفريد للملك السعيد ص 119 - 200، وبهجة المجالس 306/1، والتذكرة الحمدونية ص 430، ومفيد العلوم ص 417، وفي لباب الآداب ص 44 عن أبرويز لابنه.

(4) القول عن وهب بن منبه في قوانين الوزارة للماوردي ص 156، وتسهيل النظر له، والأمثال والحكم له ق 43ب، ومحاضرات الأدباء 168/1، وعيون الأخبار 179/3، وهو غفلٌ في بهجة المجالس 787/1، وعين الأدب والسياسة ص 150. وفي مجمع الأمثال للميداني 479/2 بنسبته إلى المغيرة بن شعبة. وقارن بأقوال مشابهة في البيان والتبيين 293/2، والحكمة الخالدة ص 220.

قال عبدُ الأعلى النَرْسي[1]، قدِمْتُ على المتوكِّل[2] رحمه الله سامرّاء فدخلتُ عليه يوماً فقال[3]: يا أبا يحيى! قد كُنّا هَمَمْنا لك بأمرٍ فتدافَعَت الأيامُ به! فقلتُ: يا أمير المؤمنين! سمعتُ مسلم بن خالدٍ الزنجي[4]؛ يقول: سمعتُ محمد بن جعفر[5] يقول: مَنْ لم يشكر الهمَّة لم يشكر النعمة؛ ثم أنشد[6]:

لاشكرنَّك معروفاً هممتَ به ... إنّ اهتمامَكَ بالمعروفِ معروفُ
ولا ألومُكَ إذ لم يُمْضِهِ قَدَرٌ ... فالشيءُ بالقَدَر المحتومِ مصروفُ

فجذَب الدواةَ وكَتبها ثم قال: يُنْجَزُ لأبي يحيى ما كُنَّا هممنا به وهو كذا وكذا؛ ويُضْعَفُ [ق 46 أ] لخبرِه. قال رجلٌ ليزيد بن المهلب[7].

---

(1) عبدالأعلى (237هـ) بن حماد النرسي. محدث بصري نزل بغداد، وكان قريباً من البلاط العباسي. روى عنه كبار الحفاظ. انظر ترجمته في تاريخ بغداد 11/75 - 76.

(2) المتوكل (232 - 247هـ) جعفر بن محمد المعتصم بن الرشيد. ولي الخلافة بعد أخيه الواثق، فغير من سياسة الدولة تجاه الشيعة والمعتزلة، وكان آخر العباسيين الأوائل الأقوياء. قارن عنه: المحبر ص 42 - 43، وتاريخ الطبري 3/1368 وما بعد، ومروج الذهب 5/5 - 45، وتاريخ بغداد 1/290، وتاريخ الخلفاء ص 346 وما بعدها، وشذرات الذهب 2/114، والوافي بالوفيات 11/129.

(3) القصة في تاريخ بغداد 11/76، والمستطرف 1/237.

(4) مسلم بن خالد الزنجي (179هـ). كبير فقهاء مكة في عصره وأستاذ الشافعي. لا يحتج به في الحديث. عنه: طبقات ابن سعد 5/499، والتاريخ الصغير، 2/263، والجرح والتعديل 8/183، وميزان الاعتدال 4/102، وسير أعلام النبلاء 8/158.

(5) محمد بن جعفر (203هـ) بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. كان قد خرج بمكة ودعا إلى نفسه ثم عفا عنه المأمون وولاّه الموسم. قارن عنه: تاريخ بغداد 2/114 - 115.

(6) البيتان منسوبان لمحمد بن حازم الباهلي في المنتحل ص 82. وهما لعمرو بن المعارك في التذكرة السعدية 1/358. ولعبدالعزيز بن سليمان في روضة العقلاء ص 243. ثم هما بغير عزو في عيون الأخبار 3/167، وحماسة الظرفاء 1/187، وأدب الدنيا والدين ص 207، وبهجة المجالس 1/316، والفاضل ص 96، والعمدة 2/158، وبدائع السلك 1/547، والبيت الأول في كتاب الآداب لابن شمس الخلافة ص 134.

(7) يزيد بن المهلَّب (57 - 103هـ) بن أبي صفرة. ولاّه الحجّاج خُراسان بعد وفاة والده المهلب عام 82هـ.
=

إنَّ فلاناً لم يعرف ما أتيت إليه! قال؛ فليكن الله يعرفه ثم أنشد[1]:

من يفعل الخيرَ لا يَعْدَم جَوازيه لا يذهب العُرْف بين الله والناسِ.

وقال بعض الشعراء:

لا تُمدُدَنَّ يَداً في غير ما كَرَم
تُسْديه أو بذْل معروفٍ وإنصافِ
فسوْفَ تلقى غداً ما أنت صانِعُهُ
في الناس إنْ كدراً تُولي وإنْ صافي

وقال ابن أبي النجم الشاعر[2]:

إصنع الخيرَ ما استطعْتَ على الفورِ وإنْ كنتَ لا تُحيطُ بكلّهْ
فمتى تصنع الكثيرَ من الخير إذا كنتَ تاركاً لأقلِّهْ

وقال محمد بن طاهر الرقي [ق 46ب] [3]:

= لكنه اضطهد وسجن أيام الوليد بن عبدالملك (86 – 96هـ). وعندما ولي سليمان (96 – 99هـ) أعاده على العراقين فجاهد في جرجان وغيرها. وسجنه عمر بن عبدالعزيز (99 – 101هـ) لاتهامات مالية. فلما توفي عمر احتال فهرب من السجن وأعلن الثورة في البصرة، فأرسل إليه يزيد بن عبدالملك (101 – 106هـ) أخاه مسلمة فقتله بالعُقر أواخر عام 102هـ. عُرف بالشجاعة والجود. قارن عنه: المعارف ص 400، والتنبيه والإشراف ص 277، ووفيات الأعيان 278/6، وتاريخ الإسلام 215/4، وسير أعلام النبلاء 503/4.

(1) البيت من قصيدة للحطيئة جرول بن أوس في ديوانه ص 283 – 284 مطلعها:
والله ما معشرٌ لاموا امرءاً جُنباً من آل لأي بن شماس بأكياس
ويرد البيت في سياق مشابه لما هنا في عيون الأخبار 179/3، وأدب الدنيا والدين ص 201، وبهجة المجالس 307/1، والعقد الفريد 227/1.

(2) البيتان في أدب الدنيا والدين ص 204، والتمثيل والمحاضرة ص 243 دون عزو. وهما لابن أبي النجم في آداب العشرة ص 54.

(3) البيتان بغير نسبة في التمثيل والمحاضرة ص 432، وكتاب الآداب لابن شمس الخلافة ص 99، والفنون

ليس في كل حالة وأوان تتهيّا صنائعُ الإحسانِ
فإذا أمْكنَتْ فبادِرْ إليها حَذَراً من تعذُّر الإمْكانِ

= لابن عقيل 44/1، والمحاسن والمساوئ 195/1، وبهجة المجالس 346/1، والمستطرف 62/2، وهي أبيات أربعة في عين الأدب والسياسة ص 149.

الباب السادس
في مكارم الأخلاق من متوفري الخلاق

قالت[1] عائشة[2] رضي الله عنها؛ قال رسول الله ﷺ: «ما جُبل وليٌّ لله إلا على السخَاء وحُسن الخلق». وقال النبي ﷺ: «لا يفخَرَنّ أحدٌ على أحدٍ فإنكم عبيدٌ والربُّ واحد».

وقال معاويةُ لابنه يزيد: إن كنت بعدي فكُنْ قائداً بالخير فإنه يُعفي على الشر؛ وما صنعتَ من سَيّءٍ فليكُنْ بينك وبين الله سِرٌّ ترجوه له وتأملُهُ به، وإيَّاك والقتلَ فإن الله قاتلُ القاتلين. وقال المهلَّب بن أبي صُفرة[3] لبنيه: يا بني! إذا أتيتم قوماً فأتوهم

(1) الأثر عن عائشة في الإحياء 243/3، والمقاصد الحسنة رقم 952، والتمييز رقم 1193. وقد ذكر الحافظ العراقي أنه ضعيف الإسناد. وقارن بتفسير قوله تعالى (سورة الليل: 5): ، والدر المنثور 357/6 - 358، ومفيد العلوم 333. وفي المكارم والمفاخر للخوارزمي ص 7: والأولياء جُبلوا على السخاء.

(2) عائشة (10 ق.هـ - 54هـ) بنت أبي بكر الصديق صاحب النبي ﷺ، وأم المؤمنين زوج النبي. دخل بها مقدمه المدينة. وتفرغت بعد وفاة الرسول لنشر العلم. فلما قتل عثمان (35هـ) غضبت له، وخرجت إلى البصرة مع الزبير وطلحة فقاتلوا علياً فانتصر عليهم وسقط طلحة والزبير بينما أعاد علي أم المؤمنين للمدينة حيث ظلت حتى وفاتها. قارن عنها: طبقات ابن سعد 58/8 - 81، والمعارف ص 134 وما بعدها، والمستدرك 4/4 - 14، وحلية الأولياء 43/2، والاستيعاب 1881/4، وأسد الغابة 188/5، وتاريخ الإسلام 294/2، والبداية والنهاية 91/8، وسير أعلام النبلاء 135/2 - 201، والإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، وعائشة والسياسة لسعيد الأفغاني، وعائشة أم المؤمنين لزاهية قدورة.

(3) المهلب بن أبي صفرة (8 - 82هـ). من بطن نبيل من بطون الأزد. عُرف بالشجاعة والسخاء؛ فشارك في الفتوحات منذ البداية، واشتهر في ستينيات وسبعينيات القرن الأول الهجري بمواجهاته العنيفة مع الخوارج. ولاه ابن الزبير الجزيرة (65هـ)، وولاه الحجاج خراسان بعد ضرب الخوارج (75هـ). قارن =

وعقُولُكُم معكم! قالوا: فكيف ذلك؟ قال: أصيبوا من الطعام شيئاً فإنّ البطل منكم إذا لم يَفْعَلْ ذلك ثمَّ أتى أخاه فرآه يسألُ [ق 47 أ] غلامَهُ ظنَّ أنه من أجل الطعام فيظلّ متعلّق القلب حتى يَطْعَم. ودخل على الحجاج صاحبُ شرطته وهو يتغذّى؛ فقال له: هلمَّ[1]! قال: قد فعلْتُ! قال: إنك لتُباكِرُ الغَداء! قال: لخلال فيه أصلحَ الله الأمير! قال: وما هُنَّ؟ قال؛ أوَّلهُنَّ إنْ أنا ناجيتُ أحداً لم يجِدْ مني خوفاً. الثانية؛ إنْ شربْتُ ماءً شربتُهُ على ثَفل. والثالثة؛ إنْ حضرتُ قوماً على غدائهم حضرتُهْم ومعي بقيةٌ فلا تشرئبُّ نفسي إليه! قال: لله دَرُّك!

وقال سُليمان لابنه[2]: لا تُكثِر الغيرة على أهلكَ من غير ريبةٍ فَتُرمى بالشر منك[3] وهي بريّةٌ. وكان يُقال[4]: إنَّ أنكأ لعدوّكَ أن لا تُريهُ أنك تتخذه عدواً. وكان يقال: لا ينبغي للوالي أن يحسد الوُلاة إلاّ على حُسْن التدبير. وقال علي عليه السلام[5]: الفُرَص تمرُّ مَرَّ السحاب؛ فإذا مرت بكم فانتهزوها. وقال الخليل[6] بن

= عنه: طبقات ابن سعد 129/7، والمعارف ص 399، وتهذيب الأسماء واللغات 117/1/2، ووفيات الأعيان 350/5، وتاريخ الإسلام 307/3، وسرح العيون ص 194، وسير أعلام النبلاء 383/4.

(1) في هامش الأصل: هلم إلينا - أي أقبل إلينا.

(2) في كتاب الزهد للإمام أحمد ص 40، قال سليمان بن داود عليه السلام لابنه: يا بني! لا تكثر الغيرة على أهلك فترمى بالسوء من أجلك وإن كانت بريئة.

(3) كذا في الأصل.

(4) في نثر الدر 293/1 عن علي: أنكأ الأشياء لعدوّك ألا تُعلمه أنك اتخذته عدواً. وفي بهجة المجالس 688/1 القول نفسه عن المغيرة بن شعبة.

(5) في كتاب الآداب لابن شمس الخلافة ص 4 أن القول أثرٌ نبوي. وفي عيون الأخبار 123/2، ونثر الدر للآبي 289/1 عن علي: «الهيبة مقرونة بالخيبة، والحياء مقرون بالحرمان، والفرصة تمر مرَّ السحاب».

(6) الخليل بن أحمد (100 - 168هـ) الفراهيدي. من كبار العلماء والزهاد. كان كبير علماء العربية في =

أحمد[1]: الرجالُ أربعةٌ؛ عالمٌ فيُتعلّم منه؛ وجاهل [ق 47 ب] فعلِّمْهُ تؤْجَرْ فيه؛ ورجُلٌ كان عالماً فتلف علمه فذاكِرْهُ تنفعْهُ وتنتفعْ به؛ وجاهلٌ يُريك أنه عالمٌ فلا تُناظِرْه. وكان يُقالُ: إذا دخلْتَ على قوم فاجلِس حيث أجلَسوكَ فكلُّ قوم أعرفُ بعَوْراتِهِمْ. وقال عبد اللهِ بن الحسن بن الحسن[2] لابنه[3]: يَا بُني! إحذَرْ مشورةَ الجاهل وإنْ كانَ ناصِحاً كما تحْذَرُ مَكْرَ العاقل وإنْ كان عدواً؛ فيوشك أن يورِّطَكَ الجاهلُ بمشورته في إغراره[4] فيسبق إليك مَكْر العاقل؛ وإيَّاك ومُعاداة الرجال فإنها لن تَعْدَمَك مَكْر حليم ومفاجأةَ جاهل. قال بعضُ الحكماء: ليست الفُتُوَّة الفسْق والفُجور! إنما الفتوةُ طعامٌ مأكولٌ، ونائلٌ مبذولٌ وبشْرٌ مقبولٌ، وعفافٌ معروفٌ، وأذىً مكفوف. كانت هند[5] بنت المهلب تقول[6]: إذا رأيتَ النعَم

= عصره، وهو واضع علم العروض، وبعض أسس علم النحو والقراءات. قارن عنه: التاريخ الكبير 199/3، والمعارف ص 541، وطبقات ابن المعتز ص 96، وطبقات النحويين ص 47، ووفيات الأعيان 244/2، والبداية والنهاية 161/10، والبلغة ص 79، وطبقات القراء 275/1، وبغية الوعاة 557/1، وإنباه الرواة 1341/1 (وفي الحاشية مصادر أخرى)، وسير أعلام النبلاء 429/7.

(1) عبارة الخليل بصيغة أخرى في عيون الأخبار 126/2، وأدب الدنيا والدين ص 84، والعقد الفريد 293/2.

(2) عبدالله بن الحسن (70 - 145هـ) بن الحسن بن علي بن أبي طالب. كان من كبار رجال الطالبيين وعلمائهم. وعُرف بعلاقته الحسنة بعمر بن عبدالعزيز والسفاح. سجنه المنصور عندما ثار ولداه (144 - 145هـ)، ومات في سجنه بالكوفة. قارن عنه: مقاتل الطالبيين ص 128، وطبقات ابن سعد (نشرة علي محمد عمر)، م7، ص 474 - 478، وذيل المذيل للطبري ص 101، وتهذيب ابن عساكر 354/7، وتاريخ بغداد 431/9، والإصابة رقم 6587.

(3) القول بتمامه وبنسبته لعبدالله بن الحسن بن الحسن في نثر الدر 366/1. وهو مختصر في الموشّى للوشاء ص 19، ومحاضرات الراغب 245/1، والسعادة والإسعاد ص 134. وفي نثر الدر 238/1 عن زين العابدين. وفي الخصال للصدوق 72/1 - 73 بنسبته لعلي بن أبي طالب.

(4) كذا في الأصل.

(5) بنت المهلب بن أبي صفرة، وأخت يزيد، وزوج الحجاج. عُرفت - كما يقال - بميول إباضية.

(6) قول هند في الكامل للمبرد 260/1، والفاضل له ص 96، وأنس المسجون لابن البحتري [ق 30أ].

مستدرةً فبادِرْها بتعجيل الشُّكْر قبل حُلول الزوال [ق 48 أ].

وكان يقال[1]: خمسةٌ تقبحُ في خمسة؛ ضِيْقُ ذَرْع الملوكَ وسُرعة غضب العلماء، وفُحْش النساء، ومَرَض الأطبَّاء، وكَذِب القُضاة. وكان يُقالُ: شَرُّ خصال الملوك الجُبْن عن الأعداء، والقسوة على الضُّعفاء، والبُّخْل عند الإعْطاء. وكان يقالُ: مَنْ سَتَرَ على مؤمن فكأنَّما أحْياه. ويقالُ: الستر لما عاينتَ أحسنُ من إذاعةِ ما ظننتَ. قال عمرو بنُ العاص[2] لمعاوية: يا أمير المؤمنين! لا تكونن لشيء[3] من أمور رعيّتك أشد تفقداً منك لخلّة الكريم أنْ تعملَ في سدِّها، ولطُغْيان اللئيم أن تعملَ في قَلْعه؛ واستوحِشْ من الكريم الجائع واللئيم الشبعان، فإنّ الكريم يصول إذا جاع، واللئيم إذا شبع.

---

(1) في غرر الخصائص ص 15: «عشر خصال في أناس أقبح منها في غيرهم: الفسق في الملوك، والكذب في القضاة، والخديعة في العلماء، والغضب في الأبرار، والغدر في الأشراف، والسفه في الشيوخ، والمرض في الأطباء، والتهزي في الفقراء، والشح في الأغنياء، والفخر في الأعزاء». وانظر روضة العقلاء ص 251، والبيان والتبيين 96/4، وكتاب الآداب (ست خصال) ص 54، والتمثيل والمحاضرة (أربع خصال) ص 472، والمستطرف (أربع خصال) 156/1، ومحاضرة الأبرار (خمس خصال) 455/2. وقارن بالنمر والثعلب ص 76.

(2) عمرو بن العاص (-43هـ) بن وائل السهمي. من أشراف قريش. أسلم أوائل عام 8هـ قبل فتح مكة بقليل. أرسله النبي ﷺ قائداً لغزاة ذات السلاسل بعد إسلامه بقليل. شارك في فتوح الشام أيام أبي بكر وعمر، وفتح مصر، وصار والياً عليها إلى أن عزله عثمان (30هـ). انحاز في الفتنة إلى معاوية وقاتل معه في صفين، ثم ولي له مصر عام 39هـ وحتى وفاته. كان ذا دهاء وحلم. قارن عنه: طبقات ابن سعد 254/4، 493/7، ونسب قريش ص409، والمحبر ص 77، 121، 171، والتاريخ الكبير 303/6، والمعارف ص 285، والاستيعاب رقم 1184، وأسد الغابة 115/4، وتاريخ الإسلام 235/2، والبداية والنهاية 24/8 - 27، وسير أعلام النبلاء 54/3 - 77.

(3) في الأصل: بشيء.

قال المدائني! قارف الزُّهري[1] ذنباً فساح فاستوحش من أهله فلقيَهُ عليُّ بن الحسين فقال له: يا زُهري! لَقُنُوطُكَ [ق 48 ب] من رحمة ربك التي وسعت كلَّ شيءٍ أعظم إليك من إكبارِكَ ذَنْبكَ! فقال الزهري: الله أعلم حيث يجعل رسالاته[2]. قال بعضُ الأكابر لبنيه: لا يمنَّعكم من الدواب خوف مؤونتها فإنّ الله لم يخْلُقْ دابَّةً إلا خَلَقَ لها رِزْقَهَا فإنْ جعلها لكم رَزَقها عندكُم.

وكان يُقال[3]: أربعٌ يسودُ بها العبدُ: العلم والأدب والفِقْه والأمانة. وكان يقالُ: جالِس الكبراءَ وناطِق الحكماء وسائِل العلماء؛ فإنَّ مؤاخذتَهم كريمةٌ ومجالستهم غنيمة، ومحبتهم سليمة. وكان يُقال[4]: أربعٌ لا ينبغي لشريفٍ إن يأْنف منهنّ وإنْ كان أميراً؛ قيامُهُ عن مجلسه لأبيه، وخدمتُهُ للضيف، وقيامُهُ على فَرَسه وإنْ كان له مائةُ عبد، وخدمتُهُ للعالم ليأخُذَ من عِلْمِهِ. أقبَل كعب الأحبار[5]

---

(1) الزهري (51 - 124هـ) محمد بن مسلم بن شهاب المدني. نزيل دمشق. صحب بني أمية منذ أيام عبدالملك بن مروان وحتى أيام هشام. وهو من كبار المحدثين والفقهاء والأخباريين. قارن عنه: طبقات خليفة ص 261، والتاريخ الكبير 220/1، وتاريخ الفسوي 620/1، ومعجم المرزباني ص 345، وحلية الأولياء 360/3 - 381، ووفيات الأعيان 177/4، وتاريخ الإسلام 136/5، وسير أعلام النبلاء 326/5 - 350.

(2) القصة في البداية والنهاية 107/9، وطبقات ابن سعد (صادر) 214/5، عن زين العابدين. وفي نثر الدر 347/1، والبيان والتبيين 168/3 عن زيد بن علي. والإشارة إلى قوله تعالى (سورة الأنعام 124): (والله أعلم حيث يجعل رسالته).

(3) القول بغير عزو في عيون الأخبار 224/1، والعقد الفريد 288/20، ولباب الآداب ص 229، ومحاسن البلاغة للتدميري [ق 24ب].

(4) القول في التمثيل والمحاضرة ص 470، وكتاب الآداب لابن شمس الخلافة ص 50، وقارن بقول مشابه منسوب لعبدالملك بن مروان في التذكرة الحمدونية ص 15.

(5) كعب الأحبار (532هـ) بن ماتع الحميري. عالم يمني يهودي. أسلم أيام أبي بكر، وقدم المدينة أيام عمر =

إلى عمر بن الخطاب[1] رضي الله عنه فأدْناه إلى جانبه فتنحى قليلاً؛ فقال له عمر [ق 49 أ]: ما منعك من الجلوس إلى جانبي؟ قال[2]: يا أمير المؤمنين! لأني وجدتُ في حكمةِ لقمان فيما وصّى ابنه أن قال: يا بني! إذا قعدْتَ إلى ذي سلطان فليكن بينك وبينه مقعد رجل فلعلّه أن يأتيه من هو آثَرُ عنده منكَ فتحتاج أن تتنحَّى له عن مجلسك فيكون ذلك نقَصاً عليك وشَيْناً. وقال كعب الأحبار[3]؛ مكتوبٌ في التوراة: ليكن وجهُك بَسْطاً تكُنْ أحبّ إلى الناس ممن يعطيهم الذهَب والفِضّة، واشكر لمنْ أنعَمَ عليكَ وأنعِمْ على مَنْ شَكَر لكَ فإنه لا زوالَ للنِّعَم إذا شُكرت ولا إقامة لها إذا كُفرَتْ؛ والشكْرُ زيادةٌ في النِّعَم، وأَمانٌ من الغِيرَ. قال بعضُ حُكماء الفرس لابنه: يا بُني! خيرُ ما تكون أن تكونَ مع مَنْ هو خيرٌ منك وإنّ غُنماً حَسَناً أن يكونَ عشيرُكَ وخليطُكَ أفضل منك في العلم فتقتبس من علْمِهِ [ق 49 ب]، وأفضل منك في المال فيفيدك من ماله، وأفضل منك في الدين فتزداد صلاحاً بصلاحه.

= فأخذ عنه التابعون أخبار الأمم الغابرة. توفي بحمص. قارن عنه: حلية الأولياء 364/5، وذيل المذيل ص87، وتذكرة الحفاظ 49/1، والإصابة رقم 7498، والنجوم الزاهرة 90/1.

(1) عمر بن الخطاب (13 - 23هـ) العدوي القرشي. أحد كبار أصحاب النبي ﷺ، ووالد زوجته حفصة أم المؤمنين. ولي الخلافة بعد أبي بكر فأكمل الفتوح، وأسس الديوان. قارن عنه: تاريخ الطبري 187/1 وما بعدها، ومروج الذهب وتاريخ اليعقوبي 117/2، وحلية الأولياء 38/1، والإصابة رقم 5738، وأخبار القضاة 105/1، وتاريخ الخميس 259/1، والبدء والتاريخ 88/5، وتاريخ ابن الأثير 19/3 - وأخبار عمر وابن عمر للطنطاويين.

(2) المحاورة في نثر الدر (بوغانمي) ص 11 رقم 75. وفي شرح نهج البلاغة 325/20 نسبة القول لعلي بن أبي طالب.

(3) القول في الموشّى للوشاء ص 29.

قال مكحول[1]: التقى يحيى بن زكريا عليهما السلام عيسى بن مريم ﷺ فضحك عيسى في وجه يحيى وصَافَحَهُ وعبس يحيى. فقال يحيى: ابنَ خالتي! مالي أراكَ ضاحكاً كأنك قد أمِنْتَ؟ فقال له عيسى: يا ابنِ خالتي! مالي أراكَ عابساً كأنكَ قد يئِسْتَ؟! فأوْحى الله إليهما: أَحَبُّكُما إليَّ أبشُّكُما لصاحبه. قال أعرابِي[2]: مَن استطاع أن يمنع نفسه من أربعة أشياء فهو خَليقٌ أن لا ينزلَ به من المكروه ما نزل بغيره: العَجَلة واللجاجة والعُجْب والتواني، فثمرةُ اللجاجة الحَيرةُ، وثمرةُ العجلة الندامة، وثمرةُ العُجْب البِغضة، وثمرةُ التواني الذّلّة.

---

(1) مكحول (-114هـ) الدمشقي. مصري المولد، هذلي الموالاة. أقام بالشام حتى صار عالمها ومفتيها. قارن عنه: طبقات ابن سعد 453/7، والتاريخ الكبير 21/8، وحلية الأولياء 177/5، ووفيات الأعيان 280/5، وتاريخ الإسلام 23/5، والبداية 305/9، وتذكرة الحفاظ 107/1، وسير أعلام النبلاء 155/5.

(2) القول غفل في كتاب الآداب لابن شمس الخلافة ص 50. وفي روضة العقلاء ص 192 نسبته إلى خالد بن برمك. وهو من حكم الفرس في الحكمة الخالدة ص 53، ونثر الدر (بوغانمي) رقم 56 ص 38. ومن حكم الروم في سياسة الملوك لعبدالرحمن بن عبدالله [ق 22 أ]. وفي البصائر والذخائر 276/1؛ «كانت الفرس تقول: من قدر أن يتحرّز من أربع خصال لم يكن في تدبيره خلل، الحرص، والعجب، واتباع الهوى، والتواني. لقد صدقت الفرس في هذا. والأمم كلها شركاء في العقول وإن اختلفوا في اللغات. ولا أحد نطح إلى الكمال، وتطاول إلى الفضل، إلا وهو يعلم أن الحرص يسلب الحياء، والعجب يجلب المقت، واتباع الهوى يورث الفضيحة، والتواني يكسب الندامة».

الباب السابع
في السؤدد والمروّة من ذوي الفضل والفُتُوّة

[ق 50 أ] قال النبي ﷺ[1]: تجافوا من عقوبة ذي المروءة ما لم يقع حَدٌّ، فإذا أتاكم كريم قوم فأكْرموه. وكانت[2] العرب تُسَوِّد على أشياء؛ أمّا مُضر فكانت تُسوِّدُ ذا رأيها، وأما ربيعةُ فكانت تُسوِّد من أطعم الطعام، وأما اليمنُ فكانت تسوّد ذا النَّسَب؛ وكانت[3] الجاهلية لا تُسوِّد إلا من تكاملت فيه ستُّ خصال: السخاء، والنجدة، والصبر، والحلم، والبيان، والموضع؛ وصارت في الإسلام سبعاً بالعفاف. قيل لقيس بن عاصم المنقري[4]: بِمَ سُدْتَ قومَك؟ قال: ببذْلِ الندى، وكفّ الأذى، ونَصْر المولى. قال محمد بن عمران

(1) ورد الحديث من طرق عدة تبلغ به درجة الصحة؛ قارن بفيض القدير 241/1 - 242، واللباب في شرح الشهاب ص 137. وانظره في العقد الفريد 225/1، ونثر الدر 163/1، ومجمع الزوائد 15/8.

(2) في البصائر والذخائر 221/2؛ «قال عوانة: كانت العرب تسوّد على أشياء مختلفة؛ فأما مضر فتسوّد أسنّها. وأما ربيعة فتسوّد من أطعم منها. وأما اليمن فتسوّد على النسب».

(3) هذا القسم من النص في البصائر والذخائر 302/3، وبهجة المجالس 601/1 - 602، وروضة العقلاء ص 250 عن أبي عمرو بن العلاء. وقارن بنصوص مشابهة في بهجة المجالس 611/1، وغرر الخصائص ص11، ومحاسن التدميري [ق 25أ]، وسياسة الملوك لعبدالرحمن بن عبدالله [ق 15أ].

(4) هذا القول في عيون الأخبار 225/1، والأغاني 72/14، والعقد الفريد 286/2، وغرر الخصائص ص 12. وبعض هذا القول في نثر الدر 97/2 عن عبدالله بن عمرو بن العاص. وهو غفل في محاسن البلاغة للتدميري [ق 25أ].

التيمي[1]: ما من شيءٌ أشد من حَمْل المرؤة! قيل: أيّ شيء المرؤة؟ قال: لا تَقُلْ شيئاً في السِّرّ تستحيي منه في العلانية [ق 50 ب]. قال هشام بن محمد الكلبي[2]؛ كان سَلْم بن نوفل الديلي سيد بني كنانة فجَرَح رجلٌ ابنه فأتي به فقال له: ما أمّنك من انتقامي؟ قال: فَلِمَ سوَّدناك إلا لتكظم الغيظَ، وتعفو عن الجاني، وتحلم عن الجاهل، وتحتمل المكروه؟! فخلَّى سبيله؛ وفيه يقولُ الشاعر:

يُسَوَّد أقـــوامٌ وليســوا بســادةٍ   بل السيدُ المعروفُ سَلْمُ بنُ نوفلِ

قال الأصمعي[3]؛ جلس قومٌ فتذاكروا السؤدَد بينهم؛ فقال عبد العزيز بن مروان[4]: أمَّا أنا فمخبرُكُم عن نفسي من غير تزكيةٍ لها؛ إذا الرجل أمكَنَني من نفسه حتى أضَعَ معروفي عنده فيدُهُ عندي مثل يدي عنده، وإذا الرجُلُ جاءني من خوفٍ فلم أبذُلْ دمي دون دَمه، فقد قصّرْتُ بحسبي، ولو أنَّ أهل البُخلِ لم يدخُلْ عليهم من بُخْلَهم إلا سُوءُ [ق 51 أ] ظنِّهم بربّهم في الخُلْف لكان

(1) قول محمد بن عمران بنسبته إليه أو غفل في عيون الأخبار 295/2، وأدب الدنيا والدين ص 315، ومحاضرات الأدباء 301/1، وغرر الخصائص ص 13، والإشارة إلى أدب الإمارة ص 225، والتمثيل والمحاضرة ص 422، والكشكول للعاملي 379/2. وهو منسوبٌ لكسرى أنوشروان في عين الأدب والسياسة ص 118 (تحت). ولابن عمر في الموشى ص 38.

(2) القصة في العقد الفريد 288/2، وبهجة المجالس 603/1، والبصائر والذخائر 483/3، ومُفيد العلوم ص 342 – 343. والبيت في الكامل للمبرد (نشرة مبارك وشاكر) 113/1، والمكارم والمفاخر ص 15.

(3) قول عبد العزيز بن مروان في العقد الفريد 230/1، وإحياء علوم الدين 247/3.

(4) عبد العزيز (-85هـ) بن مروان بن الحكم. جعل مروان أخاه عبدالملك خليفته، وجعل عبد العزيز من بعده. وقد ظل عبد العزيز والياً على مصر زُهاء عشرين عاماً؛ وعُرف بالجود والحلم. وتوفي قبل أخيه عبد الملك (86هـ) الذي سارع لاستخلاف ولديه الوليد وسليمان. ثم جاء ولد عبد العزيز – عمر – خليفة من بعد (99 – 101هـ). قارن عن عبد العزيز: طبقات ابن سعد 236/5، والمعارف ص 355، وولاة مصر وقُضاتها ص48، وتاريخ الإسلام 274/3، والبداية والنهاية 57/9، وسير أعلام النبلاء 249/4.

عظيماً. قال عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما[1]: إنّا نَعُدُّ الجُود والحلمَ: السؤْدَد، ونعُدُّ العَفاف وإصْلاحَ المال: المروءة. سأل مُعاويةُ الحسن بن علي[2] عليهما السلام عن الكَرَم والمروءة والنَّجْدة؛ قال[3]: أما الكَرَمُ فالتبرُّع بالمعروف، والإعطاء قبل السؤال، والإطْعام في المحْل؛ وأمّا النجدةُ فالذبُّ عن الجار في المواطن، والإقدام في الكريهة؛ وأما المروءةُ فحفْظُ الرجل دينَهُ، وإحرازُهُ نَفْسَهُ من الدَّنَس، وقيامُهُ لضيفه، وأداءُ الحقوق، وإفْشاء السلام. وكان يُقالُ[4]؛ يَسُودُ الرجلُ بأربعة أشياء: العقل والعِفّة والأدَب والعِلْم. وكان عمر بنُ هُبيرة[5] يقول[6]: عليكم بمباكرة الغداء،

(1) قول ابن عمر في الكامل للمبرد (نشرة مبارك وشاكر) 45/1، ونثر الدر 93/2، وبهجة المجالس 601/1، والبصائر والذخائر 221/2. وقارن ببهجة المجالس 641/1.

(2) الحسن بن علي (3 - 50هـ) بن أبي طالب. سبط النبي ﷺ من ابنته فاطمة الزهراء. استخلفه المسلمون بعد استشهاد والده أمير المؤمنين علي؛ لكنه تنازل لمعاوية جمعاً لكلمة المسلمين، وغادر الكوفة إلى المدينة حيث بقي حتى وفاته. كان جواداً سيداً شهماً. قارن عنه: نسب قريش ص 46، والمحبر ص 18 - 19، والتاريخ الكبير 286/2، وحلية الأولياء 35/2، والاستيعاب 383/1، وتاريخ بغداد 138/1، وأسد الغابة 9/2، وتهذيب تاريخ دمشق 202/4، وتهذيب الأسماء واللغات 158/1/1، ووفيات الأعيان 65/2، وتاريخ الإسلام 216/2، وسير أعلام النبلاء 245/3، وتاريخ الخلفاء ص 187.

(3) في دستور معالم الحكم للقضاعي ص 82 - 83 أن علياً سأل ابنه الحسن عن هذه المسائل وغيرها. والمحاورة كما هي هنا بين الحسن ومعاوية في إحياء علوم الدين 246/3. وعن الحسن بن علي في البصائر والذخائر 206/4.

(4) سبق تخريج قول مُشابه في الباب السادس.

(5) عمر بن هبيرة (-107هـ) بن معاوية الفزاري. عمل بالإدارة الأموية بالشام والعراق. وولي العراقين ليزيد بن عبدالملك عام 103هـ، وعزله هشام بخالد القسري عام 106هـ. قارن عنه: المعارف ص 408، وتاريخ الإسلام 176/4، وسير أعلام النبلاء 562/4.

(6) قول ابن هبيرة في الموشّى ص 39 - 40.

فإنّ فيها ثلاث خِصال؛ تطيِّبُ النكْهة، وتُطفئُ المِرّة، وتُعينُ على المروءة. فقيل له: تُعينُ على المروءة؟ قال: لا تتوقُ [ق 51 ب] نفسُهُ إلى طعام غيره. وقال الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام: سِتٌّ من المروءة؛ ثلاثةٌ في الحضَر وثلاثةٌ في السفر. فأمّا التي في الحضر فتلاوةُ كتاب الله، وعمارةُ مساجد الله، واتخاذُ الإخوان في الله. وأمّا التي في السَّفر فبَذْلُ الزاد، وحُسْنُ الخُلُق، والمزاح في غير معاصي الله ﷻ.

الباب الثامن
في حُسْن الخُلق من الخَلق

قال النبي ﷺ[1]: «لن تَسَعوا الناس بأموالكم فَسَعوهُم بِبَسْط الوجه والخُلُق الحَسن». وقال النبي ﷺ[2]: «خيرُكم أحسنُكُم أخْلاقاً الذين يألفون ويؤْلَفُون» . وأتاه رجلٌ فقال[3]: يا رسولَ الله! ما أفضلُ الأعمال؟ فقال: «حُسْنُ الخُلُق» . ويقال[4]: في سَعَة الأخلاق كُنوزُ الأرْزاق؛ وحُسْنُ الخُلُق اكتسابُ محْمَدةٍ ودَفْعُ ضَغينة [ق 52 أ].

قال خَلَف الأحمر[5]، وَصف لي رجلٌ أخاً له؛ فقال: كنتَ لا تراهُ الدهرَ إلا وكأنه لا غنى به عنكَ وأنت إليه أحوج، وإذا أذنبتَ

(1) في مجمع الزوائد 22/8، وفيض القدير 557/2: «إنكم لا تسعون الناس بأموالكم، ولكن ليسعهم منكم بسط الوجه، وحُسن الخُلق – رواه البزار عن أبي هريرة. كما أخرجه الحاكم في المستدرك، وأبو نعيم في الحلية، والبيهقي في شعب الإيمان. وهو حسن». وانظره في بهجة المجالس 595/1، والمستطرف 115/1، ومحاضرات الأدباء 577/2، والجليس الصالح الكافي 508/1.

(2) الأثر في أدب الدنيا والدين ص 237.

(3) الأثر في آداب العشرة ص 14.

(4) القول غفل في أدب الدنيا والدين ص 237، وأنس المسجون لابن البحتري [ق 45 أ].

(5) خلف (-180هـ) بن حيان الأحمر. صُغديّ الأصل، مولى لبلال بن أبي بُردة. كان عالماً كبيراً باللغة والغريب والشعر؛ وفي توثيقه خلاف. قارن عنه: الفهرست ص 55، والشعر والشعراء 763/2، وتهذيب اللغة 4/1، وإنباه الرواة 348/1، ومعجم الأدباء 66/11، وبغية الوعاة 554/1، والمزهر 403/2، والبلغة للفيروز أبادي ص77.

غَفَر وكأنه المذنبُ، وإن أسأْتَ إليه أحسن وكأنه المسيءُ. قال المدائني؛ كان سليمانُ بن عبد الملك يقول[1]: أكْلْنا الطيِّب ولبسنا الليّنَ، ورَكبنا الفَاره؛ فلم يبق لي لذَّةٌ إلا صديقٌ أطرح معه فيما بيني وبينه مؤونة التحفُّظ.

وقد قال النبي ﷺ[2]: حُسْنُ الخُلُق يُمْنٌ، وسُوء الخُلُق شُؤْمٌ، وطاعةُ المرأة ندامةٌ، والصدقةُ تدفعُ ميتةَ السوء. شكى بعضُ الأنبياء إلى ربه عز وجل سُوء خلق امرأته فأوحى إليه إني قد جعلْتُ ذلكَ حَظَّكَ من الأذى. وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه[3]: ثلاثٌ مَنْ لم تَكُنْ فيه لم ينفعْهُ الإيمان؛ حِلْمٌ يردُّ به جَهْلَ الجاهل، وورَعٌ يحجزهُ عن المحارم [ق 52 ب]، وخُلُقٌ يُداري به الناس. وسُئل عمر بن الخطاب رضي الله عنه[4]: يا أمير المؤمنين! من السيّد؟ قال: الجوادُ حين يُسأل، الحليمُ حين يُستجهَلُ، الكريمُ المجالسة لمن جالسَهُ، الحَسَنُ الخُلُق لمن جَاوَرَهُ.

(1) عبارة سليمان بن عبد الملك في الكامل للمبرد 202/1.

(2) في فيض القدير 385/3: «حُسْنُ الملكة نماءٌ، وسوءُ الخُلُق شؤمٌ، والبر زيادة في العمر، والصدقة تمنع ميتة السوء». أخرجه أحمد والطبراني عن رافع بن مكيث ورفعه وهو حسن. وانظر الحديث في بهجة المجالس 594/1.

(3) قول عمر غفل في محاسن البلاغة للتدميري [ق 24 أ].

(4) قول عمر في سراج الملوك ص 152، وعيون الأخبار 225/2.

الباب التاسع
في فضل المشورة والرأي من ذوي الآراء

قال النبي ﷺ: «المستشارُ بالخيار إنْ شاء قال، وإن شاء سكت فلينصحِ» . وقال عليٌّ عليه السلام[1]: من استبدَّ برأيه هَلَك، ومَنْ شاور الرجالَ شاركها في عقولها. وكان الأحنفُ بنُ قيس يقول[2]: لا يشاوَرُ الجائعُ حتى يَشبع، ولا العطشانُ حتى يروى، ولا الأسيرُ حتى يُطْلَق، ولا المضلّ حتى يجد، ولا الراغبُ حتّى ينجح.

قال زياد لحاجبه عَجْلان: أَدْخِل عليَّ رجلاً عاقلاً حتى أشاورَهُ في بعض أمْري! فقال: لا أعرف [ق 53 أ] مَنْ تعني! فقال: إنَّ العاقل لا يخفى في شكله وكلامه وهيئته! قال: فخرج فلقي رجلاً بهيّاً حَسَن الوجه، مديدَ القامة؛ فقال له: ادخل! فدخل! فقال له زياد: إني أريدُ مُشاورتَكَ في أمْر! فقال: إني جائع ولا رأي لجائع! فقال: أحْضِروه الطعام! فلما قضى حاجته منه، قال له: هات! فقال:

(1) القول بنسبته إلى الإمام علي في ديوان المعاني للعسكري 94/2، والعقد الفريد 420/2. وهو غفل في تسهيل النظر للماوردي، وغرر الخصائص (ط. صعب) ص 94، وفي السعادة والإسعاد ص 424، وسياسة الملوك لعبد الرحمن بن عبد الله [ق 25أ]، وشرح نهج البلاغة 31/20، والإشارة إلى أدب الإمارة ص 63، والمجتنى لابن دريد ص 45، والحكمة الخالدة لمسكويه ص 198، وأدب الدنيا والدين ص 289 عن علي: «الاستشارة عين الهداية. وخاطر من استغنى برأيه. ومن أعجب برأيه اختلّ، ومن استغنى بعقله زلّ».

(2) قول الأحنف في بهجة المجالس 450/1.

إني حاقن ولا رأيَ لحاقن[1]! فقال يا عجلان! أدْخِلْهُ المتوضأ. فلما خرج سأله عن أمْره فما قال له شيئاً إلا وأحسن الجواب عنه. وكان[2] يقال: لا تُدْخِلْ في مشورتك بخيلاً فيقصّر بفعلك، ولا جباناً فيخوّفك ما لا تخاف، ولا حريصاً فيعدّد ما لا يُرْجَى، فإنّ البخلَ والجبنَ والحرصَ طبيعةٌ واحدةٌ يجمعُها سوءُ الظَّنّ. وكان يقال[3] ما استُنبط الصوابُ بمثل المشورة، ولا حُصّنت النِّعَم بمثل المُواساة، ولا اكتُسبت البغضة بمثل الكِبْر [ق 53 ب]. استشار أبو جعفر المنصور سَلْم بن قُتيبة[4]؛ فقال له[5]: ما تقولُ في أبي مسلم؟ فقال[6]: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾ قال: حَسْبك!. وقال الشاعر مادحاً لبعضهم:

يصيب بالرأي ما يعيا العيانُ به
في القُرب والمنْتَوى والريث والعَجَل

تموتُ أضغانُه أيام قُدْرتِه
ومكنةُ الحرِّ تُنْسي فاحِش الخَطَلِ

---

(1) قارن عن المثل: الأمالي للقالي 101/2.

(2) القول في بهجة المجالس 451/1، وغرر الخصائص ص 58.

(3) الفقرة بنسبتها إلى كسرى أنوشروان في غرر أخبار ملوك الفرس للثعالبي ص 607. وبنسبتها إلى ايسخيلوس في صوان الحكمة ص 182. وهي غفلٌ في الأسد والغواص ص 89، وعيون الأخبار 275/1، ومجالس ثعلب 188/1، والبصائر والذخائر 584/2، وعين الأدب والسياسة (نشرة 1302هـ) ص 21.

(4) سَلْم (-419هـ) بن قُتيبة بن مسلم الباهلي. صحب الحسن وابن سيرين فشدا شيئاً من الحديث والعربية. ولي البصرة لمروان بن محمد، ثم ولي الولايات للسفاح والمنصور. قارن عنه: أنساب الأشراف (الدوري) 172/3 – 178، والكامل لابن الأثير 218/5، والنجوم الزاهرة 11/2.

(5) المحاورة في أنساب الأشراف (الدوري) 210/3، ومحاضرات الأدباء 30/1.

(6) سورة الأنبياء: 22: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾.

وقال الأوزاعـي: نِعْم وزيرُ العلم الـرأيُ الحسن.وقال عبد الملك بن مـروان[1]: لأن أخطِئ وقد استشرتُ أحب إليّ من أن أصيبَ وقد استبددتُ برأي فأُمضيه عن غير مشورة، لأن المقْدِمَ على رأيه يُزري به أمران: تصديقُهُ رأيَه الواجب عليه تكذيبه، وتركه من المشورة ما يزدادُ في أمره بصيرةً. وقد قال الشاعر[2] [54 أ]:

إن الأمــرُ أَشْــكَــلَ إنــفــاذُهُ   ولــم تــرَ منه سَبيلاً فسيحا
فــشــاوِرْ بــأمْــرِكَ فــي ســرِّه   أخـاك أخاك اللبيبَ النصيحا
فـيـا رُبَّـمـا فـرح الـنـاصـحون   وأبدوا من الرأي رأياً صحيحا
ولا يلبث المستشيرُ الرجالَ   إذا هـو شــاور أن يستريحا

(1) القول في بهجة المجالس 455/1، وسياسة الملوك لعبد الرحمن بن عبد الله [ق 25ب].

(2) الأبيات في لباب الآداب ص 75، وبهجة المجالس 456/1، وغرر الخصائص ص 58. وانظرها مع اختلاف في بدائع السالك 494/1.

الباب العاشر
في فضل السخاء والجُود المُفضل في الوجود

رُوي عن النبي ﷺ أنه قال، أشَدُّ الأعمال ثلاثة: إنْصاف الناس من نَفْسك، ومُواساة الأخ من مالك، وذِكْر الله تبارك وتعالى على كُلّ حال. أوحى[1] الله تعالى إلى موسى عليه السلام لا تقتل السامريَّ فهو سخيّ. [ق 54 ب] وقال عليٌّ عليه السلام[2]: إنما أُمهل فرعون مع دعواه لسهولة إذْنه وبَذْل طعامه. وقيل للحسن[3] البصري رحمه الله[4]: مَن الجواد؟ قال: الذي لو كانت الدنيا له فأنفقها لرأى بعد ذلك عليه حقوقاً. قال الشاعر[5]:

---

(1) النص في إحياء علوم الدين 246/3، والشهب اللامعة لابن رضوان [الباب الثالث عشر]، ولباب الآداب ص 84، والبصائر والذخائر 558/3.

(2) مسألة سخاء فرعون بألفاظ مقاربة في مفيد العلوم ص 335، 417، 448، وسياسة الملوك لعبدالرحمن بن عبدالله [ق 9أ]. والمكارم والمفاخر ص 9. وهي بلفظها كما هنا في البصائر والذخائر 711/2.

(3) الحسن (22 – 110هـ) بن أبي الحسن البصري، من مشاهير علماء التابعين وزهاد البصرة في القرن الأول الهجري. ظل خمسين عاماً رجل العلم والعمل غير مدافع بالبصرة والعراق. قارن عنه: طبقات ابن سعد 156/7، والزهد للإمام أحمد ص 258، والتاريخ الكبير للبخاري 289/2، والمعارف ص 440، وأخبار القضاة 3/2، والحلية 131/2، وطبقات الشيرازي ص 87، ووفيات الأعيان 69/2، وتهذيب الأسماء واللغات 161/1/1، وتاريخ الإسلام 98/4، وسير أعلام النبلاء 563/4، والبداية والنهاية 266/9، ولابن الجوزي سيرةٌ له. (نشرها حسن السندوبي 1931). ولإحسان عباس دراسة عنه (1951). وقارن عن شخصيته ومواقفه والدراسات الحديثة عنه دراستي بالألمانية (1977): ثورة ابن الأشعث والقراء ص 349، 403.

(4) القول في لباب الآداب ص 84 عن الحسن بن علي.

(5) البيتان في الكامل للمبرد 482/2 منسوبين لعبدالله بن الحسن بن الحسن. وهما في البصائر والذخائر 590/2 لورد بن عاصم المبرسم.

يـرى حـقّـاً ولـيـس عليه حقٌّ ومهما قال فالحَسَنُ الجميل
وقد كان الرسولُ يرى حقوقاً عـليـه لأهـلـهـا وهــو الـرسـول

وقـال النبي ﷺ: «ما من صباح إلا ومَلَكان يُناديان واحدٌ بالمشرق وآخرُ بالمغرب[1]: اللهم أعطِ مُنْفِقَ ماله خَلَفاً، ومُمْسِكَ ماله تَلَفاً». قال المدائني[2]، تحمَّلَ الهذيل بن زفر[3] بن الحارث ديات فأتى يزيدَ بن المهلَّب؛ فقال: أصلحك الله إنه قد عَظُم شأنُكَ عن أن يُستعان عليك، ولستَ [ق 55 أ] تصنعُ شيئاً من المعروف إلا وأنت أعظمُ منه، وليس العجبُ أن تفعل، وإنما العجبُ أن لا تفعل! قال: حاجَتَك! فسأله أن يُعينه في الديات التي تحمَّلها فتحمَّلها عنه كلّها وأمر له بماية ألف درهم. فقبل الدِّيات ولم يقبل الماية ألف؛ وقال: ليس هذا موضعها!. وكان يُقالُ: اعتذارٌ من مَنْع أحسنُ من وَعْدٍ ممطول. وقال حذيفة[4] بنُ اليمان: ربّ رجل فاجرٍ

(1) الخبر في محاضرات الأدباء 594/2، ومكارم الشريعة ص 164.

(2) القصة في عيون الأخبار 124/3، ولباب الآداب ص 84 – 85 عن الهذيل بن زُفر. وفي العقد الفريد 255/1، وغُرر الخصائص ص 156 عن الكوثر بن زفر.

(3) الهذيل أحد ثلاثة أبناء لزفر بن الحارث (توفي حوالي 75هـ) سيد قيس في زمانه. والهذيل أكبرهم. قاتل زفر مع معاوية بصفين؛ لكنه وقف مع الضحاك بن قيس ضد المروانيين يوم مرج راهط (65هـ). وقد انسحب بعدها إلى قرقيسياء حيث اعتصم حتى اضطر عبد الملك بن مروان لمصالحته حوالي العام 70هـ. وهو بطل حروب قيس وتغلب وقيس وكلب بين 59 و73هـ. قارن عنه: المؤتلف والمختلف للآمدي ص 189، وتهذيب تاريخ دمشق 379/5 – 381، وشرح شواهد المغني 931/2، وخزانة الأدب 372/2 – 373. وقارن عن دوره في الصراع مع المروانيين وفتنة الجزيرة: أنساب الأشراف للبلاذري 301/5 – 331.

(4) حذيفة (-35هـ) بن اليمان العبسي. أحد كبار أصحاب النبيﷺ. تسميه المصادر صاحب سر رسول اللهﷺ لما يقال من أن النبيﷺ أطلعه على مجرى حياة الأمة بعده، وأمارات يوم القيامة، وما يكون في حياة المسلمين من فتن وكوارث. قارن عنه: الاستيعاب 333/1 – 335، وطبقات خليفة ص 19. ودراستي: ابن الأشعث والقراء (1977) ص317 – 318.

في دينه أخرق في معيشته دخل الجنة بسماحته[1]. دعا الحسنُ البصريُّ رحمه الله حجّاماً بالدار[2] يُسوّي شاربَهُ فأعطاه درهمين فقيل له في ذلك فقال: لا تُدنّقوا فيُدنَّق عليكم[3]. قال الأصمعي[4]: كتب الحَسَنُ إلى الحسين عليهما السلام يعيب عليه إعطاء الشُّعراء فكتب إليه: خير المال ما وقي به العِرْض.

استعمل الوليد[5] بن عبد الملك عُثمان بن حيان المرّي[6] على غزاة[7] [ق 55 ب] البحر وأمره بالنفقة[8]. فلما ولي أخوه سليمان بن عبد الملك عزله وأغرمه من ذلك المال ألف[9] ألف درهم. قال: فاجتمعت رجال من قيس لذلك الغرم؛ فقالوا:

---

(1) قول حذيفة في لباب الآداب ص 85.

(2) الكلمة غير واضحة في الأصل.

(3) المحاورة في محاضرات الأدباء 588/2، ومحاسن التدميري [ق 25ب]، وفي سيرة الحسن البصري لابن الجوزي ص 24: «وسمع الحسن رجلاً يحاسب آخر ويقول: بقي لي عليك دانق! فقال: لا تدنقوا فيدنق الله عليكم. لعن الله الدانق ومن دنق الدانق». وانظر قول الحسن في لباب الآداب ص 85.

(4) النص في المستطرف 16/1، وإحياء علوم الدين 247/3.

(5) الوليد بن عبدالملك (86 – 96هـ) بن مروان بن الحكم. ولي الأمر بعد والده عبدالملك. وفي عهده بلغت الدولة الإسلامية أقصى اتساعها في الشرق والغرب، وهو الذي بنى الجامع الأموي بدمشق. قارن عنه: المعارف ص 359، وتاريخ اليعقوبي 27/3، وتاريخ الطبري 1172/2، ومروج الذهب 365/3، وتاريخ الإسلام 65/4، والعبر 114/1، وسير أعلام النبلاء 347/4، والبداية والنهاية 70/9، وفوات الوفيات 254/4، والنجوم الزاهرة 220/1، وتاريخ الخلفاء ص 223.

(6) عثمان بن حيّان (-150هـ) المري. قيسيّ من دمشق. ولي للوليد بن عبدالملك إمرة المدينة المنورة (93 – 96هـ)، وولي الصائفة ليزيد بن عبدالملك (103، 104هـ). وكان شجاعاً عفيفاً فيه جفاء. قارن عنه: تهذيب التهذيب 113/7، وخلاصة تذهيب الكمال ص 219.

(7) القصة في العقد الفريد 303/1 – 305.

(8) في العقد الفريد: ولاّه على المدينة وأمره بالغلظة على أهل الظنة!

(9) في العقد: ألفي ألف درهم!

إلى أين تذهبون وبمن تستعينون؟! قال، فقال لهم قائل: هل لكم في يزيد بن المهلب؟ قال: ويزيد يومئذ على شرط سليمان بن عبد الملك وما وراء بابه[1]. قال: فخرجوا حتى دخلوا عليه فتقدم عثمان بن حيان المري صاحب الغُرْم فقال: زاد الله في توفيقك وسُرورك! إن الوليد رضي الله عنه استعملني على غزاة البحر وأمرني بالنفقة فأنفقتُ؛ وإنّ سُليمان أمير المؤمنين - مدَّ الله في بقائه أغرمَني من ذلك المال ألف ألف درهم؛ والله ما يسعها مالي ولا يبلغها أملي، وقلت يزيد بن المهلب، سيد أهل العراق، وصاحب المشْرِق ووزير الخليفة، وأتيتُكَ لتَحْملَ عني من ذلك ما سهل عليك، وما يبقى [ق 56 أ] والله عليّ ثقيل! قال: ثُمّ سَكَت. وتقدم فُلانٌ القيسيّ خالُ الوليد بن عبد الملك[2]؛ فقال: أصلحكَ الله! إنّه ما خصَّ هذا عمَّنا وقد أتيناك في أمْرٍ لم نجد أحداً ينفرد به ولا يساعدُ من يُعينُ عليه فإن تَكْفِ فليس بأكثر ما فيك،وإن تدفَعْهُ فما له سواك! قال: ثُمَّ سكت. وتقدَّم عُمَرُ بن هُبيرة الفزاري، فقال: أصلحك الله! إنا والله لو وجدنا أحداً دونك لاخترناه، أو خلفك لتخطينا إليه! والله ما الدخان بأدل على أنه من النار ولا العجاج أنه من الرياح من ظاهر أمرك على باطنه وقد أتيناك شفعاء لابن حيان في هذا المال؛ فإن تستكْثِرهُ فقد يُظْلعُ ما هو دونه، وإنْ تستقلّه فقد تُرجى لما هو أكثر

(1) بل كان والياً على العراقين. قارن بترجمته فيما سبق.

(2) أم الوليد بن عبدالملك ولادة بنت العباس بن جزء العبسي، قارن بنسب قريش ص 162، وجمهرة أنساب العرب ص 239، فربما كانت صحة النسبة: العبسي؛ على أن عبساً على أي حال من قيس.

منه! قال، ثم سكت، وتقدم زفر الكلابي، فقال: أصلحك الله! إنا والله لم نزنك بأحد الملوك إلا رجحْتَ به ولم نقسْكَ بأحد منهم إلا ارتفعْتَ [ق56ب] عليه، ولا غاية يبلغُهُا أحدٌ إلا وقد بلغْتَها وأنت فيها مقدَّم وحقُّك فيها معظَّم، وقد أتيناك شفعاء لابن حيان في هذا المال والله ما العجب من أن تفعل ولكن العجب من أن لا تفعل وأنت أنت! قال: فقال أبو خالد: مرحباً بكم وأهلاً! إنّ خير المال ما وُقِيَ به العرض، وإنما لي من مالي ما فَضَل عن النوائب، ولو علمتُ أحداً أملأ بحاجتكم مني لأرشدْتُكُم إليه! فاحتكِموا! قالوا: نصف المال! فلما كانوا على باب السُّرادِق قال لهم قائل: إلى أين تذهبون وبمن تستعينون! والله ما يُبالي يزيد أنِصْفاً حَمَل أم المال؟! فارجِعوا! فرجعوا فقال: مه! قالوا: أقِلْنا أصلحك الله! قال: قد أقلتُكم! قالوا: المال كُلّه! قال: المال كُلّه[1]! قال، فبعث إليه ابن الرقاع العاملي[2] بأبيات فيها [ق 57 أ]:

---

(1) تنتهي القصة في العقد 305/1 بشكل آخر.

(2) عدي بن الرقاع العاملي (حوالي 105هـ). شاعر شامي كان قريباً من أمراء بني مروان. هاجي جريراً. قارن عنه: طبقات الشعراء للجمحي 699/2 – 707، والشعر والشعراء 618/2 – 621، والأغاني 307/9 – 317، وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (بالألمانية) 321/2 – 322.

فلم تر عيناي كمثل حمالة   تحمَّلها كبشُ العِراق يزيدُ
وقالوا: أقِلْ يا ابنَ المهلَّب زلَّةً   فقال أقِلْتُم إنَ ذا لعَتيدُ
تحمَّل عنهم ألفَ ألفٍ برسْلِه   ولو أنَّهم سالوا المزيدَ لزيدوا
رأى عُمر أن ليس يحملُ ثِقْلَها   سواه وما عن قولِ تلكَ مَحيدُ

روى أبو هريرة ﵁ عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من رجلٍ إلا وله صِيتٌ في السماء فإذا كان صيتُهُ في السماء حَسَناً وُضِعَ في الأرض، وإذا كان صيتُهُ سيئاً وُضِعَ في الأرض». كان عبد الله بن جعفر[1] يقول: ليس الجواد الذي يُعْطي بعد المسألة ولكن الجواد الذي يبتدئُ لأنّ في بَذل الوجه أكثر مما يصل إليه.

وخرج رجلٌ [ق 57 ب] من بني جعفر بن كلاب متوجِّهاً إلى عبد الله بن عامر بن كُريز[2] فلما قَدِمَ عليه قال له الحاجب: إنَّ الأميرَ نائم فأقم بموضعك حتى ينتبه! قال: فأنشأ الجعفري يقول:

(1) عبدالله بن جعفر (-84هـ) بن أبي طالب. استشهد والده ابن عم النبي ﷺ بمؤتة فكفله النبي وإخوته. وكان سيداً جواداً سمحاً ذا علاقة طيبة بمعاوية ويزيد. قارن عنه: نسب قريش ص 81 - 82، والمحبَّر ص 55، والمعرفة والتاريخ 242/1، والجرح والتعديل 21/5، والاستيعاب 880/2، وأسد الغابة 198/3، وتهذيب الأسماء واللغات 263/1/1، وتاريخ الإسلام 163/3، وسير أعلام النبلاء 456/3، والبداية والنهاية 33/9، والعقد الثمين 120/5، والإصابة 289/2.

(2) عبدالله بن عامر (58هـ) بن كريز. رأى النبي ﷺ صغيراً. وهو ابن ابن عمة رسول الله ﷺ، وابن خال عثمان، زوج هند بنت معاوية. ولي البصرة لعثمان ففتح خراسان وكرمان وسجستان، كما ولي البصرة لمعاوية لفترة قصيرة. كان شجاعاً سمحاً حميد السجايا. قارن عنه: نسب قريش ص 147 - 148، والمعارف ص 320، وطبقات ابن سعد 44/5، والاستيعاب 931/2، وأسد الغابة 191/3، وتاريخ الإسلام 266/2، وسير أعلام النبلاء 18/3، والبداية والنهاية 88/8، والعقد الثمين 185/5، والإصابة رقم 6181.

إنَّ الـجـوادَ إذا ما جاء سائلُهُ   لم ينظر البذل أفواه الموازينِ
لم ينفض المال نفض الظِّلِّ ينقضَه   طير السماء بأعـواد البساتينِ

فقال عبد الله بن عامر لخازنه: كم وَرَد عليك اليوم من المال؟ قال: مائة ألف من جندي سابور. قال: ادفعها إلى الجعفريّ بلا ميزانٍ كما قال! فقبضها وأنشد يقول:

لله عـــبـــدُ الله مـــن رجـــلٍ
ضـخـم الـدسيعة طاهـر الأثــوابِ[ق58أ]
يـهـبُ الـمئين مـن الألــوف ولا يـرى
لــي الـــعِـــداتِ[1] ودسـعـة الـحـجَّـابِ
بــل بــابُــه أعــلــى الـبـقــاع مــبــرِّزاً
لــلــمُــرْمِــلــيــن وســائــر الــخُــطَّــاب

عوتب عبد الله بنُ جعفر على كثرة إفضاله، فقال[2]: إن الله عوَّدني أن يُفْضِلَ عليَّ وعودتُهُ أن أفضِلَ على عباده فأكره أن أقطع العادة عنهم فتنقطع العادة عني.

قَدِمَ[3] رجلٌ من أهل المدينة على عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي[4] بفارس أقام ببابه لا يؤْذَنُ له فارتحل، وهو يقول:

---

(1) في الأصل: العداة.

(2) القول في الفاضل للمبرد ص 33، والمستطرف 159/1، وغرر الخصائص ص 150، والشهب اللامعة لابن رضوان [الباب الثالث عشر]، ومختصر من كتب السياسة [ق90أ].

(3) القصة في البصائر والذخائر 743/2 - 744.

(4) عمر بن عبيدالله (-82هـ) بن معمر التيمي. من أشراف قريش وشجعانها وأجوادها. ولي البصرة لابن =

رأيـــتُ أبــا حـفـص تـجـهَّـم مـقْـدَمـي
ولـــطَّ بـِقـول عُـــــذْرَةً ومُـــواربـــا[1]

فـلا تـحسبَنّي أنْ تـجـهَّـمْـتَ[2] مقْدَمي
أرى ذاك عــاراً أو أرى ذاك ذاهـبـا[3]

ومـثـلـي إذا مــا بـلــدةٌ لــم تُــواتِــه
تـيـمَّـم أخـــرى واســتــدامَ الـعـواقـبـا

[ق 58ب] فبلغت أبياتُهُ ابن معمر فأرسل في طلبه حتى رُدَّ فأدْخِلَ عليه فقال: حدِّثني عنك! أتضربني[4] برحم بيني وبينك؟ قال: لا! قال: فهل من يد تعتدُّ بها عندي؟ قال: لا! إلا أني كنتُ إذا دخلْتُ مسجد رسول الله ﷺ تركت الناس يَمْنَةً وشأمةً وجئتك حتى أجلس إليك! قال: وأبيك إنها لَيَد! كم أقمْتَ ببابي؟ قال: أربعين يوماً! قال: أعطه أربعين ألفاً لكل يوم ألف درهم.

كتب محمد بن عمر الواقدي[5] إلى المأمون رحمه الله يشكو

= الزبير، وقاتل الخوارج باليمامة، كما ولي فارس. وفد على عبدالملك بن مروان. قارن عنه: تاريخ الإسلام 287/3، وسير أعلام النبلاء 172/4 - 173، والبداية والنهاية 46/9.

(1) في البصائر: ولطّ بقولي عذرة أو مُواربا.

(2) في الأصل، تجهم: كلح (في وجهه).

(3) في البصائر: الخير.

(4) في البصائر: أبيني وبينك قرابة؟

(5) الواقدي (-207هـ) محمد بن عمر بن واقد. مدني مولى، قدم بغداد على يحيى بن خالد البرمكي: ثم اتصل بالرشيد والمأمون. وتوفي ببغداد. كان كبير العلم بالمغازي والسير والتاريخ، وترك مئات الكتب فيها، لكنهم ضعفوه في الحديث. طبع من كتبه: المغازي. قارن عنه: تاريخ ابن معين ص 532، وطبقات ابن سعد 334/7، والتاريخ الكبير 178/1، والمعارف ص 518، وفهرست ابن النديم ص 111، وتاريخ بغداد 3/3 - 21، ومعجم الأدباء 277/18، ووفيات الأعيان 348/4، وعيون الأثر لابن سيد الناس 17/1 - 21، وتذكرة الحفاظ 348/1، وسير أعلام النبلاء 454/9، والوافي بالوفيات 238/4.

غَلَبَةَ الدَّين[1] وضيق اليد فوقّع على كتابه: فيك خُلّتان الحياء والسخاء؛ فأما الحياءُ فهو الذي منعك أنْ ترفع إلينا خبرك؛ وأما السخاءُ فهو الذي أنْفَذَ ما بيدك؛ وأنت كنت حَدَّثْتني وأنت على قضاء الرشيد رحمه الله أنّ النبي ﷺ قال للزبير[2]: «يا زُبير! إنّ باب الرزق بإزاء العرش ينزّلُ [ق 59 أ] الله على عباده على قَدْر نَفَقاتهم فَمَن كَبَّر كُبِّر له، ومَن قَلَّل قُلِّل عليه»، وقد أمْرنا لك بماية ألف درهم فاتسعْ في ذات يدك! فقال الواقدي: والله لمذاكرتُه إياي الحديث - وقد أنسيتُهُ - أحبُّ إليّ من جائزته.

مدح ابن حَيّوس[3] الشاعر نصر بن محمود بن نصر[4] صاحب حلب بقصيدة، فكان مما قال فيها[5]:

---

(1) القصة في تاريخ بغداد 19/3، ووفيات الأعيان 349/4، ومفيد العلوم ص 353 - 354، وإحياء علوم الدين 247/3 - 248، والجليس الصالح الكافي 574/1، وكتاب الآداب ص 83 - 84، والمكارم والمفاخر ص 25. والحديث الوارد في القصة لا يصح.

(2) في فيض القدير 443/2: «إن باب الرزق مفتوحٌ من لدن العرش إلى قرار بطن الأرض؛ يرزق الله كل عبدٍ على قدر مهنته وهمته... وفي رواية: فمن قلّل قُلِّل له، ومن كثَّر كُثِّر له... رواه أبو نعيم في الحلية عن الزبير - وهو ضعيف. وأورده ابن الجوزي في الموضوعات».

(3) ابن حيّوس (394 - 473هـ)، محمد بن سلطان بن محمد بن حيُّوس الغنوي، الأمير، أبو الفتيان. أبوه من أمراء الشام. وُلد بدمشق. وانقطع لمدح بعض ولاة الفاطميين ووزرائهم. فلما دبّت الفتن في الدولة، ترك دمشق إلى حلب حيث عاش في كنف المرداسيين حتى وفاته. طبع خليل مردم ديوانه في مجلدين مع مقدمة دراسية عنه. قارن عنه: وفيات الأعيان 438/4 - 444، والوافي 118/3، وزبدة الحلب 40/2، والعبر 379/3، والشذرات 343/3.

(4) نصر بن محمود ابن شبل الدولة نصر بن صالح بن مرداس الكلابي. ولي الأمر بعد وفاة والده سنة 467هـ، ولم تطل مدته إذ ثارت عليه جماعة من جنده فقتلته سنة 468هـ، وكان سخياً واسع العطاء، انظر وفيات الأعيان 440/4.

(5) ديوان ابن حيُّوس 242/1.

ثمانيـــــةٌ لـم تفتـــرق مُـــــذْ جمعتهـــا
ولا افـتـرقـت مـــــا فـرّ عـن نـاظـــر شَفْـــرُ
ضـمـيـرك والـتـقـوى وجـــــودُك والـغـنـى
ولـفـظُـك والـمـعـنـى وعـــزْمُـــك والـنـصـرُ
وكـــان لـمـحـمـــــود بـن نـصْــــر سجيّـــــةٌ
وغـــالـبُ ظـني أن سَيُخْـلِفـهـــــا نَـصْـــر[1]

فقال: والله لو قال «سيضعفها نصر» لأضعْفتُها له! وأمر بما أمر له أبوه وهو ألف دينار في طبق فضة. وكان على بابه جماعة من الشعراء فقال أحدهم [ق 59 ب][2]:

على بابِكَ المعمور منّا عصابةٌ مفاليسُ فانظُرْ في أمور المفاليس
وقد قنعت منكَ العصابةُ كُلُّها بعُشْر الذي أعطيتهُ لابن حيُّوسِ
وما بيننا هـذا الـتفاوُتُ كُلُّهُ ولكنْ سعيدٌ لا يُقاسُ بمنحوسِ

فقال: والله لو قال «بمثل الذي أعطيته لابن حيوس» لأعطيتهم ذلك! وأمر لهم بنصفه.

قال محمد بن أيوب العجلي؛ اجتمع الناسُ بباب أبان بن الوليد البجلي وفيهم ابن بيض[3] فتَذَاكروا الجُود وأجواد العرب

---

(1) في ديوان ابن حيوس 22/1، ووفيات الأعيان 349/4:

فجاء ابن نصر لي بألف تصرّمت وإني عليمٌ أن سيخلفهــا نصــرُ

(2) في وفيات الأعيان 440/4 أن القائل هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن الدويدة المصري. وفي خريدة القصر (شعراء الشام) 54/2، والوافي بالوفيات 701/17 - 702 أنها لأبي سالم ابن الدويدة.

(3) ابن بيض (-116هـ) حمزة الحنفي. الشاعر. كان منقطعاً لمدح المهلب وولده، ثم مدح من بعد بلال =

فقال بعضُهم: حاتم! وقال بعضُهم: كعب بنُ مامة! وقال بعضهم: طلحة الطَّلْحات أجود أهلِ الإسلام! وأبانُ مُشْرِفٌ عليهم يسمعُ كلامهم فهيَّأ ابن بيض أبياتاً ثم أذن لهم أبان فدخلوا، فقال: فيم كنتم؟ فقام ابن بيض فقال [ق 60 أ]:

زعم النضرُ والمغيرةُ منهم ... وكذا البختريُّ وابنُ عِياضِ
أنّ جُودَ العراق بان فولَّى ... يوم بانوا بطلحةَ الفيَّاضِ

فقال له أبان: فماذا قلت؟ قال؛ قلت:

كذبوا والذي يَحجُّ له ... الركبُ سراعاً مُنَفّضات عراض
لا يموتُ الندى ولا الجودُ ... ما دام أبَانٌ مُناخ ذي الإنفاض
فإذا ما المليكُ نادى أباناً ... آذَنَ الجُودُ والندى بانقباضِ

فقال له أبان: احتكم! فحَسَدهُ رجلٌ، فقال: أصلحك الله! لا تُفْسِدْ على الأمير عطيته - يعني خالد بن عبد الله القسري؛ فإنه أعطى رجلاً على بيتين عشرين ألف درهم! فقال: لولا ما قُلْتَ لأعطيتُهُ عشرين وعشرين [ق60ب] وعشرين! فأعطاه عشرين ألف درهم.

كان يزيد بن عمر بن هبيرة الفزاري سخياً، وكان بخلاف أبيه، وكان أبوه بخيلاً - فحضر المهرجان[1] فجلس يزيد في قصر

= بن أبي بُردة وأبان بن الوليد البجلي. قارن عنه: الأغاني (نشرة دار الثقافة) 143/16 - 163، ومعجم الأدباء 146/4 - 150، وفوات الوفيات 395/1 - 398، ونهاية الأرب للنويري 79/4 - 80، وأخبار الحمقى والمغفلين ص 43.

(1) في الأصل: مهرجان.

الحجاج وأمر بطعامٍ يُتَّخذُ له يُطعمُهُ أصحابَهُ ثم جلس على سرير في وسط الدار في صًحن دار الحجاج وأذِن لأصحابه؛ فدخل فيمن دخل خَلَف بنُ خليفة الأقطع فجلس حيال وجهه يذكّرُ بنفسه وجاء الدهاقين بوظائف من المال وآنية الذهب والفضة واللباس والفَرْش فملأوا بها الدار! فأقبل ابنُ هُبيرة يقول لأصحابه: يا فُلان خُذْ! يا فلان خُذْ! ويومئ إلى الأشياء ويعطيهم المال! ويفعل ذلك بمن إلى جنب خلف ويتعدى خَلَفاً، فأقبل خَلَف يرفع رأسَهُ إليه يُريه أنه يُسبِّح فلما كَثُر ذلك عليه ونظر إلى ما في [ق 61أ] الدار يَنْفَذُ ويُوَلّي، قام، فقال:

ظللنا نُسبّحُ في المهرجان ... في الدار من حُسْن جاماتِها
فسَبَّحْتُ أَلفاً فلمّا انقضَتْ ... عجبتُ لنفسي وإَخْباتِها
وأشرعْتُ رأسيَ فوق الرؤوِ ... س لأرفَعَهُ فوقَ هاماتِها
لأكسب صاحبتي صَحفةً ... تَغيظُ بها بعضَ جاراتَها
وأبدلَها بصِحافِ الأميرِ ... قواريرَ كانت لجدَّاتِها

قال: فضحك ابن هبيرة؛ وقال: خُذ ذاك الجام؛ فأعطاه جام ذَهَبٍ كثير الوزن فأخذه في يده ثم قام، وقال:

أضحت صَحْفَةُ بيتي من ذَهبْ
وصحافُ الناس حولي مِنْ خَشَبْ[ق61ب]
شفّني الجامُ فلما نلْته
زينَ الشيطانُ لي ما في الجربْ

إنّ ما أنفقْتَ باقٍ كلّه
يذهبُ الباقي ويبقى ما ذَهَبْ

قال: فضحك ابنُ هبيرة، وقال: خُذ! خُذْ! فأعطاه حتى أرضاه.

قال النبي ﷺ[1]: «اطلبوا الرزق إلى الرُّحماء من أمتي تعيشوا في أكْنافهم، ولا تطلبوا إلى القاسية قلوبهم فإنّ عليهم تنزل اللَّعْنةُ».

نزل بأعرابي ضيف فتذمرت امرأته وضجرت فقال لها: اسكتي ويلك! ثم قال:

من شرَّ أيَّامك اللاتي خُلِقْتِ لها ... إذا فقدت ندا صوتي وزُوّاري

فأنشد الأعرابي يقول [ق62أ] [2]:

إذا تكرّهْت أن تُعطي القليلَ ولم ... تقدرْ على سَعَة لم يَظْهَر الجودُ
أوْرقْ بخيرٍ تُرجَّى للنوال فما ... تُرجى الثمارُ إذًا لم يورِق العُودُ
بُثَّ النوالَ ولا تمنعْك قِلَّتُهُ ... فكُلُّ ما سَدَّ فَقْراً فهو محمودُ
إنَّ الكريمَ ليُخفي عنك عُسْرَتَهُ ... حتى تراه غنيّاً وهو مجهودُ

---

(1) في إحياء علوم الدين 244/3: يقول الله تعالى: اطلبوا الفضل من الرحماء من عبادي تعيشوا في أكنافهم فإني جعلت فيهم رحمتي، ولا تطلبوه من القاسية قلوبهم فإني جعلتُ فيهم سخطي - أخرجه ابن حبان والخرائطي والطبراني عن أبي سعيد. وأخرجه غيرهم، لكنه ضعيف الإسناد.

(2) الأبيات لحماد عجرد في طبقات الشعراء لابن المعتز ص 69 - 70، وبعضها في وفيات الأعيان 124/4، والبصائر والذخائر 76/2 - 77، والحماسة البصرية 63/2، لكلثوم بن عمرو العتابي. وانظرها مع قصة في فضل العطاء على العسر للعسكري ص 16 - 17، وتاريخ بغداد 491/12، وآخر الأبيات في العزلة للخطابي ص 38.

كان لبيد[1] بن ربيعة[2] لا يمُرُّ يوم إلا هرق فيه دماً، فكان يفعلُ ذلك إذا هبّت الرياح. قال: وربما ذبح العَنَاقَ إذا ضاق. فبعث إليه الوليد بن عقبة[3] بماية ناقة، فلما جاءتهُ قال لابنته: أجيبيه عني! وكان لبيد قد ترك نَظْمَ الشِّعْر. وكان الوليد كتب إليه بأبيات من الشعر يمدحُه بها ويحثُّهُ على فعل الخير [ق62ب]:

أرى الجزّار يَشْحَذُ شفريته ... إذا هَبّتْ رياحُ أبي عَقيل
أغرّ الوجه أبيض عامريّ ... طويل الباع كالسيف الصقيل
وفى ابنُ الجعفريّ بحلفيته ... على العِلاّت والمالِ القليلِ

---

(1) لبيد بن ربيعة (-41هـ) العامري. شاعر فارس. من أصحاب المعلقات أسلم وتنسك وانقطع عن قول الشعر، ونزل الكوفة حتى وفاته. له ديوان نشره إحسان عباس مع مقدمة دراسية. وعنه دراسات لهوبر وكرم ويحيى الجبوري. وصدرت عنه حديثاً دراسة ببرلين كتبها هـ. موللر، قارن عنه: نقائض جرير والفرزدق 201/1، 387، وطبقات فحول الشعراء 135/1، والشعر والشعراء 274/1، وجمهرة أشعار العرب ص 30، ومختار الأغاني 321/6 - 335، والأغاني 56/17 - 66، وسمط اللآلي ص13، وحسن الصحابة ص 350، وخزانة الأدب 246/2 - 259.

(2) القصة في الكامل للمبرد (نشرة مبارك وشاكر) 781/2 - 783، ومختار الأغاني 326/6 - 327، ولباب الآداب ص 93 - 94، وخزانة الأدب 248/2 - 249.

(3) الوليد بن عقبة (-61هـ). أسلم عام الفتح، وبعثه النبي ﷺ على صدقات بني المصطلق. وأرسله عمر على صدقات بني تغلب. وجاهد بالشام، ثم ولاه عثمان الكوفة (وهو أخوه لأمه). واعتزل الفتنة بين علي ومعاوية. قارن عنه: طبقات ابن سعد 24/6، ونسب قريش ص 138، والمعارف ص318، والأغاني 122/5، والاستيعاب 1552/4، وأسد الغابة 451/5، وتهذيب الأسماء واللغات 145/2/1، وسير أعلام النبلاء 412/4، والبداية والنهاية 214/8، والعقد الثمين 398/7.

فقالت الصبيةُ مجيبة له:

إذا هبّت رياحُ أبي عقيلٍ ... دعَونا عند هبّتها الوليد
طويلَ الباع أبيض عبشميّاً ... أعانَ على مروءته لبيدا
بأمْثال الهِضاب كأنّ رَكْباً ... عليها من بني حام قُعودا
أبا وَهْبٍ جزاك الله خيراً ... نحرْناها وأطعمنا الثريدا
فَعُدْ إنّ الكريم له مَعَادٌ ... وظنّي بابن أروى أنْ يَعودا

فقال: أحسنْت لولا أنك سألْتِ! فقالت: إنّ الملوك لا يُستحيا من مسألَتِهم! قال: وأنت في هذا أشعر.

قال بعض العلماء: أقوى الناس أعودهم بقوته على الضعفاء، وأبلغُهُم أنطَقُهم عن أهل العي، وأحقُّهُم بالنعمة أشكَرهُم لها، وأجوَدُهُم أصوبهم بعطيته موضَعَها. وقال عليّ عليه السلام: حَسْبُ البخيل من بُخله سوءُ ظنّه بربه، ومَنْ أيقن بالخلف جاد بالعطيّة. وكان المأمون يقول[1]: سادةُ الناس في الدنيا الأسْخياء وفي الآخرة الأتقياء، وإن الرزقَ الواسعَ لمن لا يستمعُ به بمنزلةِ طعام موضوع على قبر! أفٍّ للبُخْل! لو كان طريقاً ما سلَكْتُهُ، ولو كان قميصاً ما لبسته!

قال [ق63أ] أبو معيوف الحمصي[2]، حدّثني أبي أنه حضر

(1) القول في العقد الفريد 229/1، ونثر الدر 430/1، وهو حديث في المكارم والمفاخر للخوارزمي ص 7، ومفيد العلوم ص 334، وعن ابن عباس في الشهب اللامعة [الباب الثالث عشر]. وغفل في محاسن البلاغة للتدمري [ق 25أ]، وعن سقراط في «فقر الحكماء ونوادر القدماء» ص 219.

(2) القصة في سياسة الملوك لعبدالرحمن بن عبدالله [ق 9أ].

الحَكَم بن المطلب حين مات فقال: اللهم هوِّن عليه؛ فإنه كان وكان! قال، فذكرْتُ محاسنه فأفاق فقال: من المتكلم فقلتُ له: أنا! فقال: إنّ مَلَكَ الموت يقول: إني بكلِّ سخيٍّ رفيقٌ! ثُمَّ كأنه كان فتيلةً انطفت.

* * *

آخر الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين[1].

ووافق الفراغُ منه على يد جامعه الفقير إلى رحمة الله العلي محمد بن منصور بن حبيش الواعظ المعروف بابن الحدَّاد عفى الله عنه. وكان في يوم الإثنين ثالث وعشرين جمادى الآخرة من سنة تسع وأربعين وستمائة حامداً الله تعالى ومصلياً على نبيه محمد وآله وسلم تسليماً[2].

(1) في هامش الأصل، قال بعض العلماء: ما أعلم شيئاً بعد الإخلاص لله أفضل من نصيحة الوالي لرعيته، قال الحكماء: أفضل الملوك من أحسن في فعله (وقوله)، وعدل في جده وهزله.

(2) في حاشية الأصل: لمولانا نصر الملة والدين نوَّر الدين ضريحه. وبعد هذا كلمات غير مقروءة بعضها بالفارسية.

الفهارس

ثبت الآيات

ثبت الأحاديث النبوية

(1) «أشَدُّ الأعمال ثلاثة: إنْصاف الناس من نَفْسك، ومُواساة الأخ من مالك، وذِكْر الله تبارك وتعالى على كُلّ حال» ص 133

(2) «أشدُّ الناس عذاباً يومَ القيامة: رجلٌ أشركه الله في سُلْطانه فجَارَ...» ص 83

(3) «اطلبوا الرزق إلى الرُّحماء من أمتي تعيشوا في أكْنافهم...» ص 145

(4) «أفضلُ الأعمال حُسْنُ الخُلُق» ص 127

(5) «إنَّ أفضل ما يمنُّ الله على عباده الملك الخيِّر الفاضل» ص 80

(6) «إنّ باب الرزق بإزاء العرش ينزّلُ فَمَن كَبَّر كُبِّر له، ومَن قَلَّل قُلِّل عليه» ص 141

(7) «إنَّ العَفْو لا يزيدُ العَبْدَ إلا عزّاً فاعفوا يُعزّكم الله» ص 97

(8) «إن المقسطين عند الله يوم القيامة على منابرَ من نور على يمين الرحمن...». ص 80

(9) «تجافوا من عقوبة ذي المروءة ما لم يقع حَدٌّ» ص 123

(01) «حُسْنُ الخُلُق يُمْنٌ، وسُوء الخُلُق شُؤْمٌ...» ص 128

(11) «خصلتان ليس فوقهما شيءٌ من الشَّرِّ؛ الشِّركُ بالله والضُرّ لعباد الله» ص 107

(21) «خيرُكم أحسنُكُم أخْلاقاً الذين يألفون ويؤْلَفُون» ص 126

(31) «رأسُ العقل بعد الإيمان التودُّدُ إلى الناس» ص 109

(41) «زيَّن الله السماء بالشمس والقمر والكواكب، وزيَّن الأرض بالعلماء والمطر والسُّلطان العادل» ص 80

(51) «صدقَةُ السرّ تُطفئُ غَضَبَ الربّ، وصنائِع المعروف تقي مصارع السوء، وصِلَة الرحِم تزيدُ في العُمُر» ص 107

(61)«العدلُ ميزانُ الله في الأرض فمن أخذ به قاده إلى الجنَّة، ومَنْ تركه قادهُ إلى النار» ص 79

(71)«عَفْوُ الملوكِ بقاءٌ للمُلْكِ» ص 97

(81)«كُلّكم راعٍ وكُلُّكم مسؤولٌ عن رعيته» ص 83

(91)«لا يفخَرَنَّ أحدٌ على أحدٍ فإنكم عبيدٌ والربُّ واحد» ص 115

(02)«لن تَسَعوا الناس بأموالكم فَسَعوهُم ببَسْط الوجه والخُلُق الحَسن» ص 127

(12)«ما جبل وليٌّ لله إلا على السخَاء وحُسن الخلق» ص 115

(22)«ما من رجلٍ إلا وله صِيتٌ في السماء» ص 138

(32)«ما من صباحٍ إلا ومَلَكان يُناديان واحدٌ بالمشرق وآخرُ بالمغرب اللهم أعط مُنْفِقَ ماله خَلَفاً، ومُمْسِكَ ماله تَلَفاً» ص 134

(42)«ما من ملك يصل رحمه... يعدل في رعيته إلا شدَّ الله مُلكَهُ...» ص81-82

(52)«المستشارُ بالخيار إنْ شاء قال، وإن شاء سكت فلينصح» ص 129

(62)«مَن استرعاه الله رعيةً فلم يَحُطْها بنصيحةٍ لم يَرِحْ رائحة الجنَّة» ص 83

(72)«مَنْ عَظُمَتْ نعمةُ الله عنده عَظُمَتْ مؤونةُ الناسِ عليه» ص 107

(82)«يومٌ من إمامٍ عادلٍ أفضل من عبادة ستين سنة» ص 79

ثبت القوافي

إنما مصعبٌ شهابٌ من الله ... تجلّتْ عن وجهه الظلماء
ص 94

إذا ما امرؤٌ من ذنبه جاء تائباً ... إليكَ فلم تغفر له فلك الذنبُ
ص 101

لله عبدُ الله من رجلٍ ... ضخم الدسيعة طاهر الأثواب
ص 139

أضحت صَحْفَةُ بيتي من ذَهبْ ... وصحافُ الناس حولي مِنْ خَشَبْ
ص 144

رأيتُ أبا حفصٍ تجهَّم مقْدَمي ... ولطّ بقولٍ عُذْرَةً ومُواربا
ص 140

ظللنا نُسبِّحُ في المهرجان ... في الدار من حُسْنِ جاماتِها
ص 144

وأروعَ جيشُه جيشٌ بهيمٌ ... وغُرّته عمودٌ من صباحِ
ص 105

إن الأمرُ أشْكل إنفاذُهُ ... ولم ترَ منه سَبيلاً فسيحا
ص 131

من شرَّ أيَّامك اللاتي خُلِقْتِ لها ... إذا فقدت ندا صوتي وزُوّاري
ص 145

تُهدى الأمور بأهل الرأي ما صلحت ... فإن تولت فبالأشرار تنقادُ
ص 85

إذا تكرّهْت أن تُعطي القليلَ ولم ... تقدِرْ على سَعَةٍ لم يَظْهَر الجودُ
ص 145

فلم تر عيناي كمثل حمالة تحملها كبش العراق يزيد
ص 138

إذا هبت رياح أبي عقيل ذكرنا عند هبتها الوليدا
ص 147

ثمانية لم تفترق مذ جمعتها ولا افترقت ما فر عن ناظر شفر
ص 142

من يفعل الخير لا يعدم جوازيه لا يذهب العرف بين الله والناس
ص 113

على بابك المعمور منا عصابة مفاليس فانظر في أمور المفاليس
ص 142

زعم النضر والمغيرة منهم وكذا البختري وابن عياض
ص 143

والله ما حلي الإمام بحلية أبهى من الإحسان والإنصاف
ص 79

لا تمدُدَنّ يداً في غير ما كرمٍ تسديه أو بذل معروفٍ وإنصاف
ص 113

لأشكرنك معروفاً هممت به إن اهتمامك بالمعروف معروف
ص 112

يصيب بالرأي ما يعيا العيان به في القرب والمنتوى والريث والعجل
ص 130

تموت أضغانه أيام قدرته ومكنة الحُرِّ تُنسي فاحش الخطل
ص 102

أرى الجزار يشحذ شفرتيه إذا هبت رياح أبي عقيل
ص 146

يسود أقوامٌ وليسوا بسادة بل السيد المعروف سَلْمُ بنُ نوفل
ص 124

يرى حقاً وليس علي حق ومهما قال فالحسن الجميل
ص 134

إصنع الخير ما استطعت على الفور وإن كنت لا تحيط بكله
ص 113

تـعـفـو الـمـلـوك عـن الـعـظـيـم مـن الـذنـوب بـفـضـلـهـا
ص 105

صـفـوح عـن الإجـرام حـتـى كـأنـه من العفو لم يعرف من الناس مجرما
ص 100

وأغـفـر عـوراء الـكـريـم ادّخـاره وأعـرض عـن شـتـم اللـئـيـم تـكـرما
ص 96

لـيـس فـي كـل حـالـة وأوان تـتـهـيّـا صـنـائـع الإحـسـان
ص 114

أخـمـد بـحـلـمـك ما أذكـاه ذو سفـه من غيظك واصفح إن جنا جاني
ص 103

وإنـا إذا تـركـنـا الـسـؤال ولـم تـبـغـه فـبـه يـبـتـديـنـا
ص 109

إن الـجـواد إذا مـا جـاء سـائـلـه لـم يـنـظـر الـبـذل أفـواه الـموازيـن
ص 139

إصـنـع الـعُـرف مـا اسـتـطـعـت يـد الـعـرف عـالـيـه
ص 108

ثبت الأمثال والحكم والأقوال

- من تغدى بسوء السيرة تعشى بزوال القدرة. ص 90
- من سل سيف العدوان سلب عن السلطان ص 92
- من عدل في سلطانه استغنى عن أعوانه. ص 90
- من كان له عبيد فأحسن سياستهم فوله الجند، ومن كانت له ضيعة فأحسن تدبيرها فوله الخراج. ص 94
- الناس ثلاث طبقات تسوسهم ثلاث سياسات. ص 89
- نعم وزير العلم الرأي الحسن. ص 131

ثبت الأعلام

ثبت المصادر والمراجع

- **الأئمة الإثنا عشر** لمحمد بن طولون الصالحي، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، دار بيروت ودار صادر، 1377هـ/ 1958م.
- **أحاسن المحاسن** للرخّجي (في: خمس رسائل)، نشرة الجوائب، 1301هـ.
- **إحياء علوم الدين** للإمام محمد بن محمد الغزالي، 1-5، نشرة المكتبة التجارية بمصر، بدون تاريخ.
- **أخبار أبي تمّام** لأبي بكر محمد بن يحيى الصولي، حققه وعلّق عليه خليل محمود عساكر ومحمد عبده عزام ونظير الإسلام الهندي، نشر المكتب التجاري ببيروت، بدون تاريخ.
- **أخبار الحمقى والمغفَّلين** لابن الجوزي، منشورات المكتب التجاري، بيروت، بدون تاريخ.
- **أخبار الدول وآثار الأول** لأبي العباس أحمد بن يوسف القرماني، نشرة عالم الكتب ببيروت ومكتبة المتنبي بالقاهرة ومكتبة سعد الدين بدمشق، بدون تاريخ.
- **الأخبار الطوال** لأبي حنيفة الدينوري، تحقيق عبدالمنعم عامر، نشرة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، 1960م.
- **أخبار القُضاة** لمحمد بن خلف (وكيع)، 10-3، نشرة عالم الكتب ببيروت، بدون تاريخ.

- **الأخبار الموفقيات** للزبير بن بكار، تحقيق سامي مكي العاني، بغداد، 1973.
- **آداب العشرة** المنسوب للغَزّي، تحقيق عمر موسى باشا، دمشق، 1968.
- **آداب الفلاسفة** المنسوب لحُنين بن إسحاق، مخطوطة ميونيخ؛ رقم 651.
- **أدب الدنيا والدين** للماوردي، نشرة مصطفى السقا بالقاهرة، 1955.
- **الأدب الكبير** لابن المقفع (في: **رسائل البلغاء** لمحمد كرد علي)، القاهرة، 1946.
- **أربيل في العهد الأتابكي** لمحسن محمد حسين، بغداد، 1976.
- **الاستيعاب** لابن عبدالبر، 1-4، تحقيق محمد علي البجاوي، القاهرة، بدون تاريخ.
- **الأسد والغواص**، حكاية رمزية عربية من القرن الخامس الهجري، تحقيق رضوان السيد، نشرة دار الطليعة ببيروت، 1978.
- **أسد الغابة في معرفة الصحابة** لابن الأثير، 1-5، نشرة القاهرة، 1286هـ.
- **الإشارة إلى أدب الإمارة** للمُرادي، تحقيق رضوان السيد، نشرة دار الطليعة ببيروت، 1981.
- **إعتاب الكُتاب** لابن الأبّار، تحقيق الدكتور صالح الأشتر، نشرة مجمع اللغة العربية بدمشق، 1380هـ/ 1961م.
- **الأعلاق الخطيرة** لابن شدّاد، (1-1): تحقيق دومينيك سوردل. (1-2 و 1-3): تحقيق يحيى عبارة. (2-3): تحقيق سامي الدهان، دمشق، 1953-1978.

- **الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ** للسخاوي، تحقيق فرانز روزنتال، نشرة مكتبة العاني ببغداد، 1963م.
- **الإعلام بمناقب الإسلام** للعامري، تحقيق ودراسة الدكتور أحمد عبدالحميد غراب، نشرة دار الكاتب العربي بالقاهرة، 1967م.
- **إعلام الموقّعين عن ربّ العالمين** لابن قيّم الجوزية، مراجعة طه عبدالرؤوف سعد، 1-4، نشرة مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، 1968.
- **الأغاني** لأبي الفرج الأصبهاني، 1-24، (مصورة عن نشرة دار الكتب المصرية، 1-16، 1963) و (17-24، 1967-1974).
- **الأمالي** لأبي علي القالي، 1-2، تصوير دار الآفاق الجديدة ببيروت، نشرة القاهرة، دون تاريخ.
- **الإمتاع والمؤانسة** لأبي حيان التوحيدي، 1-3، تصحيح الدكتور أحمد أمين وأحمد الزين، القاهرة، 1953.
- **الأمثال والحكم** للماوردي، مخطوطة لايدن.
- **إمارة الموصل في عهد بدرالدين لؤلؤ** لسوادي الرويشدي، بغداد، 1971.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، 1-4، نشرة دار الكتب المصرية.
- **الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد** للخيّاط المعتزلي، نشرة نيبرج، القاهرة، 1923.
- **أنساب الأشراف** للبلاذري (المجلد الثالث)، تحقيق الدكتور عبدالعزيز الدوري، نشرة المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ببيروت، 1978.
- **أنساب الأشراف** للبلاذري (القسم الرابع/الجزء الأول)، تحقيق

الدكتور إحسان عباس، نشرة المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ببيروت، 1979.

- **أنس المسجون** لابن البحتري، مخطوطة المتحف البريطاني.

- **بدائع السلك في طبائع الملك** لابن الأزرق، 1-2، تحقيق الدكتور علي سامي النشار، بغداد، 1977.

- **البداية والنهاية** لابن كثير، 1-14، بيروت، 1966.

- **البدء والتاريخ** لأبي زيد البلخي، 1-6، تصوير مكتبة خياط ببيروت، بدون تاريخ.

- **برد الأكباد في الأعداد** للثعالبي (في: خمس رسائل)، الجوائب، 1301هـ.

- **البصائر والذخائر** لأبي حيان التوحيدي، 1-4، تحقيق الدكتور إبراهيم الكيلاني، دمشق، 1964-1966.

- **البصائر والذخائر** لأبي حيان التوحيدي، الجزء السابع، تحقيق الدكتورة وداد القاضي، الدار العربية للكتاب بليبيا وتونس، 1978.

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** لجلال الدين السيوطي، 1-2، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1964.

- **البلغة في تاريخ أئمة اللغة** للفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، نشر وزارة الثقافة بدمشق، 1972.

- **بهجة المجالس وأنس المُجالس** لابن عبدالبر، تحقيق الدكتور محمد مرسي الخولي، 1-2، القاهرة، 1962.

- **البيان والتبيين** للجاحظ، 1-4، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة، 1968.

- **التاريخ** ليحيى بن معين، 1-4، دراسة وترتيب وتحقيق محمد نور

سيف، نشر مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة، 1399هـ/ 1979م.

- **تاريخ الإسلام** للذهبي (مخطوطة أحمد الثالث/ رقم 4014).

- **تاريخ الأدب العربي** لكارل بروكلمان، 1-6، الترجمة العربية، دار المعارف بالقاهرة.

- **تاريخ الأُمم والملوك** لمحمد بن جرير الطبري، 1-4، تحقيق دي غويه، لايدن، 1879/ 1901.

- **تاريخ بغداد** للخطيب البغدادي، 1-14، مكتبة المثنى ببيروت وبغداد، بدون تاريخ.

- **تاريخ التراث** لفؤاد سزكين، 1-2، ترجمة فهمي أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1971، 1978.

- **تاريخ الخلفاء** للسيوطي، القاهرة، 1305هـ.

- **تاريخ دمشق الكبير** لابن عساكر، المجلد الأول، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، دمشق، 1951.

- **تاريخ دولة آل سلجوق** لعمادالدين الإصبهاني اختصار البنداري، دار الآفاق الجديدة ببيروت، 1978.

- **التاريخ الكبير** للبخاري، 1-9، تحقيق عبدالرحمن المعلمي، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت عن نشرة حيدرآباد، بدون تاريخ.

- **التاريخ الصغير** للبخاري، نشرة المكتبة الأثرية بلاهور، بدون تاريخ.

- **تاريخ مختصر الدول** لابن العبري، نشرة دار المسيرة ببيروت، بدون تاريخ.

- **تاريخ** اليعقوبي، 1-3، تقديم محمد صادق بحر العلوم، النجف، 1384هـ/ 1964م.

- **تالي وفيات الأعيان** لابن الصقاعي، تحقيق جاكلين سوبله، نشرة المعهد الفرنسي بدمشق، 1974.
- **التحفة الملوكية في الآداب السياسية** لمجهول، تحقيق الدكتور فؤاد عبدالمنعم، الإسكندرية، 1978.
- **تحفة الوزراء** المنسوب للثعالبي، تحقيق ريجينا هاينكه، بيروت، 1975.
- **تذكرة الحفاظ** للذهبي، 1-4، حيدرآباد، 1374هـ.
- **التذكرة الحمدونية** لابن حمدون، القاهرة، 1345هـ/ 1927م.
- **التذكرة السعدية في الأشعار العربية** لمحمد بن عبدالرحمن العبيدي، تحقيق عبداللّه الجبوري، النجف، 1391هـ/ 1972م.
- **الترجمة والنقل عن الفارسية** لمحمد محمدي، بيروت، 1964.
- **الترغيب والترهيب** للمنذري، 1-4، ضبط وتعليق مصطفى محمد عمارة، دار إحياء التراث العربي ببيروت، بدون تاريخ.
- **ترويح القلوب في ذكر الملوك بني أيوب** للمرتضى الزبيدي، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، دمشق، 1969.
- **تسهيل النظر وتعجيل الظفر** للماوردي، مخطوطة غوطا رقم 1872.
- **التعازي** للمدائني، تحقيق ابتسام الصفار وبدري فهد، النجف، 1971.
- **التمثيل والمحاضرة** للثعالبي، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو، القاهرة، 1381هـ/ 1961م.
- **التنبيه والإشراف** للمسعودي، نشرة دي غويه، لايدن، 1894.
- **تهذيب الأسماء واللغات** للنووي، 1-4، القاهرة، بدون تاريخ.
- **تهذيب تاريخ دمشق** لعبد القادر بدران، 1-7، تصوير دار المسيرة ببيروت، 1979.

- **تهذيب اللغة** للأزهري، 1-15، القاهرة، 1964 ـ 1967.
- **تهذيب التهذيب** لابن حجر العسقلاني، 1-12، حيدرآباد، 1325/ 1327هـ.
- **ثورة ابن الأشعث والقراء، دراسةٌ في التاريخ الديني والاجتماعي للعصر الأُموي المبكر** لرضوان السيد، فرايبورغ، 1977.
- **الجامع الصحيح** للبخاري، 1-9، كتاب الشعب بالقاهرة، بدون تاريخ.
- **الجامع الصحيح** للترمذي، 1-5، تصحيح عبدالوهاب عبداللطيف، القاهرة، 1384هـ/ 1964م.
- **الجامع الصحيح** لمسلم بن الحَجَّاج النيسابوري، 1-5، نشرة محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر ببيروت، 1978.
- **الجرح والتعديل** لابن أبي حاتم، 1-9، نشرة حيدرآباد الدكن، 1371هـ/ 1952م.
- **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي**، الجزء الأول، دراسة وتحقيق الدكتور محمد مرسي الخولي، نشر عالم الكتب ومحمد أمين دمج ببيروت، 1981.
- **جمهرة أشعار العرب** لأبي زيد القُرَشي، تحقيق علي محمد البجاري، القاهرة، 1967.
- **الحسن البصري** لابن الجوزي، القاهرة، 1931.
- **حسن الصحابة في شرح أشعار الصحابة** لجابي زاده علي فهمي، 1-2، نشرة أسطنبول، 1326هـ.
- **الحكمة الخالدة (جاويدان خرد)** لمسكويه، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بدوي، القاهرة، 1952.

- **الحلم** لابن أبي الدنيا، في: مجموعة رسائل الحافظ أبي بكر بن أبي الدنيا، طبعة مصر، 1354هـ/ 1935م.
- **حلية الأولياء** لأبي نُعيم الإصبهاني، 1-10، القاهرة، 1932-1938.
- **الحماسة البصرية** لعلي بن أبي الفرج البصري، 1-2، تصوير عالم الكتب ببيروت، 1981.
- **حماسة الظرفاء من أشعار المحدثين والقدماء** لأبي محمد عبداللّٰه بن محمد العبد الكاني الزوزني، 1-2، تحقيق محمد جبار المعيبد، بغداد، 1973، 1977.
- **الحوادث الجامعة والتجارب النافعة** لكمال الدين ابن الفوطي، تحقيق مصطفى جواد، بغداد، 1351هـ.
- **خريدة القصر وجريدة العصر** للعماد الكاتب الأصبهاني (قسم شعراء الشام)، 1-3، تحقيق الدكتور شكري فيصل، 1955-1964.
- **خزانة الأدب ولُبّ لُباب لسان العرب**، 1-8، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، 1967-1978.
- **الخطط** (**كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**) للمقريزي، 1-2، تصوير مكتبة المثنى ببغداد، بدون تاريخ ـ عن طبعة القاهرة الأولى ـ، 1270هـ.
- **الخوارزمشاهي** (**آداب الملوك**) للثعالبي، مخطوطة السليمانية رقم 1808.
- **دائرة المعارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، الترجمة العربية، 1-14، القاهرة، 1933-1939.
- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور** للسيوطي، 1-6، نشر محمد أمين دمج ببيروت، بدون تاريخ.

- **دستور معالم الحكم** للقُضاعي، تقديم عبد الزهراء الحسيني الخطيب، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، 1981.
- **دولة الأتابكة في الموصل** لرشيد الجميلي، بغداد، 1970.
- **ديوان أبي فراس الحمداني**، نشرة نخلة قلفاط ببيروت، 1900.
- **ديوان الحطيئة**، تحقيق نعمان أمين طه، نشرة البابي الحلبي بمصر، 1958.
- **ديوان عبيداللّه بن قيس الرقيات**، بتحقيق د. محمد يوسف نجم، نشرة دار صادر ببيروت، 1957.
- **ديوان المعاني** لأبي هلال العسكري، 1-2، نشرة القدسي بالقاهرة، 1352هـ.
- **الذريعة إلى مكارم الشريعة** للراغب الأصبهاني، مصر، 1307هـ.
- **الذيل على الروضتين (تراجم رجال القرنين السادس والسابع)** لأبي شامة المقدسي، تعريف وتقديم محمد زاهد الكوثري، نشرة عزت العطار الحسيني بالقاهرة، 1947.
- **ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين (المنتخب)** لمحمد بن جرير الطبري، نشرة دي غويه بلايدن، تصوير مكتبة خياط ببيروت، بدون تاريخ.
- **ذيل مرآة الزمان** لقطب الدين اليونيني، 1-4، حيدرآباد، 1374هـ/1954م.
- **رسائل ابن الأثير**، 1-2، نشرة د. نوري القيسي وهلال ناجي، بغداد، 1980.
- **رسالة ثامسطيوس إلى يوليان الملك في السياسة وتدبير المملكة**، تحقيق وشرح محمد سليم سالم، القاهرة، 1970.
- **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء** لأبي حاتم ابن حبّان البُستي، تحقيق

مصطفى السقا، نشرة القاهرة، 1374هـ/ 1955م.

- **الرياض النضرة في فضائل العشرة** لمحب الدين الطبري، نشرة مصر، بدون تاريخ.
- **زبدة الحلب من تاريخ حلب** لابن العديم، 1-3، تحقيق د. سامي الدهان، نشرة المعهد الفرنسي بدمشق، 1951-1968.
- **الزهد** للإمام أحمد بن حنبل، نشرة دار الكتب العلمية ببيروت، 1978.
- **سراج الملوك** للطرطوشي، القاهرة، 1306هـ.
- **سر الأسرار** المنسوب لأرسطو، (في: **الأصول اليونانية للنظريات السياسية في الإسلام، جـ1**)، تحقيق د. عبدالرحمن بدوي، القاهرة، 1954.
- **سرح العيون** لجمال الدين ابن نباته المصري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بمصر، 1964.
- **السعادة والإسعاد** لأبي الحسن العامري، نشرة مجتبى مينوي، فيسبادن، 1957-1958.
- **سلوان المطاع في عدوان الأتباع** لابن ظفر الصقلي، طبع مطبعة الدولة بتونس، 1279هـ.
- **السلوك لمعرفة دول الملوك** للمقريزي، الجزء الأول، القسم الثاني، تحقيق محمد مصطفى زيادة، مصر، 1957.
- **سمط اللآلي** للبكري، 1-2، تحقيق عبدالعزيز الميمني، القاهرة، 1936.
- **سنن**النسائي، 1-2، نشرة القاهرة، 1312هـ.
- **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية** لابن تيمية، نشرة محمد المبارك، دار الفكر ببيروت، 1968.

- **سياسة الملوك** لعبدالرحمن بن عبداللّه، مخطوطة المتحف البريطاني.
- **سير أعلام النبلاء** للذهبي، 1-12، تحقيق مجموعة من الأساتذة بإشراف الشيخ شُعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت، 1981-1982.
- **سيرة عمر بن عبدالعزيز** للآجري، الرياض، 1981م.
- **سيرة عمر بن عبدالعزيز** لابن الجوزي، القاهرة، 1331هـ.
- **سيرة عمر بن عبدالعزيز** لابن عبدالحكم، دمشق، 1954م.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** لابن العماد الحنبلي، 1-8، القاهرة، 1350-1351هـ.
- **شرح الدامغة** للهمداني، تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي، القاهرة، 1978.
- **شرح الشريشي** علي الحريري، 1-4، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1969.
- **شرح شواهد المغني** للسيوطي، 1-2، نشر دار مكتبة الحياة ببيروت، 1966.
- **شرح نهج البلاغة** لابن أبي الحديد، 1-20، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1965-1967.
- **الشعر والشعراء** لابن قتيبة، 1-2، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة، 1966.
- **شفاء القلوب في مناقب بني أيوب** لأحمد بن إبراهيم الحنبلي، تحقيق ناظم رشيد، بغداد، 1978.
- **الشهب اللامعة في السياسة النافعة** لابن رضوان، مخطوطة كتبت عام 891هـ بمكتبة الحاج الحبيب اللمسي الخاصة.

- **صوان الحكمة المنسوب** لأبي سُليمان المنطقي، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بدوي، طهران، 1974.
- **الطبقات** لخليفة بن خيّاط، رواية أبي عمران موسى بن زكريا التستري، تحقيق أكرم ضياء العمري، بغداد، 1967.
- **طبقات الشافعية الكبرى** للسُّبكي، 1-10، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، القاهرة، 1383-1396هـ/ 1964-1976م.
- **طبقات الشعراء** لعبداللّٰه بن المعتز، تحقيق عبدالستار أحمد فرّاج، القاهرة، 1956.
- **طبقات فحول الشعراء** لمحمد بن سلّام الجُمحي، 1-2، تحقيق محمود محمد شاكر، الطبعة الثانية بالقاهرة، 1974.
- **طبقات الفقهاء** لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق الدكتور إحسان عبّاس، بيروت، 1970.
- **طبقات القراء** = **غاية النهاية** للجزري، 1-3، تحقيق برجشتراسر، القاهرة، 1351هـ/ 1932م.
- **طبقات القراء** للذهبي **(معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار)**، 1-2، تحقيق محمد سيّد جاد الحق، القاهرة، 1387هـ/ 1967م.
- **الطبقات الكبرى** لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، 1-9، تحقيق ساخاو وآخرين، لايدن، 1905-1940.
- **طبقات النحويين واللغويين** لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1954.
- **الطرائف الأدبية**، صحّحه وخرّجه وعارضه على النسخ المختلفة وذيّله عبدالعزيز الميمني، القاهرة، 1937.
- **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية** لابن قيم الجوزية، قدّم له محمد

محيي الدين عبد الحميد، راجعه وصحّحه أحمد عبد الحليم العسكري، القاهرة، 1380هـ/ 1961م.

- **العبر في خبر من غبر** للذهبي، 1-5، تحقيق صلاح الدين المنجد وفؤاد السيد، الكويت، 1960-1966.

- **العُزْلة** للخطّابي، نشرة عزّت العطّار الحُسيني بالقاهرة، 1356هـ/ 1937م.

- **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين** لتقي الدين المكي، 1-8، تحقيق فؤاد السيد، القاهرة، 1962-1969.

- **العقد الفريد** لابن عبد ربه، 1-7، تحقيق أحمد أمين وآخرين، القاهرة، 1948-1953.

- **العقد الفريد للملك السعيد** لأبي سالم محمد بن طلحة الوزير، القاهرة، 1311هـ.

- **العمدة في محاسن الشعر ونقده** لابن رشيق، 1-2، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة بمصر، 1383هـ/ 1963م.

- **عين الأدب والسياسة** لابن هُذيل الأندلسي، مصر، 1302هـ.

- **عيون الأخبار** لابن قُتيبة، 1-4، طبعة دار الكتب المصرية، 1925-1930.

- **عيون الأثر** لابن سيد الناس، 1-2، نشر مكتبة القدسي بالقاهرة، 1356هـ.

- **عيون التواريخ** لمحمد بن شاكر الكتبي، الجزء العشرون، تحقيق الدكتور فيصل السامر ونبيلة عبد المنعم داود، بغداد، 1980.

- **غرر أخبار ملوك الفرس وسِيرَهم**، نشرة زوتنبرغ، طبع في طهران بالأوفست عن نشرة باريس، 1963.

- **غرر الخصائص الواضحة وغُرر النقائص الفاضحة** لرشيد الدين الوطواط، مصر، 1318هـ.
- **غرر الفوائد ودُرر القلائد** = **أمالي** الشريف المرتضى، 1-2، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشرة دار الكتاب العربي، 1387هـ/ 1967م.
- **غياث الأُمَم في التياث الظُلَم** لإمام الحرمين الجويني، تحقيق ودراسة الدكتور عبدالعظيم الديب، نشر مديرية الشؤون الدينية بقطر، 1400هـ.
- **الفاضل** للمبرِّد، تحقيق عبدالعزيز الميمني، دار الكتب بمصر، 1955.
- **الفخري في الآداب السلطانية** لابن الطقطقي، نشرة دار صادر ببيروت، بدون تاريخ.
- **الفرج بعد الشدة** للتنوخي، 1-5، تحقيق عبود الشالجي، دار صادر ببيروت، 1978.
- **الفرق بين الفِرَق** لعبد القاهر البغدادي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1963.
- **الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة** لابن الصبّاغ، النجف، بدون تاريخ.
- **فضل العطاء على العُسْر** للعسكري، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، 1353هـ.
- **فقر الحكماء ونوادر القدماء**؛ في: **رسائل فلسفية** (نشرة عبدالرحمن بدوي، بيروت، 1980).
- **الفنون** لابن عقيل الحنبلي، 1-2، تحقيق جورج مقدسي، دار المشرق ببيروت، 1969.

- **الفهرست** لابن النديم، تحقيق فلوجل، لايبزيغ، 1871.
- **الفهرست** لابن النديم، تحقيق رضا تجدد، طهران، 1391هـ/ 1971م.
- **فوات الوفيات** لمحمد بن شاكر الكتبي، 1-5، تحقيق الدكتور إحسان عباس، بيروت، 1974.
- **فيض القدير شرح الجامع الصغير** للمناوي، 1-6، بيروت، 1972.
- **قوانين الوزارة وسياسة الملك** لأبي الحسن الماوردي، دراسة وتحقيق رضوان السيد، دار الطليعة ببيروت، 1979.
- **الكامل في التاريخ** لابن الأثير، 1-14، تحقيق تورنبرغ، لايدن، 1866-1876.
- **الكامل في اللغة والأدب** للمبرد، تحقيق زكي مبارك وأحمد شاكر، 1-3، القاهرة، 1930-1937.
- **كتاب الأخلاق إلى نيقوماخوس** لأرسطو، نشرة د. عبدالرحمن بدوي، الترجمة العربية القديمة، بيروت، 1973-1977.
- **كتاب الآداب** لابن شمس الخلافة، القاهرة، 1349هـ/ 1930م.
- **كشف الخفاء ومُزيل الإلباس** للعجلوني، تصحيح أحمد القلّاش، 1-2، حلب، بدون تاريخ.
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** لحاجي خليفة، 1-2، إستانبول، 1941.
- **الكشكول** لبهاء الدين العاملي، 1-2، تحقيق الطاهر أحمد الزاوي، نشرة عيسى البابي الحلبي، 1968-1969.
- **الكلم الروحانية** لأبي الفرج ابن هندو، نشرة مصطفى القباني الدمشقي بمصر، 1318هـ/ 1900م.
- **كليلة ودمنة** نشرة دي ساسي، باريس، 1817.

- **كليلة ودمنة**، تحقيق طه حسين وعبدالوهاب عزام، دار المعارف بمصر، 1941.
- **لُباب الآداب** لأُسامة بن منقذ، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة، 1935.
- **لسان الميزان** لابن حجر العسقلاني، 1-7، حيدرآباد، 1331هـ.
- **مجالس ثعلب**، 1-2، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، 1960.
- **المُجتنى** لابن دُريد، نشرة دار الفكر بدمشق، 1399هـ/ 1979م.
- **مجمع الزوائد** للهيثمي، 1-10، نشر دار الكتاب ببيروت، 1967.
- **المحاسن والأضداد** المنسوب للجاحظ، نشر المكتبة الشعبية، بيروت، بدون تاريخ.
- **محاسن البلاغة** للتدميري، مخطوطة الخزانة العامة بالرباط.
- **المحاسن والمساوئ** للبيهقي، نشرة محمد أبو الفضل إبراهيم، 1-2، القاهرة، 1961.
- **محاضرات الأدباء** للراغب الأصبهاني، 1-4، بيروت، 1961-1963.
- **محاضرة الأبرار** لمحيي الدين ابن عربي، 1-2، القاهرة، 1906م.
- **المحبَّر** لابن حبيب، حيدرآباد الدكن، 1361هـ/ 1942م.
- **مختار الأغاني في الأخبار والتهاني** لابن منظور، 1-12، المكتب الإسلامي ببيروت ودمشق، 1383هـ/ 1964م.
- **مختار الحِكَم ومحاسن الكلم** للمبشر بن فاتك، تحقيق عبدالرحمن بدوي، مدريد، 1377هـ/ 1958م.
- **المختصر في أخبار البشر** لأبي الفداء، 1-4، القاهرة، 1325هـ.

- **مختصر من كتب السياسة مما تحتاج إليه الملوك**، مجهول المؤلف، مخطوطة الخزانة العامة بالرباط.

- **مرآة الزمان** لسبط ابن الجوزي، المجلد الثامن، 1-2، حيدرآباد، 1951-1952.

- **مروج الذهب ومعادن الجوهر** للمسعودي، 1-7، تحقيق شارل بلّا، منشورات الجامعة اللبنانية، ببيروت، 1966-1979.

- **المستدرك** للحاكم النيسابوري، 1-4، حيدرآباد، مصوّرة مكتبة النصر الحديثة بالرياض، بدون تاريخ.

- **المستطرف من كل فنٍّ مستظرف** للإبشيهي، 1-2، نشر مكتبة الجمهورية العربية بمصر، بدون تاريخ.

- **المسند** لأحمد بن حنبل، 1-6، نشرة المكتب الإسلامي ودار صادر ببيروت، 1389هـ/ 1969م.

- **المصباح المُضيء في خلافة المستضيء** لابن الجوزي، 1-2، تحقيق ناجية عبداللَّه إبراهيم، بغداد، 1397هـ/ 1977م.

- **مظفر الدين كوكبوري** لعبد القادر طليمات، القاهرة، 1963.

- **المعارف** لابن قُتيبة، حققه وقدّم له الدكتور ثروت عكاشه، دار المعارف بمصر، 1969.

- **معاهد التنصيص** لعبد الرحيم العباسي، 1-3، ضبط محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، 1936.

- **معجم الأُدباء (إرشاد الأريب)** لياقوت الحموي، 1-7، تحقيق مرجليوث، القاهرة، 1923-1925.

- **معجم ما أُلِّف عن رسول اللَّه** ﷺ للدكتور صلاح الدين المنجِّد، دار الكتاب الجديد ببيروت، 1402هـ/ 1982م.

- **المعرفة والتاريخ** ليعقوب بن سفيان البسوي، 1-2، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، بغداد، 1974-1976.
- **مفرِّج الكروب في أخبار بني أيوب** لابن واصل الحموي، 1-4، تحقيق الدكتور جمال الدين الشيال، القاهرة، 1953-1972.
- **مفيد العلوم ومُبيد الهموم** للخوارزمي، قطر، 1400هـ.
- **مقاتل الطالبيين** لأبي فرج الإصبهاني، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، 1368هـ/ 1949م.
- **المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة** للسخاوي، نشرة عبدالله الصديق، القاهرة، 1956.
- **مقالات الإسلاميين** لأبي الحسن الأشعري، تحقيق هلموت ريتر، الطبعة الثانية ببيروت، 1963.
- **مقدمة** ابن خلدون، 1-4، تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي، لجنة التأليف والترجمة والنشر بمصر، 1957-1962.
- **المكارم والمفاخر** للخوارزمي، نشرها وشرح ألفاظها عزت العطار، القاهرة، 1354هـ/ 1935م.
- **منهاج السنة النبوية** لابن تيمية، 1-2، نشرة محمد رشاد سالم، القاهرة، 1962-1964.
- **منهاج اليقين في شرح كتاب أدب الدنيا والدين** لخان زاده، نشر دار الكتب العلمية ببيروت، 1400هـ/ 1980م.
- **المنية والأمل في شرح الملل والنحل** للمهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق محمد جواد مشكور، نشر دار الفكر ببيروت، 1979.
- **المؤتلف والمختلف** للآمدي، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، القاهرة، 1381هـ/ 1961م.

- **الموشّى** للوشّاء، تحقيق كمال مصطفى، الطبعة الثانية بالقاهرة، 1372هـ/ 1953م.
- **الموصل في العهد الأتابكي** لسعيد الديوه جي، بغداد، 1955.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** للمذهبي، 1-4، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، 1963.
- **نثر الدُرّ** للآبي (1)، 1-2، تحقيق محمد علي قرنة ومراجعة علي محمد البجاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980. (2) الجزء السادس، نشرة عثمان بوغانمي ـ رسالة دكتوراه في معهد الدراسات العربية بجامعة ميونيخ، 1963.
- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** لابن تغري بردي، 1-16، القاهرة، 1929-1972.
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** لابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1386هـ/ 1967م.
- **النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط** لإبراهيم علي طرخان، دار الكاتب العربي بالقاهرة، 1388هـ/ 1968م.
- **نكت الهميان في نكت العميان** للصفدي، تحقيق أحمد زكي، القاهرة، 1911.
- **النمر والثعلب** لسهل بن هارون، تحقيق عبدالقادر المهيري، منشورات الجامعة التونسية، 1973.
- **نهاية الأرب** للنويري، 1-22، دار الكتب المصرية والهيئة المصرية العامة للكتاب، 1927-1977.
- **نور القبس المختصر من المقتبس** للمرزباني ـ من اختصار الحافظ اليغموري، تحقيق رودلف زلهايم، بيروت، 1964.

- **واسطة السلوك في سياسة الملوك** لأبي حمّو الزيّاني، مطبعة الدولة التونسية، 1279هـ.
- **الوافي بالوفيات** لصلاح الدين الصفدي، الجزء السابع عشر، تحقيق دوروتيا كرافولسكي، بيروت، 1981.
- **الوزراء والكُتّاب** للجهشياري، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة، 1357هـ/ 1938م.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** لابن خلّكان، 1-8، تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1968-1972.
- **وقعة صفّين** لنصر بن مُزاحم، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، القاهرة، الطبعة الثانية، 1382هـ.

فهرس المحتويات